



المستقبل وأزمة الفكر العربي

راجي عنايت

سلسلة معرفية تصدر عن ندوة الثقافة والعلوم دولة الإمارات العربية المتحدة

المستقبل ... وأزمة الفكر العربي

واجي عنايت

طبعة أولى
١٩٩٣ م
دبي

نجدوة الثقافة والعلوم

شارع الرقة بناية شركة دبي للتأمين، الدور الثالث
هاتف: ٦٩٢٨١٣ - فاكس: ٦٦٤٥٣٩ - ص. ب: ١٦١٣٣ دبي - الإمارات العربية المتحدة



مطبعة بن دسمال
BIN DASMAL PRINTING PRESS & STATIONERY

المستقبل ...

وأزمة الفكر العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ •

كلمة الندوة :

تترجم سلسلة (معارف إنسانية) أحد طموحات ندوة الثقافة والعلوم، والذي حرصت على دراسة أبعاده وأهدافه منذ فترة طويلة، حتى تبلورت صورته كلمة، ووضع موضع التنفيذ، وهما هو العدد الأول (المستقبل وأزمة الفكر العربي) من هذه السلسلة، يصدر مع بداية عام ١٩٩٣، ليغطي جانباً له أهميته الكبيرة في عالم المعرفة والثقافة والفكر في وقتنا الراهن، ليس بالنسبة لبيئتنا العربية فحسب، بل ولبنيات أخرى في العالم، ذلك لأننا نعيش اليوم عالم تفجر المعارف، وتتابع التطور المذهل الذي يمس كثيراً من أوجه الحياة من حولنا، مما يستلزم معه توظيف الفكر والعقل البشري، والبحث العلمي الجاد ليسجل معالم هذا التطور، وليضع الإنسان أمام التحدي الكبير الذي ينتظره من أجل صنع مستقبله.

ومن خلال هذه القنوات تقدم ندوة الثقافة والعلوم هذه السلسلة المعرفية التي حرصت فيها على استكتاب نخبة من المفكرين والمثقفين والعلماء في بيئتنا العربية، وكذلك انتقاء بعض من الأبحاث العلمية الجادة المترجمة حتى نقدمها للقراء، ملتزمة في ذلك بتقديم المادة المتسمة بالعمق والبساطة في الطرح والمعالجة، حتى يكون ذلك طريقاً مباشراً للتواصل مع القراء، وإحداث الفائدة العلمية والفكرية المأمولة .

والله نسأل التوفيق والسداد

ندوة الثقافة والعلوم

الفصل الأول

المتاهة الكبرى

الفصل الأول

المناهة الكبرى

ما هذا الذي يجرى في أنحاء العالم؟.. ما هذه الأوضاع غير المسبوقة التي تفاجئنا كل يوم على المستويات العالمية والدولية والمحلية؟.. ما هذا التخط الذي تمضي إليه الأوضاع المستقرة للجنس البشري؟.. الدول الكبرى تنهار، وتتنازل طوعاً عن أيديولوجياتها، التي كانت تعض عليها بالنواجذ... الكيانات الكبرى تتفتت وتتشردنم يوماً بعد يوم.. التكتلات التقليدية تتفكك ويعاد ترتيبها في تكتلات جديدة تجمع بين أعداء الأمس.

ثم ما هذا الذي طرأ على دعامات الحياة الاقتصادية المستقرة؟.. ما معنى هذه الهزات الاقتصادية التي تصيب أغنى الدول وأقواها، تلك الهزات التي يفشل أقطاب الاقتصاد في تقديم تفسير مقنع لها؟.. كيف يحدث - على عكس كل ما قالت به النظريات الاقتصادية - أن تتزايد معدلات التضخم مع تزايد معدلات البطالة في الوقت نفسه؟.. والشركات الكبرى، لماذا تنخفض معدلات نموها، على الرغم من اتباعها نفس القواعد والنظم التي حققت لها النمو المتزايد على مدى عشرات السنين؟.. كيف لم تعد الأسس والنظريات الإدارية التقليدية قادرة على مواجهة الظروف الحالية؟.. ولماذا تنكمش المشروعات الصناعية التقليدية الكبرى أمام مشروعات صناعية بازغة صغيرة؟..

لماذا تبدو التغيرات المتواصلة في حياة الأفراد مؤذنة بحالة من الفوضى والعبث؟.. ولماذا نبدو وكأننا نتأرجع بشدة بين غرق في

الماضي السحيق واندفاع إلى مستقبل غير معروف؟. والنظام التعليمي الذي كان أساساً للنهضة والتنوير على مدى عشرات السنين، لماذا يبدو وكأنه هيك ملتهزم، يعجز عن القيام بوظائفه الأساسية، بل ويساهم في خلق المزيد من التعلل والبطالة؟.. لماذا تشكو الدول الغنية الكبرى من انخفاض المستوى التعليمي، وفشل مؤسسات التعليم الحالية في تلبية احتياجات العصر؟..

والديمقراطية... الحلم القديم الدائم للشعوب، لماذا فقدت برقيتها بعد اكتشاف التناقض الكبير بين المؤسسات الديمقراطية القائمة على التمثيل النيابي وبين مصالح وتوجهات الشعوب؟.. لماذا لم تعد المؤسسات الديمقراطية المركزية قادرة على الاستجابة للتغيرات الدائمة المتسارعة التي تحدث في صفوف المجتمعات والشعوب؟.. ثم لماذا تبدو الحكومات وكأنها قد فقدت عقلها أو أعصابها؟.. لماذا يعاني صانع القرار في كل المجتمعات هذه الحيرة وهذا التخبط، مما يجعله يفشل في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، على الرغم من أنه ليس أقل خبرة أو قدرة أو ذكاء من نظيره في العقود السابقة؟..

هل يمضي العالم إلى نهايته...؟!؟

أمام هذه التساؤلات وغيرها من التساؤلات العديدة التي تحير عقول الخبراء، ووسط هذه المتاهة الفكرية، يكون من الطبيعي أن يشعر الإنسان العادي بالعجز واليأس والتمرد، فتتصاعد النداءات الياشئة المتشائمة، ونسمع من يقول إن العالم يمضي إلى نهايته.. وإزاء هذه الظواهر غير المسبوقة والتغيرات التي لا تفسير لها، والمشاكل المستجدة المتنامية، وفقدان الأمل الناشئ عن تهاوى النظريات

والعقائد والأيديولوجيات التي كانت تمثل حلما مشرقا للكثيرين، إزاء
غربة الحاضر ومشاقه في غياب أي رؤية للمستقبل، لا يكون أمامنا
سوى أن نندفع إلى الماضي، نحتمي به، نغرق فيه كخط دفاع أخير في
مواجهة الحاضر الغريب الكئيب، أو نحتج على هذا الحاضر بشكل
انتحاري، الأمر الذي نرى شواهد عليه في الجماعات الإرهابية أو
الإجرامية التي تنتشر في جميع أنحاء العالم...

أين هو المخرج من هذه المتاهة الكبرى؟.. وكيف نتصدى
للانحرافات التي تتصاعد معدلاتها في كل مكان؟.. ما هو السبيل إلى
مواجهة هذا الواقع الجديد بشكل إيجابي، يتجاوز حدي الارتقاء في
أحضان الماضي، والاندفاع إلى الحركات الانتحارية؟.

والأهم من هذا كله : كيف نفكر في حل مشاكلنا، وفي إعادة بناء
حياتنا على أسس جديدة، بما يجعلنا نتجاوز هذه الفوضى، ونتخلص
من صفة التخلف التي لحقت بنا؟.

الفهم... قبل أي شيء..

الفهم... الفهم الكلي المتكامل، هو الخطوة الإيجابية الأولى لمواجهة
هذا الواقع المحير.

الفهم - وليس العمل - هو مهمتنا الأولى، فأى حركة لا تقوم على
أساس الفهم المتكامل لواقع التغيير الذي يمر به العالم، ستقود إلى
خلق المزيد من المشاكل في حياتنا المستقبلية. وهذا يلقي بمسؤولية
كبرى على عاتق مفكرينا ورجال الإعلام المقروء والمسموع والمرئي
عندنا..

عن طريق هذا الفهم، يمكن أن نرسي أسس المنهج الأسلم للاقترب من الواقع الحالي.. وهو منهج نابع من طبيعة التغير الذي يمر به العالم، ونافع في تصور مستقبل النشاطات البشرية، في مختلف المجالات. هذا هو السبيل إلى تنظيم معارفنا حول التغيرات المتسارعة التي يمر بها العالم، وتقويم حوارنا حول مشاكلنا بما يتيح لذلك الحوار أن يتراكم، ويقود إلى فعل إيجابي.

هذه مسألة هامة وقضية محورية في ظروفنا الحالية، خاصة في العالم العربي.

دعنا نعترف أن الفكر العربي يمر بأزمة حقيقية، ليس لأن المفكرين العرب - هذه الأيام - أقل ذكاء وفطنة، أو أدنى قدراً في معارفهم وعن سبقهم، ولكن لأن الواقع الجديد الذي يسود العالم يحمل معه - كما سنرى فيما بعد - منطلقاً جديداً غير الذي قامت على أساسه حياتنا خلال القرنين الماضيين. لهذا أصبح من الصعب الاعتماد على النظريات والعقائد التي كانت سائدة، التي تشكل جوهر خبرة معظم مفكرينا، في تفهم الواقع الجديد، أو التعامل مع المشاكل والأوضاع المستجدة. فالأسس التي يقوم عليها المجتمع الزاحف تنبع من داخله، وتختلف تماماً عن الأسس التي قامت عليها المجتمعات البشرية من قبل.

وهذا هو السر في أننا على الرغم من كثرة ما ننظمه من ندوات ومؤتمرات ودوائر مستديرة وحلقات نقاش، لم نستطع أن نصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق حول معنى ما يحدث، أو حول كيفية التعامل معه، ولهذا فإن أفكارنا لا تتراكم بما يسمح بتشكيل رؤية مستقبلية.

لابد أن نعترف بانقضاء زمن المقاييس والنظريات التي اعتمدنا عليها من قبل، فالواقع الجديد له مقاييسه ونظرياته، النابعة من طبيعتها الخاصة، بل علينا أن نعترف بأن الكلمات والمصطلحات التي نستخدمها تحتاج إلى إعادة تعريف من جديد، بحيث يمكن تطبيقها على الواقع الجديد.

أعلم أن الذي أدعو إليه شاق على النفس، وبخاصة على نفس الواصلين الذين استقرت مكانتهم الأكاديمية، وتأمين قدرهم في مجتمعاتهم، لكنه - للأسف - الحد الأدنى للتعامل مع الواقع الجديد، وبدونه سنظل نتكلم ونتحاور ونتفق ونختلف دون أن نصل إلى نتيجة ما، ودون أن نفهم حقيقة ما يحدث، ودون أن نتمكن من اللحاق بركب التطورات المتسارعة من حولنا.

لقد قلت إن هذا شاق على نفس المفكرين، لأن المشقة فيه نفسية وليست عقلية، ولأن الإحجام عن خوض مجاهل الفهم المطلوب، وخشية الاعتراف بأن المساطر التي نستخدمها في القياس قد سقطت ولم تعد صالحة للاستخدام، ولابد من بذل الجهد للبحث عن المساطر الجديدة... أقول إن هذا الإحجام قد يرجع إلى العناد أو المكابرة أو الركون إلى ما تعودنا عليه، أو الإحساس بالخوف من ترك القديم، وبذل جهد لتبين معالم الجديد، ولكني واثق من أنه لا يرجع إلى قصور في القدرات العقلية والفكرية عند مفكرينا، أو إلى نقص في صلاحيتهم لاستيعاب وهضم الجديد.

ضوابط التفكير المستقبلي

سنحاول فيما يلي من حديث أن نلقي الضوء على طبيعة مؤشرات التغيير ذات التأثير الأساسي والمتزايد، التي تسود المجتمع البشري، وعلى العلاقات المتبادلة بين هذه المؤشرات، سعياً إلى رسم إطار الرؤية المستقبلية الشاملة، التي تتيح فهم الواقع الحالي فوق أي أرض فهماً سليماً، وتضع الحقائق التاريخية السابقة في سياقها الحقيقي، فضلاً عما تسمح به من فهم المتاح من بدائل الحلول لمشاكلنا، وأسس عمليات إعادة البناء المناسبة .

لكن، قبل أن نمضي في هذا لا بد أن نضع بعض الضوابط الأساسية، التي يجب أن نراعيها ونحن نفحص التغيرات الحادثة، ونسعى إلى الاستفادة منها في حل مشاكلنا، وفي عمليات إعادة البناء على أساس مستقبلي.

إن هذه الضوابط تحميننا من الانزلاق إلى الاستخلاصات الخاطئة وسط دوامة التغيير الحالية :

(١) التغيير نوعي وليس كمياً فقط

من الأخطاء التي يقع فيها الكثير من المفكرين والكتاب، اعتبار أن المستقبل يحمل إلينا إما المزيد أو الأقل مما كان، ذلك لأن المتأمل لطبيعة التغيرات الحالية، يكتشف أنها ذات طبيعة نوعية بالإضافة إلى طبيعتها الكمية، أي أنها ليست مجرد زيادة أو نقصان في هذا المجال أو ذاك، قياساً على ما كان يجري في القرون الثلاثة الأخيرة.

إن ما نمضي إليه ليس مجرد زيادة في الاستخدام الإلكتروني

بالنسبة للتكنولوجيات الصناعية، وليس مجرد المزيد من التقدم في تكنولوجيات الكمبيوتر وعملية تخزين وتصنيف ومعالجة البيانات والمعلومات، وليس مجرد تقدم في تكنولوجيات الاتصال اعتماداً على الأعمار الصناعية وكابلات الألياف الزجاجية.. إننا لا نمضي إلى مجرد زيادة في التعددية والحقوق الديمقراطية للأفراد، وإلى مجرد انسحاب لأنظمة الحكم الشمولي.

إن مثل هذا التفكير يعوق تفهم جوهر التحول الذي يمر به الجنس البشري هذه الأيام، كما يعطل فهمنا للأسس والمبادئ والعقائد الجديدة التي تمضي إليها حياتنا، والتي تختلف عن نظيراتها في المجتمع الصناعي.

سنرى - فيما بعد - أننا نمضي إلى مجتمع بشري يختلف نوعياً عن المجتمع الذي ساد في عصر الصناعة، والذي فرض مصالحة على الدول الصناعية، في الوقت نفسه الذي فرضها فيه على الدول غير الصناعية عن طريق الاستعمار. ونحن ننزلق إلى هذا الخطأ - عادة - ركونا إلى الاستسهال. ولأن اعتبار ما يجري مجرد تغير كمي، يسمح بالاعتماد على النظريات والقواعد القديمة، مع إجراء التعديلات هنا وهناك.

يميل بعض المفكرين إلى التعبير عما يجري باصطلاح «الثورة الصناعية الثالثة»، على الرغم اعترافهم في سياق حديثهم أنها ثورة أساسها تدافع وتراكم المعلومات والمعارف، وقد أوضحنا أكثر من مرة خطورة نحت مثل هذه المصطلحات الشخصية، وما تسببه من بلبلية وما تشيعه من ضبابية، فتعبير «الثورة الصناعية الثالثة، يوحى ضمناً

بأن الذي يجري هو مجرد تعديل يطرأ على الثورة الصناعية التي قامت منذ أكثر من قرنين، وهذا يعني أن الأسس والمبادئ والعقائد الصناعية، التي قام عليها المجتمع الصناعي مازالت تفعل فعلها، بينما تفيد كل المؤشرات - التي سنفصلها فيما بعد - أن ما نحن بصددده هو مجتمع جديد، يقوم على أسس ومبادئ وعقائد تتناقض في معظمها مع ما ساد عصر الصناعة.

(٢) الرؤية الكلية وليس التناول الجزئي :

ومنزلق آخر يقع فيه الكثير من الذين يتصدون لتصور مستقبل نشاط ما، كالصناعة أو التعليم أو الإدارة أو الديمقراطية أو الاقتصاد، بشكل جزئي منفرد. وهو من الأخطاء التي يتكرر وقوع المسؤولين فيها، وتكرر مظاهره بشكل جلي في تصريحاتهم التي تنشرها الصحف.

مثل هذا التناول الجزئي، أو تصور إمكان حل المشاكل كل على حدة، يجوز في زمن الاستقرار النسبي، عندما تكون أسس الحياة باقية على ما هي عليه. وحتى نفهم هذا، فإننا نشير إلى ما كان يفعله وزير جديد للتعليم في أي بلد.. كان يرصد واقع التعليم في بلده كما تسلمه، ويتأمل مدى مطابقته لتجارب التعليم الناجحة السابقة في بلده أو بلد آخر، ثم يضع خطة لإصلاح التعليم، محاولا التقريب بين الواقع الحالي والنموذج الأمثل الذي يختاره. كان هذا ممكنا منذ خمسين سنة أو أكثر من ذلك، عندما كانت أسس العملية التعليمية قد استقرت على الأساس الذي يخدم مصالح المجتمع الصناعي، في ذلك الوقت، لم يكن مطلوبا من المسؤول أن يتلفت حوله ليرى ما يحدث من تغير في المجال

الاقتصادي أو الاجتماعي أو التكنولوجي أو السياسي، قبل أن يضع خطة لإصلاح التعليم.

أما في زمن التغيير الشامل الذي نعيشه، فمن الخطأ تصور إمكان القيام بهذا، للتخلص من المشاكل القائمة ومحاولة تطوير التعليم والارتفاع بمستواه. ذلك لأن الأسس التي يجب أن تقوم عليها العملية التعليمية قد تغيرت بشكل أساسي، وفهم الأسس الجديدة يقتضي فهم التغيرات الجذرية التي تتم في مختلف مجالات النشاط البشري، ثم استنباط الأسس الجديدة للعملية التعليمية، والسبيل الأقوم لإعادة البناء.

نفس الشيء يمكن أن نقوله عن جهد وزير المواصلات عند تصديده لمشكلة اختناق المرور بالعاصمة. منذ خمسين سنة أو أكثر، كان بإمكان الوزير أن يتوقع معدل الزيادة في عدد السيارات التي تنطلق في أي مدينة، ومن ثم يسعى إلى إقامة الأنفاق والكباري وتوسيع الشوارع لمواجهة هذه الزيادة دون أن تحدث اختناقات في المرور، تضيق وقت المواطنين، وتزيد من استهلاك الوقود، وفي الوقت نفسه ترتفع نسبة تلوث الهواء.

أما اليوم، فلن يكون من المجدي الالتجاء إلى مثل هذه الحلول، لأنها حتى إذا نجحت في حل المشكلة بشكل جزئي، فإنها ستقود إلى قيام مشاكل جديدة وأكبر في المستقبل، يجب أن يفهم وزير المواصلات طبيعة التغير الذي يطراً على البشر، وعلى عاداتهم وعلى طبيعة العمل، وعلى مدى إمكان الأخذ بالمركزية، وإقامة المدن الضخمة، والتجمعات الهائلة في المستقبل.

ماذا يفعل وزير المواصلات إذا كانت الحكومة مازالت تأخذ بالنظام المركزي، رغم سقوط هذا النظام بزحف مجتمع المعلومات؟.. ماذا يفعل إذا كانت المؤسسات الاقتصادية الجديدة، بحكم مركزية الدولة ومركزية سلطات اتخاذ القرار، تحرص على أن تجد لها مكانا أقرب ما يكون إلى السلطة، حتى يسهل عليها حل مشاكلها؟.. لو مضينا في هذا لاكتشفنا أن حل مشكلة اختناقات المرور وازدحام الشوارع بالسيارات، هي مسؤولية الحكومة كلها وليست مسؤولية وزير المواصلات وحده.

في هذا الزمن لا يمكن التفكير بشكل جزئي في حل مشكلة المواصلات، أو التعليم، أو البطالة، دون أن ندخل في الاعتبار مدى إصرار الحكومة على الأخذ بالنظام المركزي، ومدى أخذها بنظام الحكم المحلي ومدى توفر الخدمات في الأقاليم، ومدى تحولها من الصناعات التقليدية الضخمة إلى الصناعات الإلكترونية البازغة.

الحل الجزئي الآن لا يخرج عن كونه نوعاً من الترفيع، وسيلة لتخفيض السخط الشعبي بشكل مؤقت. ومن هنا كانت أهمية تفهم سلطة اتخاذ القرار في أي بلد عربي لطبيعة التحول الشامل الذي تمر به المجتمعات البشرية، ثم تضع استراتيجياتها وخططها بشكل متكامل، يمكن أن يستنبط المسؤولون منه إطار نشاطهم في كل مجال.

وأنا لا أعني هنا مجرد التنسيق بين الخطط، وهو أمر كانت تأخذ به العديد من الدول في عصر الصناعة، وفي مرحلة التحول الحالية، ولكني أعني ضرورة أن تتبع كل الخطط من الفهم المتكامل، القائم على إدراك طبيعة التغيرات الحادثة.

(٣) المصطلحات كائنات حية :

من الأخطاء التي تعوق تفهمنا لحقيقة ما يجري، اعتمادنا على المعنى القديم السائد للمصطلحات والكلمات، باعتبار أن ذلك المعنى ثابت لا يطرأ له التغيير. وحقيقة الأمر أن الاصطلاحات كائنات حية، تكتسب معانيها المختلفة باختلاف الزمان، وباختلاف النظم المجتمعية.

في لقاءات المفكرين العرب، لاحظ صعوبة التفاهم وتبدد الجهد، وعدم الوصول إلى الحد الأدنى من الاتفاق، وأن جانباً كبيراً من هذا يعود إلى اختلاف مدلولات الاصطلاح الواحد لدى كل منهم.

نحن الآن نستخدم كلمات واصطلاحات مثل «الديمقراطية» و«الأسرة» و«الطاقة» و«الصناعة» دون أن نسعى إلى الاتفاق على مدلول موحد عند استخدامها في الحوار.

في الندوات التي تعقد حول الديمقراطية والممارسة الديمقراطية ومستقبل الديمقراطية، اكتشف أن البعض يتكلم عن الديمقراطية مستنداً إلى معناها التاريخي، أي الشكل الذي ارتضته واحتاجته مصالح المجتمعات الزراعية، واعتبرته كافياً، أعني بذلك «الشورى» التي لا تقتضي من صانع القرار إلا استشارة بعض المعاونين أو أصحاب الرأي عند اتخاذ القرار، ودون أن يكون الأخذ برأيهم ملزماً. وتكلم البعض الآخر عن الديمقراطية من وجهة نظر الشكل الذي ارتضته المجتمعات الصناعية، والذي يتفق مع مصالح اقتصاد وإدارة المجتمع الصناعي، أعني بذلك ديمقراطية التمثيل النيابي، التي تقوم

على أساس توكيل شخص عن مجموعة من الأفراد تسكن رقعة من الأرض، للمساهمة مع آخرين في اتخاذ القرارات نيابة عن هؤلاء الأفراد، في إطار شكل من أشكال المجالس النيابية. ويندر أن تجد بين المتكلمين من يتحدث عن الديمقراطية بمعناها المعاصر الذي بدأ يفرض نفسه، والذي يقتضي هبوط نسبة من مسؤولية اتخاذ القرار، من القمة إلى القواعد الإقليمية والفتوية، ومشاركة المواطنين بأنفسهم في اتخاذ القرار، دون توكيل أحد للقيام بهذا نيابة عنهم... بحيث يكون الفرد مسؤولاً عن اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته. لهذا يبدو الحوار لمن يتابعه وكأنه مجموعة من (المنولوجات) التي لا يربط بينها منطق، أو كنوع من التنفيس عن الذات.

إن الشيء نفسه نراه عند استخدام اصطلاح «الأسرة»، فالبعض مازال يحمل للأسرة صورتها في المجتمع الزراعي، صورة الأسرة الكبيرة التي تتكون من الأجداد والآباء والأبناء والأحفاد، والأنساب والأقارب، والتي تعمل بوصفها مؤسسة إنتاجية استهلاكية مستقلة، وتكون فيها السلطة مطلقة لرب الأسرة أو كبيرها. هذا البعض ينظر إلى الأسرة النووية الصغيرة التي استوجبتها مصالح الاقتصاد الصناعي، باعتبارها لعنة وتسييماً خلقياً وتفككاً اجتماعياً، بينما ينظر البعض الآخر إلى الأسرة الزراعية القديمة باعتبارها شكلاً متخلفاً يعوق تطور المجتمع، ويرى أن الأسرة النووية هي الشكل الذي يحقق التطور بشكل أفضل، رافضاً تصور الأشكال الجديدة للأسرة التي يفرضها زحف مجتمع المعلومات. المهم أن كل واحد يتكلم عن الأسرة دون أن يوضح نوع الأسرة التي يعنيه، ومن ثم لا يقود الحوار بينهم إلى ما يمكن الاتفاق عليه.

بين الحين والآخر، تنشر الصحف تصريحاً لوزير الصناعة، يتحدث فيه عن خطته الطموحة «لإنشاء قاعدة ضخمة للصناعات الثقيلة»، ويحظى مثل هذا الحديث باستحسان المعلقين من الصحفيين، دون إدراك للخلل الذي يتضمنه هذا التصريح، الذي ينبىء عن عدم فهم للمعنى الجديد للصناعة، والنابع من ظروف التحول الحالية. فكلمة صناعة يختلف معناها في المجتمع الزراعي عنه في المجتمع الصناعي عنه في مجتمع المعلومات. الصناعة خلال المجتمع الزراعي كانت عبارة عن جهود حرفية صغيرة وفردية في أغلب الأحيان، يتم فيها الإنتاج غالباً حسب الطلب. أما الصناعة التي عرفها عصر الصناعة، فهي التي يتكلم عنها الوزير، صناعات ضخمة ثقيلة تقوم على أساس التركيز الشديد في الإنتاج والمركزية الممعة في الإدارة، وعلى أساس الإنتاج النمطي على نطاق واسع، وهي صناعات تتميز بالشراسة الشديدة في استهلاك الطاقة والخامات وعدم مبادلاتها بما تتسبب فيه من تلويث للبيئة التي تنشط فيها، الصناعة التي يعينها الوزير هي الصناعات الكهروميكانيكية، كالحديد والصلب والمطاط والنسيج والسكك الحديدية والسفن والكيماويات والسيارات، وإنتاج المعدات والمكينات القادرة على صنع البضائع. هذه الصناعات قد بدأت تفقد قيمتها الاقتصادية وجدواها، وتخلي السبيل في الدول المتطورة لمجموعات أخرى من الصناعات الجديدة البارزة، تقوم على أسس جديدة، ولا تستهلك إلا القليل من الوقود والخامات. هذه الأنماط من الإنتاج الصناعي هي الأكثر شيوعاً في عصر المعلومات، وأكثر تلبية لحاجات البشر في هذا العصر.

لو أدرك وزير الصناعة المعنى المعاصر للكلمة، ولو عرف المستحسنون أن المعنى الذي يلتزمون به لاصطلاح «الصناعة» قد تغير، ولو فهموا المعنى الجديد للكلمة، لوفروا على البلاد الكثير من الكوارث في المستقبل.

فالصناعات الثقيلة التي يتحدث عنها الوزير، هي الصناعات التي بدأت تتخلص منها معظم الدول الصناعية الكبرى، وتنقلها - كلما أمكن ذلك - إلى دول العالم الثالث، هرباً من استهلاكها الكبير للوقود والخامات، وتجنباً لما تسببه من تلوث. بل إن الدول الكبرى بدأت تفكيك المصانع القائمة والتي كانت تعمل على أرضها، لكي تنقلها إلى بعض دول العالم الثالث، التي تفرح بها، وتتصور أنه عن طريق هذه المصانع قد وضعت أقدامها على أول طريق التطور والنمو، وأصبحت ضمن الدول الصناعية، محققة حلمها الجديد.

إن فهم المعنى المعاصر للكلمات التي نستخدمها يوفر علينا الكثير من العناء والمتاعب في المستقبل، ويتيح لحوارنا أن يكون مجدياً.

(٤) سياق الأيديولوجيات التي نعتمد عليها :

إن الاعتماد على مبدأ أو عقيدة أو أيديولوجية نبعت من ظروف مجتمعية سابقة، تختلف عن الظروف المجتمعية المعاصرة، يقود إلى الوقوع في أخطاء كبرى متكررة، وهذا بصرف النظر عن النجاحات الكبرى التي حققتها هذه المبادئ والعقائد والأيديولوجيات في زمنها الذي نبعت منه.

إن الأيديولوجية، أيا كانت هذه الأيديولوجية، تتصل بموجة

حضارية معينة، ومواصفات مجتمعية خاصة بزمن معين ومكان معين، وهي لم تكن - وإن تكون - الوصفة السحرية الشافية لجميع المشاكل والأدواء على مر العصور، وغياب هذا الفهم هو أحد المظاهر الأساسية لازمة المفكرين العرب، والعائق الأكبر أمام قيام حوار مثمر، يمكن أن تساعد حصيلته على فهم ما يجري، تمهيداً لاتخاذ الخطوات العملية الأكثر صواباً .

نحن غالباً ما نتبنى الأفكار ونعتنق النظريات دون أن ننتبه إلى السياقات التي خرجت منها، فقد يكون هذا مقبولا في أزمان الثبات النسبي، وتواصل الأسس المجتمعية التي أثبتت هذه الأفكار والنظريات، ولكن في زمن التغيرات الكبرى المتسارعة الذي نعيشه، وبالتحديد في زمن التحول من أسس مجتمعية إلى أسس أخرى، يكون هذا هو السبيل إلى الوقوع في الخلط والارتباك.

ومن ثم، فإن الاعتماد على الخبرات السابقة في هذا الزمن لا يكون مأموناً، فمعظم هذه الخبرات السابقة يعتمد على مبادئ وعقائد ونظريات وأيديولوجيات نبعت من مجتمعات سابقة، تختلف عن المجتمع الحالي الذي نسعى إلى تطبيقها عليه. وهذا الوضع ليس طارئاً على البشر، وغير مسبوق في المراحل التاريخية السابقة، بل كان يتكرر على مدى التاريخ.

في المجتمعات الزراعية كانت خبرة الخبراء وحكمة الحكماء مفيدة في أغلب الأحيان، نتيجة للاستقرار النسبي الذي عرفته هذه المجتمعات، على مدى عشرة آلاف سنة، هي عمرها. فالاستقرار النسبي للأسس والمبادئ، والمعدل البطيء للتغير في العلاقة بين مختلف النشاطات

البشرية - الأمر الذي تميز به المجتمع الزراعي - جعل من السهل الاعتماد على الخبرة السابقة في التصدي للمشاكل كلما نشأت. ومن هنا، كانت حكمة الحكماء وخبرة السابقين مرجعا أساسياً في الوصول إلى حلول للمشاكل الناشئة.

إلا أن هؤلاء الحكماء والخبراء فقدوا مكانتهم مع زحف الثورة الصناعية، بما فرضته من أسس مجتمعية جديدة، لأن أفكارهم التقليدية لم تعد قادرة على التصدي للمشاكل المستحدثة التي تولدت عن زحف عصر الصناعة. لهذا، فقد كانت تتردد الاتهامات لعصر الصناعة في بداياته الأولى باعتباره يقود إلى مجتمع غير أخلاقي، يشجع الأجيال الجديدة على التمرد، ويتجاهل حكمة وخبرة كبير العائلة.

وعندما استقرت أوضاع المجتمع الصناعي، ظهرت مجموعات جديدة من الخبراء والمختصين، كانوا أكثر قدرة على حل المشاكل المستجدة كلما ظهرت، وفقاً لأسس ومبادئ المجتمع الجديد. والملاحظ أن الخبرات في المجتمع الزراعي تقاس بآلاف السنين، بينما أصبحت تقاس في المجتمع الصناعي بمئات السنين وربما بعشرات السنين، ومع التسارع الذي نلمسه في التغيرات في هذه الأيام، يبدو وأن الخبرات ستقاس بالأعوام والأشهر.

إذا كان هذا هو الوضع بانقضاء الخبرات النابعة من أيديولوجيات سابقة، فما بالنابا بما يجري على الأيديولوجيات ذاتها؟.

خير مثال لهذا، هو ماحدث بالنسبة للأيديولوجية الماركسية،

وتراثها من أفكار ماركس وإنجلز ولينين وماوتسي تونج، لقد كان التناقض الأساسي في العالم هو ذلك الذي بين الرأسمالية والاشتراكية، وكان التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لنصف القرن السابق، هو تاريخ الصراع الأيديولوجي والعسكري بين الرأسمالية والاشتراكية، فما الذي حدث في السنوات العشر الأخيرة...؟.

لقد تتابعت الأحداث الدرامية المتلاحقة، مما قاد إلى التخلي عن الأيديولوجية الاشتراكية في معقلها الأساسي، وبداية في الدول التابعة. وعلى الرغم من الحرب الشعواء التي كانت الدول الرأسمالية تشنها على الدول الاشتراكية، إلا أن الاشتراكية عندما سقطت، فمن تلقاء نفسها، ويفعل من داخلها، وليس بسبب هذه الحرب أساسا. وليس لأن الرأسمالية أثبتت أنها النظام الأفضل والأنسب. مع كل ما يقال في الدول الرأسمالية، فإن المتأمل لأوضاع الدول الرأسمالية حالياً، بعيدا عن الدعايات السياسية، يكتشف على الفور أنها مقبلة على أزمة كبرى، أزماتها تزداد تقاربا وقوة، وتوحي بزلزال قادم، إذا لم تنتبه هذه الدول إلى حقائق التحول المجتمعي الذي نحكي عنه.

ولكن لماذا؟.. لماذا تسقط هذه الأيديولوجيات التي ساهم في إنضاجها ألوف العلماء والكتاب والمفكرين على مدى ما يزيد عن قرنين، واعتنقتها الملايين هنا وهناك؟.

السبب الحقيقي، هو أن الرأسمالية والاشتراكية معا، هما وجهان لعملة واحد، هي عصر الصناعة، ولأنه بتداعي الأسس والمبادئ والعقائد التي قام عليها المجتمع الصناعي، لابد أن تتداعي الأيديولوجيات التي نبعت منه. لقد كانت الرأسمالية والاشتراكية

طريقتين مختلفتين للتعامل مع واقع المجتمع الصناعي، ومع انحسار هذا الواقع وتشكل بدايات واقع جديد، لم يكن من الممكن استمرار الاعتماد على الأيديولوجيات السابقة.

ومع ذلك، فنحن - في العالم العربي - مازلنا نتمسك بهذه الأيديولوجية أو تلك، ونتصور أن بالإمكان بناء حياتنا في المستقبل على هذه أو تلك، ونجد حتى الآن بين المفكرين وخبراء الاقتصاد من يدافع عن الاشتراكية، باعتبار أن ما حدث جاء نتيجة للتطبيق الخاطئ، وأن النجور سليم وقابل لتطبيق جديد. ومن ناحية أخرى نجد من يتصور أن ما حدث هو انتصار للرأسمالية وللإقتصاد الرأسمالي، ويشر بحل المشاكل في العالم العربي بالاندفاع إلى إقتصاد السوق، وإلى الأخذ بنصائح البنك والصندوق الدوليين، وينسى هذا وذاك أن المجتمع الجديد يقوم على أسس تكنولوجية وإقتصادية مختلفة تماماً عن الأسس التي أفرزت النظريات الإقتصادية لعصر الصناعة... وأن عصر المعلومات قد بدأ يفرز نظرياته الإقتصادية الخاصة، النابعة من أسسه المجتمعية.

(5) عالمية التغيرات الحالية :

عندما نتكلم عن التغيرات العالمية ومؤثرات هذا التغير، تمهيداً لرسم خريطة متكاملة للمستقبل، نجد دائماً من يدفع بعدم الاختصاص، عدم اختصاصنا كعرب بالنسبة لما يقال في هذا الصدد. ورد الفعل هذا هو أحد خطوط الدفاع التقليدية التي نبرر بها إجهامنا عن خوض وقائع المستقبل، وكسلنا الذهني، ورغبتنا في الارتواء بين

أحضان الماضي، وماتعودنا عليه من قبل، ودفن رؤوسنا في الرمال تجاهلا للدوامة التي تلف العالم بأسره.

يقول هؤلاء «هذا كلام عظيم ومقنع، لكنه ينسحب على الدول الصناعية المتطورة، التي قطعت شوطا في الاعتماد على تكنولوجيات المعلومات، ولايجوز تطبيقه على الدول العربية، أو دول العالم الثالث، أو الدول المتخلفة على وجه العموم، نحن لا نتصور إمكان استفادتنا من هذه التغيرات التي تتصل بالدول المتقدمة».

الذي لا ينتبه إليه هؤلاء، أنه من بين أهم معالم التغيير الذي يحدث، تحول الجنس البشري بشكل قسوي إلى العالمية (جلوباليزم)، والعالمية تعني أن الظواهر الجديدة تنحسب على الكرة الأرضية بأكملها، وتؤثر في جميع المجتمعات البشرية، وتتجاوز ما عرفناه من علاقات متبادلة بين الدول والمجتمعات. والعالمية التي نتكلم عنها لا تعني أن سكان الأرض جميعا سيخضعون لنمط واحد في كل شيء، ولكن تعني أن تبادل التأثير بين المجتمعات البشرية على مستوى العالم يتدعم يوما بعد يوم .

على المستوى الاقتصادي، يشهد هذا العصر تناميا لما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات أو عابرة الدول أو عابرة القارات. وهذا الواقع يتجاوز ما كان يحدث سابقا من علاقات اقتصادية متبادلة قوية بين الدول المختلفة، لأن الكيان الجديد الذي نتكلم عنه على الرغم من أنه يتضمن نشاطات اقتصادية لشركات وأشخاص من دول مختلفة، إلا أنه لا يخضع لإرادة أي من هذه الدول. إنه كيان اقتصادي جديد، يستجيب لحركة التحول العالمي الذي يشهده هذا العصر،

ويعكس النفوذ المتنامي والنشاط المتزايد للمؤسسات العالمية، كالأمم المتحدة وأجهزتها.

وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتطورة دوماً، تؤكد هذا الاتجاه إلى العالمية، فهي تنطلق مسقطة الحدود والحواجز التي بين الدول والمجتمعات، يساعدتها في ذلك التطور المتلاحق في وسائل الانتقال بين أنحاء العالم. فاليوم يطير بليون مسافر عبر العالم كل سنة، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد ليصل إلى بليونين في عام ٢٠٠٠. وكل يوم يطير حالياً ثلاثة ملايين شخص من مكان إلى آخر حول كوكبنا الأرض.

وعالية المعلومات والمعارف والاقتصاد تقود إلى تأسيس وإشاعة أنماط حياة عالمية، مع استمساك أكثر بقومية الثقافة، لم يكن متاحاً في ظل نمطية المجتمع الصناعي. وكلما زاد التجانس في أنماط حياتنا، كلما أصبح تعلقنا بقيمتنا أكثر رسوخاً، قيمنا الدينية واللغوية والفنية والأدبية. وكلما أصبح عالمنا الخارجي أكثر تشابهاً، حرصنا بشكل متزايد على تقاليدنا النابعة من داخلنا.

وقد يتصور البعض تناقضاً بين هذين التوجهين: التوجه إلى العالمية، والتوجه في الوقت نفسه إلى قومية الثقافة. غير أن تفهم طبيعة مجتمع المعلومات - الذي سنتحدث عنه بالتفصيل فيما بعد - ينهي صفة التناقض عن التوجهين. بالضبط كما نقول إننا نتجه إلى الكيانات الكبرى، في الوقت نفسه الذي نقول فيه إننا نتجه إلى تفتيت الدول القديمة إلى كيانات أصغر.. قد يبدو تناقض هنا أيضاً، لكن النظرة الكلية للتغيرات الحادثة، تلقي الضوء على هاتين الظاهرتين،

وتوضح كيف أنهما تنبعان من منطق واحد، ودون الدخول الآن في التفاصيل، نقول إن الكيانات الحالية تتفتت إلى كيانات أصغر، لتجتمع من جديد في كيانات أضخم، ولكن على أساس علاقات مختلفة عن التي كانت قائمة من قبل.

إننا - شئنا أم أبينا - نتجه إلى العالمية في اقتصادنا وفي ثقافتنا وفي أنماط حياتنا.. في الطعام الذي نتناوله، والملابس التي نرتديها، والفنون التي نندوقها، ونتجه في الوقت نفسه إلى إثبات ذاتنا ورفض النمطية التي فرضها المجتمع الصناعي لحساب اقتصاده. وتمسكنا بذاتنا هو مصدر الثراء الذي يتحقق لأنماط الحياة العالمية .

عندما كانت الدول العربية في طور المجتمعات البدوية والزراعية، تدافعت الدول الصناعية الكبرى وتنافست على استثمارها، وفرضت على الدول العربية - قسرا - أنماط الحياة الصناعية وتقاليدها، حتى عندما كانت هذه الدول غير آخذة بالصناعة. وإلى هذا يرجع العديد من التشوهات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية التي نعاني منها حتى الآن .

واليوم... تنهار أركان المجتمع الصناعي، وتتداعى أسسه ومبادئه وعقائده، ويزحف على العالم مجتمع جديد، هو مجتمع المعلومات، وعندما نقول إنه يزحف على العالم فنحن نعني هذا، لأنه بإمكاننا أن نلمس آثار هذا الزحف واضحة في معظم الدول العربية... نحن قد دخلنا - ودخل - إلى مجتمع المعلومات بدرجات متفاوتة، وما نقوله عن مجتمع المعلومات ينسحب علينا بالضرورة . المسألة هي: هل نبقي متمسكين بما كنا فيه من أوضاع، معظمها مفروض علينا من قبل

الدول التي استعمرتنا، ونبقى ذيو لا للدول التي قطعت شوطاً في دخول مجتمع المعلومات ومن بينها بعض دول العالم الثالث، أم نفهم حقيقة التغيرات الحادثة، لنختار من بينها ما لا يتعارض مع هويتنا الحقيقية، وندعم حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مستفيدين من اندفاع موجة التغيير هذه ؟.

وكما نردد دائماً : انتبهوا أيها السادة... المستقبل هنا والآن..

المسار الأسلم للتفكير

بعد أن استعرضنا بعض الضوابط الضرورية لتفكيرنا في الواقع الزاحف علينا، يهمن أن نطرح تصورنا للمسار الأسلم للتفكير، عندما نعتمد فهم حقيقة ما يجري، ونحاول أن نستفيد من هذا في حل مشاكلنا وإعادة بناء أوضاعنا.

المسار الأسلم - في تصورنا - يجب أن يلتزم التتابع التالي :

أولاً - فهم التغيرات العالمية الأساسية التي تفعل فعلها بشكل مطرد.

ثانياً - إدراك العلاقات المتبادلة بينها، سعياً لاكتشاف المنطق الذي تخضع له، والقوانين الأساسية التي تحكم حركة هذه التغيرات.

ثالثاً - رسم رؤية مستقبلية شاملة، أو خريطة كلية متكاملة، للمجتمع الجديد الذي يتشكل.

رابعاً - تأمل واقع كل دولة على أساس الرؤية المستقبلية الشاملة، والانتباه إلى السياق الذي تنبع منه الأوضاع الحالية، لفرز ما هو

إيجابي أصيل في حياتنا وما هو نابع من سياقات لا تخدم تطورها،
وللتعرف على مدى تناقض هذه الأوضاع أو اتفاقها مع الرؤية
المستقبلية الشاملة للتغير العالمي، ومع طبيعة ومنطق المجتمع الزاحف،
الذي يحل محل المجتمع الصناعي.

خامساً - الاعتماد على ما سبق في تصور الحلول الدائمة الباقية
للمشاكل الحالية، والإطار الخاص للنمو، والعناصر الإيجابية في
الهوية الخاصة، وجدوى الأحلام التي تعمل في وجدان الشعب. ثم
الوصول من هذا كله إلى رسم إطار رؤية مستقبلية خاصة بكل شعب
على حدة، يمكن أن نعتد عليها في حل المشاكل وإعادة البناء في جميع
مجالات النشاط، بما يقربنا من الواقع الجديد الذي يسود العالم.

سادساً - الانتقال بعد ذلك - وليس قبله - إلى وضع
الاستراتيجيات والخطط وبرامج التنفيذ في كافة مجالات حياتنا،
اعتماداً على الرؤية المستقبلية الخاصة، بحيث تتكامل الجهود وتتراكم
الخطوات، ويتحقق التقدم المنشود .

التفكير الناقد

إن التصدي لمثل هذه المهام يحتاج إلى توفر مجموعة من المزايا
العقلية في عمليات التحليل والتركيب الفكري، والاعتماد على قواعد
التفكير الناقد.

ففي زمن التغير الشديد المتلاحق الذي نعيشه، والذي تحكم حياتنا
فيه أسس ومبادئ وعقائد جديدة علينا، تتناقض في معظم الأحيان
مع ما كنا نأخذ به من قبل، وتكتسب الكلمات والمصطلحات معانيها

الجديدة النابعة من طبيعة هذا التغيير.. في هذا الزمن، نحتاج إلى إبداء حرص شديد في تناولنا للأفكار والمعاني والأوضاع السائدة، حتى لا نقع -شعورياً أو لا شعورياً- في أخطاء فكرية تعوق وضوح رؤيتنا.

والتفكير الناقد يمكن أن يكون خير معين لنا في هذا الصدد، فهو يتيح لنا أن ندرك تنوع القيم وضروب السلوك وأنماط البناء الاجتماعي في العالم. ومن خلال التحقق من هذا التنوع، يصبح ارتباطنا بقيمنا وتصرفاتنا وأبنيتنا الاجتماعية مصبوغاً بالتواضع وغير قائم على التعصب البغيض. إننا نكتسب بهذا الإدراك إحساساً أوضح بالآخرين في العالم من حولنا، وعلماً بأن لديهم نوع اليقين نفسه الذي عندنا، ولكن بأفكار وقيم وسلوكيات قد تكون متناقضة مع مانلتزم به.

إن التفكير الناقد يستوجب امتحاناً دائماً للافتراضات التي نأخذ بها، والاقتناع بأننا لم ولن نصل أبداً إلى حد الكمال الذي يجعلنا نتمسك بما نعتقد، فإن مثل هذا التمسك يتناقض مع أساسيات التفكير الناقد، لذلك يمكننا القول بأن التفكير الناقد هو نهج حياة، وليس عملية تنتهي الحاجة إليها في وقت ما.

وتزداد الحاجة إلى التفكير الناقد في ظروف الخلط والضياغ، كالتي يمر بها العالم اليوم، ففي هذه الظروف يحتاج الإنسان إلى أن يتساءل عن مدى صلاحية افتراضاته التي كان يتمسك بها، وحول النهج الذي تسير عليه حياته.

ولابد من الانتباه إلى أن عملية التفكير الناقد تتضمن - عادة - جهداً عاطفياً إلى جانب الجهد العقلاني، فعندما نحاول أن نفكر بشكل ناقد، وعندما نسأل أنفسنا بشكل نقدي عن جدوى قيمنا وأفكارنا وسلوكنا وغير ذلك مما كنا نسلم به من قبل، فإن مثل هذا الجهد لابد أن يتضمن نوعاً من القلق النفسي. ونحن قد نشعر بالخوف من العواقب التي يتحتم علينا مواجهتها عندما نتأمل بدائل لطرقنا الحالية في التفكير والحياة، كما أن مثل هذا الجهد قد يولد داخلنا قدراً من المقاومة والتمرد والارتباك، خلال مراحل ممارسة التفكير الناقد.

وقد يكون من المفيد أن نستعرض هنا مقومات التفكير الناقد بشيء من التفصيل، يتيح لنا المزيد من الوضوح حول ألياته وخصائصه. وأهم هذه المقومات ما يلي :

(١) التعرف على الافتراضات وتحديها :

من العناصر المحورية في التفكير الناقد، محاولة التعرف على الافتراضات التي تقوم عليها أفكارنا وعقائدها وقيمنا وتصرفاتنا، والتي نأخذها مأخذ الأمر الواقع. بمجرد التعرف على هذه الافتراضات، يكون على ممارس التفكير الناقد أن يمتحنها ويتحقق من مدى دقتها ومصداقيتها... وعليه أن يتساءل بالنسبة لكل ما يأخذه كقضية مسلمة، وما يعتبره من البديهيات، كيف ينظم عمله، كيف يتصرف في علاقاته مع الآخرين، وعلى أي أساس يقوم التزامه السياسي والعقائدي.

(٢) الانتباه إلى السياق الذي تتبع منه الافتراضات :

عندما نعي أهمية الافتراضات الخفية، والتي نتبناها دون أن نخضعها للتفكير الناقد، في تشكيل عاداتنا الإدراكية، وفي فهمنا للأمور، وفي تفسيرنا للعالم من حولنا، وفي التأثير على سلوكنا، عندما يتحقق هذا نصبح أكثر إدراكاً لمدى تأثير السياق الذي تتبع منه الافتراضات على أفكارنا وتصرفاتنا. إن الممارس للتفكير الناقد يعلم أن الممارسات والتصرفات والترتيبات الاجتماعية لا تكون بلا سياق يحكمها.

(٣) تصور وامتحان البدائل :

من الأمور الأساسية في عمليات التفكير الناقد، القدرة على تخيل وامتحان البدائل للطرق الحالية التي يلتزم بها الفرد في تفكيره وفي حياته. إن ممارس التفكير الناقد، عندما يتحقق من أن العديد من الأفكار والتصرفات الخاصة به تتبع من افتراضات قد لا تكون مناسبة لحياته الراهنة، فإنه ينشغل بصفة دائمة باكتشاف وامتحان طرق جديدة للتفكير في واقع حياته، وهو يعي دائماً أثر السياق في تشكيل كل ما يعتبره عادياً وبديهياً وطبيعياً من طرق التفكير والحياة.

(٤) التشكك التأملي :

عندما نكتشف بدائل لما يفترض أنه راسخ من نظم الاعتقاد، والسلوك الذي نتعود عليه، والبنىات الاجتماعية المتمترسة، فإننا نصبح أكثر تشككاً فيما يمكن أن نسميه الحقيقة النهائية، أو التفسير

الكامل الذي لا يدخله الخلل من أي جانب، أي أننا نبدي ما نطلق عليه «التشكك التأملي».

إن الذين يمارسون مثل هذا التشكك التأملي، لا يأخذون الأمور بظواهرها، وهم يدركون أنه مجرد بقاء التمسك بممارسة ما، أو الاعتماد على بنية ما، لزمن طويل، فإن هذا لا يعني أن ذلك هو الأنسب لجميع الأزمان، أ وحتى الأنسب للحظة الراهنة. ول مجرد أن الفكرة مقبولة من جميع الناس، فإن هذا لا يعني أنه يتحتم علينا أن نؤمن على حقيقتها الجوهرية، دون أن نمتحنها على أرض الواقع.

لهذا، فإن ممارس التفكير الناقد يصبح على الفور متشككا في أولئك الذين يزعمون أن لديهم إجابات عن كل مشاكل الحياة.. وتتجلى ممارسة التشكك التأملي عندما نرفض قبول أمر ما لمجرد «أن هذا هو ما كان عليه الأمر دائماً» أو «لأن هذه هي طبيعة الأشياء». هذا لا يعني أن ممارس التفكير الناقد يتجنب الالتزام بقضية أو عقيدة، لكنه يفعل ذلك بعد أن يمارس اشتراطات التفكير الناقد بالنسبة لهذه القضية أو العقيدة.

الفصل الثاني

حقائق أساسية

الفصل الثاني

حقائق أساسية

قبل الدخول في تفاصيل مجتمع المعلومات، وحتى ندرك مصداقية المنطق الذي ندعو إلى الالتزام به، وحتى نفهم أهمية التعرف على خصائص مجتمع المعلومات، في حل مشاكل البلاد العربية، والتصدي لعمليات إعادة البناء المطلوبة للدخول إلى القرن الحادي والعشرين، حرصنا على طرح بعض الحقائق الأساسية بشكل مباشر، حتى لا يتوه المتابع في التفاصيل، وحتى لا يفقد إحساسه بالعلاقة الوثيقة بين ما نتكلم عنه وبين حلم كل شعب عربي في التقدم والنجاح.

لقد طرحنا في الفصل الأول مجموعة من الضوابط، كذلك استعرضنا أساسيات الفكر الناقد، على أمل أن يساعدنا هذا كله عند التفكير في المتغيرات المتسارعة التي يتسم بها مجتمع المعلومات، وتتجلى بشكل أكثر كثافة في مرحلة الانتقال إليه. ومثل هذا التوجه يدعم جهدنا في المهمة الشاقة الشجاعة التي تتطلبها اللحظة، مهمة التنازل عن الأفكار والأساليب التقليدية التي نبعت من أسس مجتمعية سابقة، والأخذ بالأفكار والأساليب التي تتفق مع واقع المجتمع الزاحف.

في هذا الفصل، سنأخذ خطوة أخرى إلى الأمام، للاتفاق حول بعض الحقائق الأساسية، أو لمناقشتها - على الأقل - للوصول من ذلك إلى الحد الأدنى من الاتفاق حولها. ونحن نعترف بصعوبة ومشقة المهمة التي نتصدى لها، فنحن نجتهد في التعرف على آليات وقوانين دوامة

التغيير، إبان اشتدادها ونسعى إلى طرح رؤية واضحة في وقت تختلط فيه آثار الماضي الراسخة، بالتحويلات الثورية الحالية، بإرهاصات الجديد الذي يتشكل... ومن ثم، فإذا ظهر بعض النقص في استخلاصاتنا، أو إبان بعض القصور في طرحنا، فمرجع ذلك إلى صعوبة المهمة التي نتصدى لها.

(١) التاريخ من منظور عين الطائر

لقد تعودنا أن ننظر إلى التاريخ باعتباره تتابعا للملوك وحكام وقادة، وحروب ومعارك، وانبثاق لحضارة هنا، واحتضار لحضارة هناك.

إن هذا النظر إلى التاريخ كان منسجما مع واقع القرون الطويلة التي تأسس على مداها علم التاريخ، وأرسيت خلالها أسسه، ووضعت خلالها مراجعه الكبرى.

فخلال عشرة آلاف سنة، هي عمر المجتمع الزراعي، ونتيجة للاستقرار النسبي فيما يتصل بالأسس والمبادئ التي قام عليها ذلك المجتمع، كان النظر إلى التاريخ لا يحتاج إلى ما هو أبعد من ذلك. وحتى عندما قامت الثورة الصناعية، بكل ما أحدثته من تغيرات جذرية في حياة البشر، بقي تناول التاريخ على ما هو عليه نتيجة لتصور المؤرخين أن أحداث الثورة الصناعية هي مجرد أحداث مستجدة، شأنها شأن غيرها من الأحداث الكبرى التي تتضمنها مراجع التاريخ.

ولكن، عندما بدأ تداعي أسس المجتمع الصناعي، وشارت دوامة التغيير من جديد، تنبه المفكرون إلى وجه الشبه بين ما يحدث، وما حدث منذ أكثر من قرنين، عندما انتقل البشر من الزراعة إلى الصناعة،

وشعروا أن النظر التقليدي للتاريخ لم يعد صالحا لرصد الأحداث التي تتعاقب على الجنس البشري.

عندما ارتفعت هذه القلة من المفكرين فوق المستوى التقليدي للنظر إلى الوقائع، استطاعت أن تكتشف الحركة الكلية لتاريخ الجنس البشري التي تتجاوز صراع الجيوش والقوميات والعقائد، لقد نظرت هذه القلة إلى الأحداث من منظور عين الطائر.

ومنظور عين الطائر، اصطلاح يستخدمه المهندسون المعماريون لتصور الإنشاء المعماري من زاوية عالية، كما يمكن أن يراه الطائر الملق في الفضاء، وذلك مقابل ما يطلقون عليه تعبير «منظور عين النملة»، لتصور الإنشاء المعماري من موقع عند مستوى الأرض.

لقد ساعد منظور عين الطائر في الوصول إلى رؤية أكثر كلية للتاريخ، ترتفع فوق تواريخ الممالك والحكام والقادة والمعارك، والحضارات الجغرافية العديدة التي قامت هنا وهناك، على مدى آلاف السنين. ساعد هذا المنظور الجديد على رؤية التاريخ باعتباره تتابعا لموجات حضارية أساسية كبرى، ينضوي تحت لوائها كل ما أطلقنا عليه اسم حضارة في تاريخنا لنشاط البشر.

في أعقاب المراحل البدائية الأولى للإنسان على الأرض، والتي كان يعتمد فيها على الصيد والقنص، تشكلت أول موجة حضارية كبرى، هي الموجة الزراعية، التي استمرت لما يقرب من عشرة آلاف سنة ومنذ أكثر من قرنين قدمت الموجة الحضارية الكبرى الثانية، وهي الموجة الصناعية... وفي العقود الأخيرة من هذا القرن بدأ زحف الموجة

الحضارية الكبرى الثالثة، وهي الموجة التي نعيش إرهاباتها، والتي نطلق عليها - لأسباب سنوردها في حينها - اسم «الموجة المعلوماتية».

ومن الطبيعي أن يستنكر البعض مثل هذا التقسيم، وقد يتساءل البعض عن منطق جمع الأحداث المتباعدة التي وقعت خلال عشرة آلاف من السنين داخل مسمى واحد، هو الموجة الزراعية .

إلا أنه مما يساعدنا على تفهم حكمة هذه الرؤية التاريخية، أن نتأمل - بعين جديدة - كل المجتمعات البشرية التي تشكلت على مدى هذا الزمن الطويل، كل الحضارات التي قامت في أنحاء مختلفة من الكرة الأرضية، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا. ما الذي يقود إليه هذا التأمل؟.. سنكتشف حقيقة جوهرية، هي أنه كلما استقرت مجموعة من البشر فوق رقعة من الأرض لتزرع وتعيش على ناتج ما تزرعه، ترتبت حياة هذه المجموعة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا وتكنولوجيا، وفق أسس ومبادئ وعقائد واحدة، سواء كانت هذه المجموعة في مصر أو في اليونان أو الهند أو في المكسيك.. وسواء كانت هذه المجموعة قد بدأت تجمعها هذا منذ عشرة آلاف سنة، أو خمسة آلاف سنة، أو ألف سنة فقط.

وعندما بدأت الثورة الصناعية أيضاً حدث نفس الشيء، فكلما قامت حياة مجموعة من البشر على الإنتاج الصناعي، انتظمت حياتهم وفقا لمجموعة محددة من الأسس والمبادئ والعقائد النابعة من طبيعة الإنتاج الصناعي وصالح اقتصاده، يسري هذا على المجتمعات الصناعية في أمريكا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا، رغم كل ما بين البشر هنا وهناك من اختلافات .

من هذا كله استنتجت هذه القلة من المفكرين المستقبليين، أنه كلما قامت حياة مجموعة من البشر على الإنتاج المعلوماتي، وتوفرت لهم المرافق المعلوماتية الضرورية، انتظمت حياتهم وفقا لمجموعة من الأسس والمبادئ والعقائد النابعة من طبيعة الإنتاج والاقتصاد في المجتمع الجديد... وأخذ استنتاجهم هذا يتأكد يوما بعد يوم، من واقع ما يحدث على مدى العقود الثلاثة الأخيرة... سواء أكان هذا الذي يحدث في أمريكا أم السويد أم اليابان أم جنوب أفريقيا .

وعندما نتعرض بالتفصيل لأسس ومبادئ وعقائد هذه الموجات الحضارية الكبرى الثلاث، سنجد أن جميع ما نطلق عليه مسمى حضارة على مدى عصر الزراعة، ومع اختلاف المكان والهوية والطابع، قام على نفس الأسس والمبادئ والعقائد .

ونحن لا نقصد بهذا أن نصدر حكما بالإعدام على جهد المؤرخين الذين قدموا ثمرة إبداعهم على مدى آلاف السنين، ولكن نقول إن تاريخهم هذا يصلح عند مستوى معين، ولا يكون كثير الفائدة عندما نرتفع إلى المستوى الأعلى من الرؤية.

وخير مثال على ما نقول، يمكن أن نستمدّه من مجال العلوم الطبيعية، لقد ساهمت القوانين التي توصل إليها إسحق نيوتن، حول الحركة والجاذبية والسببية المحكمة، في إرساء قواعد النهضة العلمية والتكنولوجية على مدى سنوات عصر الصناعة.. لكن، عندما أعلن ألبرت أينشتاين نظريته عن النسبية، ثبت عندئذ أن قوانين نيوتن التي اعتمدنا عليها طويلا، لا تصلح للتعامل على مستوى القياس الواسع للفضاء، عندما نتصدى لفهم حركة الكواكب والأجرام السماوية الأخرى والمجرات .

كما أن الكشوف العلمية في مجال علم الطبيعة الحديث، عبر النظرية الكمية وقوانين الديناميكا الحرارية، قادت إلى أن السببية المحكمة التي يعتمد عليها نيوتن، تفقد مصداقيتها عند هذا المستوى، مخلية السبيل إلى ما يمكن أن نطلق عليه السببية المرنة .

هذا الوعي العلمي الكلي الجديد، لا يمنع الاعتماد على قوانين نيوتن عند المستوى الذي يناسبها، وكذلك الأمر بالنسبة لعلم التاريخ التقليدي، فإن رؤية التاريخ الكلية كموجات حضارية كبرى، لا تمنع الاستفادة من المنهج التاريخي التقليدي عند المستوى الذي يناسبه.

ومن هذا كله، فإن جوهر ما قلناه يهدف إلى توضيح أن :

فهم طبيعة التحول الحضاري الذي نمر به، يقتضي الاعتماد على منظور جديد في التاريخ، ويترتب على هذا الفهم أننا نمر بمرحلة انتقالية كبرى من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات. وأيضاً، أن الذي يجرى ليس مجرد تطوير وتعديل لواقع المجتمع الصناعي، بل انسحاب لمنطق ذلك المجتمع، وزحف منطق جديد خاص بمجتمع المعلومات .

(٢) الاتجاه إلى العالمية

كلما تحدثنا عن المستقبل، وعن حتمية الدخول إلى مجتمع المعلومات، ثار سؤال ظاهره براءة، وباطنه يحمل رغبة في الهروب من الواقع الواضح إلى ضبابية الماضي، نتيجة لضعف المعلومات والمعارف، أو نتيجة لظاهرة الكسل الذهني التي تشيع هذه الأيام. يقول السائل «ما تحدثتم عنه عظيم ومقنع، ولكن ما لنا نحن في الدول العربية بهذا

الذي نقولونه...؟! وإذا كان هذا يصدق على الدول الصناعية المتطورة، فما هي صلتها بشعوبنا العربية التي مازالت - بمنطقكم - تعيش متأرجحة بين البداوة والزراعة؟! أين نحن مما نقولون بما لنا من ظروف خاصة وهوية متميزة؟!

هؤلاء نقول لهم إن «العالمية» من أهم عناصر مجتمع المعلومات «العالمية» هي الترجمة الأقرب لكلمة «جلوباليزم» الإنجليزية، والتي تعني ما يتصل بكوكب الأرض كله، وليس بجانب منه، والدول العربية لا تخرج عن إطار كوكب الأرض. على مدى سنوات عصر الصناعة، قامت العديد من التحالفات الدولية، وتأسست العديد من المنظمات والهيئات العالمية، ولكن بقيت للدولة - أي دولة - كياناتها المستقلة، التي تتفق وتختلف مصالحها ومواقفها مع هذه المنظمات العالمية بين الحين والآخر، أي أن التنظيم الأقوى كان تنظيم الدولة القومية، وليس المنظمة العالمية.

ولكن، نتيجة لزحف ثورة المعلومات، من كمبيوتر واتصالات، ونتيجة لتطور تكنولوجيات الانتقال، بدأت الحدود والحواجز بين الدول والمجتمعات في الهبوط والتحلل المتواصل، والاقتراب من التلاشي في بعض الأحيان. ولو تأملنا ما يحدث حالياً في مرحلة الانتقال التي يمر بها العالم، لاكتشفنا أن دور الدولة القومية وكيانها يخضعان لتغيرات جذرية، وفي مقابل ذلك يظهر دور جديد أكثر فعالية للمنظمات والمؤسسات والتوجهات والنشاطات العالمية.

الدولة، حتى أكبر الدول الصناعية وأكثرها ثراء، لم تعد لها الصلاحيات المطلقة التي كانت تتمتع بها خلال عصر الصناعة، وإذا

كنا نرى - ونحن مازلنا في مرحلة التحول - هذا الانتقاص الدائم
لسلطة الدولة، فيمكننا أن نتصور مدى ما يمكن أن يتحقق من تغيرات
في هذا الاتجاه .

ودعنا نعطي مثالا سهلا على هذا الذي نتكلم عنه... في مجال البيئة
والتلوث.

إن الوعي البيئي العالمي المتنامي الذي نشهد أدلة جديدة عليه كل
يوم، يعتبر تطبيقاً لمبدأ التحول إلى العالمية في مجال البيئة.

ففي خلال عصر الصناعة كانت تتم عمليات تخريب البيئة
وتلويثها بلا هوادة، ولم يكن أمام دعاة الحفاظ على البيئة سوى أن
يصيحوا بأعلى أصواتهم منبهين ومحذرين، دون أن يكون هناك أي
صدى لهذا الصياح في الواقع الفعلي.

لقد كانت لمصالح الاقتصاد الصناعي اليد العليا والكلمة الأخيرة،
وكانت الدول - الرأسمالية والاشتراكية معا - تساند هذا التوجه،
مستجيبة لعمليات تخريب البيئة، بزعم الاهتمام بالنمو الاقتصادي
وتحقيق التقدم .

فما هي الصورة خلال العقدين الأخيرين...؟.

لقد تعاضم نفوذ دعاة الحفاظ على البيئة، وبدأت الدول - حتى
الكبرى منها - تقيم حساباً لهذه الحركة ذات الانتشار العالمي،
فتستجيب جزئياً، وتواصل عمليات التخريب خفية في معظم الأحيان.
إلا أن الوعي العام المتزايد فيما يتصل بالبيئة، وخاصة بالنسبة لقضية
ثقب الأوزون وظاهرة ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض، بدأ
يشكل ضغطاً ملموساً على هذه الدول يصعب عليها تجاهله.

لقد آمن الناس بعالمية قضية البيئة، واقتنعوا بالدليل الواضح الحي أن تلويث البيئة في دولة ما، لا تقتصر أضراره على هذه الدولة وحدها. فعندما شبت النيران في مستودع الكيماويات بالقرب من مدينة بازل السويسرية، تسبب ذلك في تسميم نهر الراين، قاتلا الأسماك، وجاعلا مياهه غير صالحة للشرب، ولم يقتصر هذا على بازل أو سويسره، بل امتد أثره إلى كل البلاد التي يمر بها هذا النهر، كفرنسا وألمانيا وهولندا. وتضاعف نشاط قطع أشجار غابات الأمازون، يحدث تقلبات مناخية ضارة في دول أخرى. وربما قارات أخرى، والتلوث الذي ينتج عن حرق العراق لأبار البترول الكويتية، امتد أثره إلى عدد من الدول البعيدة عن الكويت .

لقد أصبح صالح الغلاف الجوي للكرة الأرضية من أخص اهتمامات البشر في كل مكان.. وهذا هو أحد مظاهر التحول إلى العالمية.

ثم مثال آخر من عالم الاقتصاد ...

لا يمكن فهم الاقتصاد العالمي الجديد، إذا تصورناه مجرد تصاعد مستمر للتجارة بين ما يقرب من ١٦٠ دولة، فنحن ننتقل من التجارة بين الدول، إلى اقتصاد موحد وسوق واحدة، وهذه هي المرحلة الطبيعية التالية في التاريخ الاقتصادي للحضارة البشرية... هكذا يقول الكاتب المستقبلي جون ناسبيت.. وهو يواصل قائلا، إنه في البدء كانت القرية المتكفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية، ثم كانت المدينة، ثم كانت الدولة، وقد أوصلنا هذا إلى تنوع من الاقتصاديات الكبرى للدول القومية التي كانت مكتفية اقتصاديا إلى حد بعيد... وقد جرى تقسيم الواجبات الاقتصادية داخل كل دولة من هذه الدول، على مر

السنين، أما الآن فنحن في قلب عملية توزيع الواجبات الاقتصادية بين الدول، والسعي في اتجاه الاعتماد الاقتصادي المتبادل، الذي يفرضه هذا التحول.

أما الكاتب المستقبلي بيتر دراكر، فيقول إن الجميع يتكلمون عن «الاقتصاد العالمي» باعتباره واقعاً جديداً... إلا أن ما يجرى يختلف تماماً عما يعنيه معظم الناس من رجال أعمال واقتصاد وسياسة بالنسبة لهذا الاصطلاح، ثم يقول إن الاقتصاد العالمي تغير من شكله القديم، كالاقتصاد بين الدول، إلى اقتصاد عابر للدول، خارج عن ولاية هذه الدول ومتحكم فيها، ويقول إن السياسات النقدية والمالية للحكومات القومية ذات السيادة قد أصبحت تستجيب لأحداث المال وأسواق رأس المال التي يخلقها الاقتصاد عابر الدول، أكثر مما تسعى إلى لعب دور نشيط في تشكيلها، أو التحكم فيها.

وعلى هذا الغرار، يمكننا أن نكتشف عمليات الاندفاع نحو العالمية في العديد من المجالات الأخرى، مما يوحي بتشكيل أسلوب حياة عالمي، في الثقافة والفن والملابس والطعام ووسائل التسلية، يندفع حول الكرة الأرضية بسرعة الضوء، ويمكننا أن نتصور مستقبل هذا التوجه، على ضوء التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، في وجود الأقمار الصناعية التي تتصاعد كفاءتها عاماً بعد عام، مما يتيح للبشرية جمعاء أن تعيش نفس النبض، في الوقت نفسه.

وإذا كانت المرافق المعلوماتية هي الأداة التكنولوجية لاقتحام مجتمع المعلومات، فمما لا شك فيه أن الدول العربية قد قطعت حتى الآن دوراً لا يمكن إغفاله في الاعتماد على المرافق المعلوماتية، الأمر الذي

يمكن أن نرى انعكاسا له في الحياة اليومية للإنسان العربي.

هذا التوجه نحو العالمية، الذي هو في صميم خصائص مجتمع المعلومات، هو الرد على دعاوى انعزال واقع الدول العربية عن التيار العالمي، ومن ثم انعزالها عن واقع التحول العالمي الشامل إلى أسس ومبادئ وعقائد مجتمع المعلومات .

(٣) التخريمة الحضارية

من بين دعاوى الهروب من مواجهة الواقع الزاحف علينا، ما يقوله بعض المفكرين العرب من أن الحديث عن مجتمع المعلومات يتعلق بالدول التي استكملت نموها الصناعي، ولا يتصل بالدول العربية التي لم تستكمل دخولها إلى المجتمع الصناعي بعد، وأن مهمتنا الحالية هي الدعوة إلى تصنيع الدول العربية، على أن يتم تحولنا إلى مجتمع المعلومات بعد ذلك، وهم يتصورون استحالة دخول الدول العربية الزراعية إلى مجتمع المعلومات مباشرة دون المرور على مرحلة التحول الصناعي من خلال طريق فرعي مختصر، أو قيامها بما أسميه التخريمة الحضارية.

هذا التصور الخطي للتطور، هو جانب من التصور الخطي العام الذي قامت عليه الحضارة الصناعية، ذلك التصور الذي سقط وانقضى زمن الأخذ به، ضمن ما سقط من أفكار وفلسفات المجتمع الصناعي.

سنحدث بالتفصيل - فيما يلي - عن معنى قولنا «مجتمع صناعي» أو «مجتمع معلومات»، لكن الذي يهمنا هنا هو التأكيد على

أن الحديث عن «المجتمع الصناعي» لا يقتصر على تكنولوجيا خاصة، ولكن يعني الحديث عن فلسفة وفكر ونسق حياة وعلاقات اجتماعية ونمط سياسي وأساس اقتصادي. ونفس الشيء ينسحب على تعبير «مجتمع زراعي» ولهذا فإن التحول من مجتمع إلى آخر، يعني التحول في كل شيء .

ونحن في معظم الدول العربية، مازلنا تحت تأثير اصطخاب عدد من الموجات الحضارية. مازال لدينا وجود لبقايا آثار المجتمع الزراعي، مع وجود لا يستهان به لواقع المجتمع الصناعي، مع إرهاصات متنامية لمجتمع المعلومات .

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الدخول إلى واقع المجتمع الصناعي في الدول العربية يرجع إلى أمرين: إلى وجود صناعات فرضت واقع الحياة الصناعية بشكل طبيعي، وإلى التزام الدول العربية بمنطق المجتمع الصناعي نتيجة استعمارها من الدول الصناعية الكبرى، وفرض هذه الدول لنمطية المجتمع الصناعي على الشعوب العربية، ومحاولة إقامة الحياة في المستعمرات وفقاً لمثل وتوجهات المجتمع الصناعي التقليدي .

وفي رأينا، أن دخول الدول العربية إلى مجتمع المعلومات - نتيجة للاصطخاب الحضاري الذي تعيشه - يكون أسهل من دخول دولة صناعية كبرى، ترسخت فيها مقومات المجتمع الصناعي، ذلك لأن الأسس والمبادئ والعقائد التي جاء بها المجتمع الصناعي، ليست امتداداً واستمراراً للأسس التي قام عليها المجتمع الزراعي، بل إن المجتمع الصناعي جاء ينسخ ويناقض كل ما جاء به المجتمع الزراعي.

وأيضاً، بنفس المنطق، ينسخ مجتمع المعلومات ما قام عليه المجتمع الصناعي، ذلك لأن أسس مجتمع المعلومات لا تعتبر تطويراً أو نمواً لأسس المجتمع الصناعي، على الرغم من أنه يجيء تالياً له زمنياً. ومن هنا، فإن الدولة الصناعية التي تدخل في مجتمع المعلومات، ستقوم بهذا في وجه مصاعب جمة وصراعات دموية، نتيجة لتناقض نمط حياة مجتمع المعلومات اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً مع نمط حياة مجتمع الصناعة، ونتيجة للتناقض الشديد بين مصالح المستفيدين من المجتمع الصناعي، وبين مصالح دعاة الانتقال إلى مجتمع المعلومات.

الدعوة إلى الانتظار حتى اكتمال التكوين الصناعي لدولة ما، حتى تبدأ الدخول إلى مجتمع المعلومات هي دعوة خطيرة تفرض على الدول العربية استمرار التخلف، وتخلق لها مشاكل قاتلة.

دعنا نتصور وضع إحدى الدول العربية التي مازالت تتصادم على أرضها الموجتان الزراعية والصناعية، ودعنا نفترض أنها أخذت بدعوى الاكتمال الصناعي، قبل دخول مجتمع المعلومات، ولنفترض أنها نجحت خلال عقدين من الزمان أن تصل - بشكل أو بآخر - إلى أن تصبح في المستوى الصناعي لإنجلترا أو ألمانيا في أوج مجدهما، فما هي النتائج التي ستترتب على هذا:

● ستنتج مصانعها سلعا لا تجد من يشتريها، ذلك لأنه خلال هذين العقدين من الزمان ستكون الدول الصناعية قد دخلت تماماً إلى

مجتمع المعلومات، ونمت فيها صناعات جديدة تقوم على أسس جديدة لا علاقة لها بما عرفناه في عصر الصناعة .

● ستواصل الاعتماد على العمالة العضلية التي تقتضيها الصناعات التقليدية، في الوقت الذي تتحول فيه العمالة عالمياً إلى عمالة عقلية، وهذا يعني ترشيح أبناء هذه الدولة لبطالة بنيوية شاملة في المستقبل.

● سيفرض عليها النمو الصناعي نمطاً من الإدارة يتناقض مع نمط الإدارة الذي سيشيع في باقي دول العالم، والذي ينبع من طبيعة مجتمع المعلومات، وهكذا يعيش أبناء هذه الدولة في صراع دائم بين ما هو مفروض عليهم من اشتراطات العمل في المجتمع الصناعي، وبين أنماط وشروط العمل الجديد النابع من ظروف مجتمع المعلومات، التي يصلهم خبرها كل يوم .

هذا مجرد جانب من التناقضات التي ستعيشها هذه الدولة. وإذا تأملنا ما بقي من تناقضات، اكتشفنا أن الأخذ بفكرة المرور الإجمالي الصناعي، هو السبيل إلى التخلف البنيوي.

في هذا الصدد، لابد من التنبيه إلى ظاهرة خطيرة، لا تلتفت إليها بعض دول العالم الثالث. إن الدول الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا واليابان وفرنسا، في تحولها إلى صناعات مجتمع المعلومات، تحاول أن تتخلص من الصناعات التقليدية لعصر

الصناعة، مثل الحديد والصلب، والسكك الحديدية، والسفن، والسيارات، والنسيج، والمطاط... إلى آخر ذلك، فتسعى إلى بيع ما تكون قد أنتجته من مصانع خاصة بهذه الصناعات التقليدية، إلى دول العالم الثالث... بل إن بعض دول العالم الصناعي تقوم بتفكيك المصانع المستخدمة وتنقلها إلى من يطلبها من دول العالم الثالث، التي تفرح بها، باعتبار أنها المرة الأولى التي تسمح فيها الدول الصناعية لدولة من العالم الثالث أن تدخل إلى النادي الصناعي.

يحدث هذا في الوقت الذي تبيع فيه الدول الصناعية مصانعها التقليدية، لتعطي مزيداً من التركيز على تنمية الصناعات الجديدة ذات المستقبل، والتي ترتبط بمجتمع المعلومات، مثل الإلكترونيات وأشباه الموصلات والبروكيماويات المتطورة، وصناعات الفضاء وأعماق المحيط... وهي بالمناسبة صناعة تتميز باعتمادها على المعلومات، وباستهلاكها المحدود للمواد الخام والطاقة، كما أنها لا تتسبب في تلويث البيئة، والأهم من هذا أنها تحول البشر من العمالة العضلية، إلى عمالة عقلية تعتمد على الابتكار والإبداع، مما يفرض شروطاً أكثر إنسانية على مجال العمل.

وبديهي أن دخول الدول الصناعية الكبرى إلى مجتمع المعلومات سيمضي وفق تدرج، وعبر مسار، يختلف عن التدرج والمسار المطلوب لدخول الدول العربية ودول العالم الثالث، وسنطرح فيما بعد رؤية مفيدة في هذا المجال للمفكر المستقبلي، الياباني يونيجي ماسودا، يعرض فيها تصوره لدخول الدول النامية إلى مجتمع المعلومات .

(٤) التكنولوجيا وتشكيل المجتمعات

عندما نقول إن الثورة الصناعية، أو ثورة المعلومات، تقودان إلى تغيير نمط حياة البشر وثقافتهم، يستنكر البعض هذا، ويستبعدون قيام حضارة كبرى، ترسم كل شيء في حياة البشر نتيجة لإنجاز تكنولوجيا، كالألة البخارية، أو الكمبيوتر. وهم يرون أن الكيان البشري أعمق من أن يقوم على أساس تكنولوجيا. وكنا دائما نواجه هذا الاستنكار بقولنا إنه عندما نتكلم عن «ثورة صناعية» فمن الجائز أن نتصورها وهي تقوم على أساس تكنولوجيا ابتكارية متميزة، لكن عندما نتكلم عن «مجتمع صناعي» فنحن نتكلم عما هو أبعد بكثير من عناصر التأثير المتبادلة. ومن المفيد أن نلقي مزيدا من الضوء على العلاقة بين تكنولوجيا معينة وبين موجة حضارية كبرى.

لقد أوضحنا طبيعة الموجة الحضارية الكبرى، وكيف أنها تفرض أسسا ومبادئ وعقائد وأنماطاً في الحياة على البشر في كل مكان، ولكن، ما هي الطريقة التي تمكن تكنولوجيا ابتكارية معينة من إحداث تغيرات أساسية في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بالنسبة لكل من تقدم حياتهم أساسا على التعامل مع هذه التكنولوجيا؟ لقد أشرنا من قبل إلى أنه مع كل الاختلاف في العقائد والطبائع والنسيج التراثي بين أبناء الحضارات الفرعونية والآشورية والهندية واليونانية والصينية والمكسيكية، فالمتأمل للأساس الذي تقوم عليه هذه الحضارات جميعا يجده واحدا، لأنها جميعا حضارات زراعية، تقوم على أساس تكنولوجيا واحد، وكذلك مع كل الاختلاف بين الإنجليزي والأمريكي والياباني والأسترالي، فإن أخذ هذه الشعوب

بالتكنولوجيا الصناعية بوصفها أداة إنتاج أساسية، جعل مجتمعاتها تقوم على نفس الأسس والمبادئ العقائد.

ويقدم المفكر المستقبلي الياباني ما سودا تصورا للكيفية التي تؤدي بها التكنولوجيا الابتكارية إلى إحداث تغييرات أساسية في النظم الاجتماعية، والاقتصادية من خلال ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى : تقوم فيها هذه التكنولوجيا بنفس العمل الذي كان الإنسان يقوم به في الحضارة الكبرى السابقة.

المرحلة الثانية : توفر فيها هذه التكنولوجيا إمكانات في العمل لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها سابقاً، ولن يكون بإمكانه ذلك مستقبلاً أيضاً.

المرحلة الثالثة : بناء على ماسبق، تتحول البنيات الاجتماعية والاقتصادية القائمة إلى نظم اجتماعية واقتصادية جديدة .

إن هذه الآلية التي يطرحها ماسودا تنسحب على كل التحولات الأساسية في حياة الجنس البشري. وحتى نفهم أكثر معنى هذه المراحل الثلاث، فإننا نتأملها على ضوء التحول الذي تم من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، فما الذي حدث منذ بدايات المجتمع الصناعي؟.

(١) قامت تكنولوجيا الصناعة بالعمل نفسه الذي كان الإنسان أو الحيوان يقوم به في عصر الزراعة .

(٢) تم تطوير تكنولوجيا الصناعة لتوفر إمكانات في العمل، لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها، ولن يكون بإمكانه القيام بذلك في أي وقت قادم .

(٣) نتيجة للمرحلتين السابقتين، تحولت البنيات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمجتمع الزراعي، إلى نظم جديدة في كل شىء، في الإنتاج والعمالة والإدارة والاقتصاد والتعليم والسياسة والإعلام والثقافة .

ويمكن بهذا أن نقول، إنه عند التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، قامت التكنولوجيات الابتكارية بالعمل العضلي نيابة عن الإنسان، أما عند التحول الحالي من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، فإن التكنولوجيا الابتكارية تنوب عن العمل العقلي للإنسان، وحتى نفهم هذا بشكل أوضح، فإننا نجري تطبيقاً على هذه المراحل الثلاث بالنسبة للتحول الحالي إلى مجتمع المعلومات :

(١) الوصول إلى التسيير الذاتي (الآتوماتية) كآخر تطور للمجتمع الصناعي، حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات، أي تكنولوجيا الكمبيوتر، وتكنولوجيا الاتصالات المعتمدة على تكنولوجيا الكمبيوتر، بالعمل العقلي نيابة عن الإنسان .

(٢) الوصول إلى خلق المعارف اعتماداً على التكنولوجيا المتطورة. أي تطوير عمل الكمبيوتر بحيث يتجاوز العمل باعتباره حاسباً إلكترونيّاً، وبحيث يصبح بإمكانه أن يتيح للمعلومات والمعارف الداخلة إليه أن تتفاعل وتلد معارف جديدة، لم يكن الإنسان الذي يعمل على ذلك الكمبيوتر يعرفها. وبمعنى أوسع، أن يصبح بإمكان هذه التكنولوجيا الجديدة أن تضخم العمل العقلي، بطريقة لم يكن - وإن يكون - بإمكان العقل البشري أن يصل إليها .

(٣) نتيجة للمرحلتين السابقتين، تتيح التكنولوجيا المتطورة ابتكار النظم الجديدة، وليس فقط المعارف الجديدة، وهذا يفرض مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ومن المفيد هنا أن نشرح بشكل مفصل المعنى الذي نقصده من التعبيرات والاصطلاحات التي وردت في تطبيق المراحل الثلاث على مجتمع المعلومات، حتى نفهم الدور المحدد الذي تلعبه التكنولوجيا في حياتنا، والتأثيرات المتبادلة، بينها وبين باقي مجالات النشاط البشري.

ولنبداً بالتسيير الذاتي (الأوتوماتية) وقد جرى تعريفها فيما سبق بأنها: تولي الكمبيوتر والآلات العاملة بالكمبيوتر (الروبوت) مختلف أنواع النشاطات العقلية للإنسان في عملية الإنتاج، مثل التعرف والفهم وإجراء الحسابات، والذاكرة والحكم على الأشياء والتحكم فيها .

إلا أن التوسع في تكنولوجيا (الكمبيوتر - الاتصالات) يضيف بعض التغيرات على ذلك المضمون التقليدي، ومن ذلك :

(١) ستقود تكنولوجيا (الكمبيوتر - الاتصالات) إلى الإدارة الذاتية الكاملة للإنتاج، فالإنتاج الصناعي ببساطة هو عملية تطبيق القوانين العملية لتحويل المواد الخام إلى بضائع نافعة. وقد كانت وظيفة الكمبيوتر هي أن يقوم بالتغذية المرتدة بشكل سريع في عملية الإنتاج، مستجيباً للتغيرات التي قد تطرأ على عملية الإنتاج. إلا أننا أصبحنا بصدد تحقيق الإدارة الذاتية الكاملة للمشروعات الصناعية، في المستقبل القريب، وهذا يعني أن المصانع لن تحتاج إلى عمل يدوي بالمرّة .

(٢) ستأتي هذه التكنولوجيا معها بالتسيير الذاتي للخدمات والعمليات ذات التوجه المعرفي. كلما صادفنا نشاطا بشريا له طبيعة معرفية ويخضع لنظام منطقي، أمكننا برمجة الكمبيوتر لكي يؤدي نفس العمل، مثل الأعمال المكتبية، أو التي تتصل بإصدار الفواتير وإعداد الحسابات .

(٣) ثم نأتي أخيراً إلى التسيير الذاتي للنظم، وهو نوع التسيير الذاتي الذي يخلق نظاماً موحدة، يمكن أن تربط بين العديد من الوظائف الفرعية ذاتية التسيير، في أماكن مختلفة، منفردة بتغذيتها المرتدة وبالإدارة الذاتية لكل منها. مثال ذلك النظم المتكاملة للتحكم في المرور وفي حركة السكك الحديدية، وفي نظم الهبوط على القمر .

أما بالنسبة لتعبير «خلق المعرفة» فنحن نعني به ابتداع قيم فكرية، أي حل المشاكل وبحث فرص التنمية .

ومن بين أكثر أنظمة حل المشاكل تقدماً، نظام التنوء والتقييم والتحذير، وهو نظام يمكن الاعتماد عليه في الاكتشاف السريع للمشاكل تحت ظروف التغيير السريع، وفي التنبؤ بالتوجهات والتيارات المستقبلية. والمظهر الثاني من مظاهر خلق المعرفة، هو تحديد فرص التنمية، عن طريق بحث وتطوير احتمالات استثمار الوقت مستقبلياً، أي خلق قيم جديدة في ظل ظروف بيئية دائمة التغير، وهذا الجهد يعتمد على توافر المرافق المعلوماتية، ومن أول آثاره تزايد الفرص في مجال التعليم .

أما الأثر الثاني، فسيكون زيادة فرص العمل، حيث سيكون أمام

الناس العديد من فرص الاختيار، عند انتقاء عملهم المستقبلي أو اتجاه نشاطهم الاجتماعي. وسيقود هذا إلى خلق ما يمكن أن نطلق عليه «صناعة الفرص» التي تساعد الأفراد والجماعات على تنمية احتمالات المستقبل بالنسبة لهم، وفي هذا تدخل «صناعة التعليم» و «صناعة المعلومات» و «صناعة الاتصال الجماهيري»، و «صناعة المشورة» والصناعات المتصلة بالطب السيكوسوماتي (ومجاله أثر العقل على الجسم)، وصناعة علم الأحياء الجزيئي (المتصل بهندسة الجينات أي هندسة حاملات الصفات الوراثية).

ونأتي أخيراً إلى تعبير «ابتكار النظم». ونحن نعني بذلك ظهور نظم (اقتصادية - اجتماعية) جديدة لتحل محل النظم (الاقتصادية - الاجتماعية) الحالية، ويعتبر ابتكار وابتداع النظم من أهم إنجازات عصر المعلومات .

ولكي نفهم بشكل عملي العلاقة بين التكنولوجيا وابتكار النظم، نعطي مثالا لهذا بما قامت به الآلة البخارية من تعجيل وتصعيد للثورة الصناعية، جالبة التغيرات التي أحدثت نظماً اقتصادية وسياسية جديدة، مثل الرأسمالية والاشتراكية، ومثل الديمقراطية النيابية، وقياساً على هذا يمكن القول بأن عصر المعلومات الذي يتحقق عن طريق تكنولوجيا (الكمبيوتر - الاتصالات) سيجي بتغيرات اجتماعية، أكبر بكثير من تلك التي جاءت بها الثورة الصناعية .

إذا كانت التكنولوجيا هي رأس الحربة في التحول من مجتمع إلى مجتمع، فإن التغيرات متبادلة التأثير التي تحدثها هذه التكنولوجيا تؤثر على كل شيء في حياة البشر: الوظيفة

الأساسية للحياة، الطاقة المنتجة، الإنتاج، التسويق، البنية الاقتصادية، المبادئ والنظم (الاجتماعية والاقتصادية) شكل المجتمع، نوع الحكومة، الهدف القومي، طبيعة قوة التغيير الاجتماعي، المشاكل الاجتماعية، النظم القيمية، والمقاييس الأخلاقية.

(٥) الزراعة والصناعة في مجتمع المعلومات

ينزعج البعض بمجرد طرح تعبير «مجتمع المعلومات»، وهذا الانزعاج لا يقتصر على صاحب الاهتمام العام، بل يمتد إلى بعض أساتذة الجامعة والمتقنين، يقول الواحد منهم «ماذا تعنون بمجتمع المعلومات...؟... نحن نعرف بأن المعلومات تلعب دوراً في حياة البشر، وهي تلعب هذا الدور منذ أيام الإنسان الأول.. هل مجرد تراكمها يمكن أن نطلق على المجتمع الذي يستخدمها اسم مجتمع المعلومات؟.. هل سيأكل الناس المعلومات ويشربونها ويسترون بها أبدانهم ويعتمدون عليها في انتقالاتهم...؟... هل يعيش الإنسان بلا زراعة أو صناعة في مجتمع المعلومات...؟..

لمن يثيرون مثل هذا التساؤل نطمئنهم قائلين إن مجتمع المعلومات له زراعته، وهي ليست كالزراعة التي عرفها المجتمع الزراعي.. وله صناعته، وهي غير التي عرفها المجتمع الصناعي.

القاعدة هي أن الموجة الحضارية الكبرى تستوعب إنتاج الحضارة الكبرى التي سبقتها، ولكنها تقيم ذلك الإنتاج على أساس جديد، وفقاً لما توفر لها من قدرات، وتخضع ذلك الإنتاج لأسسها ومبادئها وفلسفتها.

عندما قامت الثورة الصناعية، وقادت إلى تأسيس المجتمع الصناعي، فإنها اعتمدت على الزراعة، ولكنها لم تستخدم نفس الطرق القديمة في الزراعة. استفادت من معطياتها الميكانيكية، في ميكنة الزراعة، وفي تجهيز المحاصيل ميكانيكياً، مستخدمة في ذلك كل ما تحت يديها من تكنولوجيا. وأقامت النشاط الزراعي وفقاً للأسس والمبادئ الخاصة بالمجتمع الصناعي، هذا هو ما لمسناه وما حدث في كل مجتمع قام على الإنتاج الصناعي، فلماذا نستبعد وجود زراعة وصناعة في مجتمع المعلومات ؟.

إذا كانت الزراعة قد تطورت تكنولوجيا في عصر الصناعة، وفقاً لتكنولوجيات ذلك العصر المتطورة بالنسبة لتكنولوجيات عصر الزراعة، فلإن الزراعة في عصر المعلومات ستظل قائمة، ولكن على أساس الاستفادة من المعلومات والمعارف المتوفرة، والتي هي أكثر تطوراً من معلومات ومعارف عصر الصناعة .

إن ما يجري في مجال الهندسة الوراثية حالياً، وما يتم تطبيقه على الإنتاج الزراعي والحيواني، يؤكد أن مستقبل الزراعة والثروة الحيوانية سيختلف كثيراً عما عرفناه من أوضاع عصر الزراعة أو الصناعة. والمعارف التي تتراكم يوماً بعد يوم في مجال الهندسة الوراثية، والتطبيقات التي تجرى في المعامل على النبات والحيوان، تفيد بآنا نقرب في تحول ثوري في عالم الزراعة والثروة الحيوانية .

إن النتائج الأولى للهندسة الوراثية في عالم النبات والحيوان تفيد أن بإمكان الإنسان أن يوفر ما يزيد عن حاجة البشر من طعام، مهما تعالت معدلات تكاثر السكان. إن بإمكان علم الهندسة الوراثية أن

يجعلنا نتحكم في كمية المحصول وطبيعته، ومدى مقاومته لآفات، ومدى قدرته على مواجهة عوامل التلوث الطبيعي، بل سيصبح بالإمكان في المستقبل القريب أن نصل إلى نبات يحتمل أن نرويه بمياه البحر المالحة، أو يحتمل درجات الحرارة المرتفعة أو المنخفضة .

ويمضي علماء الوراثة إلى القول بأن نجاح تهجين العناصر الوراثية سيسمح بتعديل جينات نبات ما، بحيث يطرح الأسيرين، أو بتغيير الخصائص الوراثية للبقرة بحيث يحتوي لبنها على البنسلين أو غيره من المضادات الحيوية. وفي هذا المجال يقول الكاتب العلمي جاك بيرجيه «نات يوم.. ربما سيصير في مقدورنا أن نطعم نواة خلية الحصان، بنواة خلية طائر، لنحصل على الحصان المجنح الأسطوري... بل يمكن في هذه الحالة أن نحصل من النتائج على ما هو أغرب... تلك النتائج التي تعكسها مجموعة النكت المتبادلة بين علماء الوراثة، حول تهجين خلايا الحمامة بخلايا الببغاء، فيصبح بإمكان المخلوق الزاجل الجديد أن ينقل الرسائل شفها.. أو تهجين خلايا البقرة بخلايا الزرافة، بحيث يستطيع الحيوان الجديد أن يمد رقبتة الطويلة ليتغذى من النباتات التي في حقل جارك، بينما تحلبه أنت من فوق أرضك...!».

والشيء نفسه يحدث في الإنتاج الصناعي. ستقوم وتزدهر صناعات جديدة على أساس معلوماتي، وتخضع لآليات جديدة في الإنتاج، هي آليات مجتمع المعلومات، وهي صناعات جديدة في كل شيء، تختلف جذريا عن الصناعات التقليدية التي عرفها عصر الصناعة.. من حيث الخامات التي تستخدمها والطاقة التي تعتمد

عليها، والعوادم الناتجة عنها، إنها صناعات عقلية وليست عضلية.

إن صناعات مجتمع المعلومات تعتمد على الأشكال المتنوعة من الطاقة الجديدة والمتجددة، وتستغني تقريبا عن طاقة الحفريات من غاز وفحم وبترو، بكل ما تسببه من تلوث للبيئة. والصناعات المعلوماتية تحتاج في تشغيلها إلى قدر محدود من الطاقة، يمكن أن يتوفر في أي مكان بعيدا عن مستودعات الطاقة ومشروعات توليدها الضخمة، كأن تعتمد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، أو طاقة الحرارة الجوفية للأرض، وحتى الطاقة المستمدة من حركة الأمواج.

الصناعات الجديدة التي تروج في عصر المعلومات، تختلف بشكل ملحوظ عن صناعات الموجة الصناعية، فهي ليست صناعات كهروميكانيكية، ولا تقوم على العلوم التقليدية لعصر الصناعة، بل تعتمد على التقدم المتصاعد لخليط من العلوم التي كانت محدودة الرواج، أو غير معروفة، منذ خمسين سنة فقط، مثل علم الإلكترونيات الكمية، ونظرية المعلومات، وعلم الأحياء الجزيئي، وعلوم المحيطات، وعلوم البيئة والفضاء.

أما بالنسبة للخامات، فأهم المواد الخام في المجتمع القادم هي المعلومات التي تخصب الخيال، وهي مواد خام لا يمكن أن تستنفذ. ومن خلال الخيال والمعلومات سيتم التوصل إلى بدائل للموارد المتناقصة. وخير مثال لهذا علم جديد كامل ظهر مع إرهابات ثورة المعلومات، هو علم المواد المخلقة، وهي المواد التي تعتمد في تخليقها على المعلومات والمعارف، وعلى الخامات الطبيعية غزيرة التوافر، كمياء البحر ورمال الصحراء والسيراميك المصنوع من الطفل الطيني.

لقد تمكن العلماء منذ حوالي عشر سنوات من صناعة محرك طائفة كله من السيراميك، أو من السيراميك المخلوط ببعض الأكاسيد المعدنية، وأثبت المحرك الجديد أنه أكثر تحملاً من المحركات المعدنية، وأكثر مقاومة للحرارة، وأقل حاجة إلى عمليات التليين والتشحيم.

خلاصة القول، أنه عندما نتكلم عن مجتمع المعلومات، فنحن نتكلم عن مجتمع يعتمد على التكنولوجيات المتطورة للمعلومات في إقامة زراعة جديدة، وصناعة جديدة أكثر تطوراً من تلك التي عرفها المجتمع الزراعي أو المجتمع الصناعي .

(٦) خلط أوراق الماضي والحاضر والمستقبل

إن معظم التخطب الفكري الذي يعيشه العالم العربي، يعود إلى عدم التمييز بين أوراق الماضي والحاضر والمستقبل.

وأيضاً إلى هذا الخلط تعود الحالات المتناقضة من التفاؤل والتشاؤم التي تتكشف عنها مواقف المفكرين العرب، مما يشيع البلبلة في عقل المواطن العربي، ويفقده القدرة على التعامل مع المتغيرات المتلاحقة التي تتسارع في كل مجال.

المهمة العاجلة أمام المفكر العربي، هي أن يفهم الحد الأدنى من خصائص المجتمع الصناعي ومجتمع المعلومات، حتى يستطيع أن يميز بين الظواهر اليومية التي مازالت تخضع لواقع المجتمع الصناعي، والأخرى التي ترتبط بمرحلة التحول بين الموجتين الحضاريتين والتي تتسم بالفوضى أحياناً وتجمع بين النقيضين، وبين الظواهر التي تستمد طبيعتها من مجتمع المعلومات الزاحف.

فبدون هذا الفهم لن يتمكن المفكر العربي من قراءة الأحداث الجارية،
وفهم مغزاها .

وحتى القلة من المفكرين، التي تعي زحف مجتمع المعلومات، كثيرا
ما تقع في استخلاصات خاطئة، نتيجة لتطبيق مبادئ وأفكار
وفلسفات عصر الزراعة أو عصر الصناعة على عصر المعلومات. ولا
يجب أن ننسى أننا تعودنا على الأخذ بحقائق المجتمع الصناعي لما
يزيد عن قرنين من الزمان، وبحقائق المجتمع الزراعي لدى عشرة آلاف
سنة، ومن هنا كان من الطبيعي أن ننزلق إلى هذا الخلط، ولو بطريقة لا
شعورية .

البعض يتكلم عن التطور التكنولوجي المعاصر الذي يحدث ثورة في
أسس الإنتاج الصناعي، وعندما يتصدى لاستشراف مستقبل هذا
الإنتاج، فإنه يعتمد على آليات السوق التي عرفها عصر الصناعة، أو
يتصور ذلك من خلال النسق الإداري الذي شاع في عصر الصناعة.

وأذكر أن أحد وزراء التعليم، من الذين يتكلمون أحيانا عن مجتمع
المعلومات، ظهرت له تصريحات عند أول توليه للوزارة، يتحدث فيها
عن أهمية إصلاح التعليم وتخليصه من التلقين وتنقية الكتب المدرسية
مما بها من حشو، ثم قال في أعقاب ذلك إنه ينوي إعادة الانضباط إلى
المدرسة المصرية، وإنه سيعيد إلى المدارس تحية العلم وطابور الصباح
والنشيد الجماعي.. وهكذا يختلط القديم بالجديد .

فتخليص التعليم من التلقين توجه سليم من مقتضيات مجتمع
المعلومات، بهدف تعويد التلميذ على تشغيل عقله، ليتوافق مع العمل

العقلي الذي يقتضيه مجتمع المعلومات.. أما تحية العلم وطابور الصباح والنشيد الجماعي فهي من سمات التربية في عصر الصناعة، حتى يبدأ التلميذ يومه بأحداث نمطية، تؤكد الأساس النمطي الذي قام عليه التعليم، وباقي النشاطات البشرية، في عصر الصناعة.

وفي مؤتمر عن مستقبل الإدارة في القرن الحادي والعشرين، وقف وزير الصناعة يلقي كلمته متحدثاً عن ضرورة اللحاق بركب الدول الصناعية المتطورة، وأعلن عن عزمه البدء في إقامة صرح للصناعات الثقيلة، باعتبار أن هذه هي خطة مصر الصناعية في القرن الحادي والعشرين. وكنا نتصور أنه سيتحدث عن خطط وزارته واستراتيجياتها للبدء في إدخال الصناعات الجديدة البازغة، لإحلالها محل الموجود من الصناعات التقليدية، أو عن تشجيع الصناعات الصغيرة ونشرها على امتداد البلاد، لإنهاء تكدس المدن بالمناطق الصناعية، وللاستفادة من أنواع المصادر المحدودة للطاقة الجديدة والمتجددة، وفقاً لمكان إقامة المشروع الصناعي الصغير. لقد كنا نتصور أن يتحدث عن خطته للتدريب التحويلي الذي لابد أن تخضع له العمالة، حتى تتحول من عمالة عضلية إلى عمالة عقلية.. لكنه الخلط بين الماضي والحاضر والمستقبل.

وبين الحين والآخر، ينادي بعض الكتاب العرب بتكتل الدول العربية في كيان موحد قوي، لمواجهة التكتلات الكبرى في العالم، ويعطون المثل لذلك ما يحدث حالياً في أوروبا، ويتصورون أن الخطوات التي تمت حتى الآن في أوروبا تستهدف تحويلها إلى دولة واحدة كبيرة وقوية... وهذا أيضاً خلط بين أوراق الماضي والحاضر والمستقبل..

إن الفاهم لطبيعة التحول سياسيا في مجتمع المعلومات، يدرك أن أي تجمع يجري اليوم بين أية كيانات اجتماعية أو سياسية، لا يمكن أن يتم على النسق الهرمي الذي التزم به المجتمع الصناعي. لا يمكن أن يتم اليوم ما تم على يد غاريبالدي في إيطاليا، وبسمارك في ألمانيا، أي بقيام دولة قومية كبرى على حساب مجموعة من الدويلات الصغيرة، فطبيعة ومقتضيات مجتمع المعلومات تفيد أن أي تجمع جديد يجب أن يقوم على أساس شبكي، ووفقاً للمصالح المتبادلة والمنافع المشتركة للكيانات الصغيرة الداخلة في ذلك التجمع الكبير، ولكن بحيث يمكن لأي كيان صغير أن ينسحب من ذلك التجمع منضماً إلى تجمع آخر أو إلى أكثر من تجمع، إذا تبين أن مصالحه من التجمع السابق قد ضعفت أو انقضت .

والمشاكل التي تواجه الوحدة الأوروبية حالياً، نابعة من غياب التصور السليم الذي نطرحه لطبيعة العلاقات السياسية في مجتمع المعلومات، لدى بعض قادة الدول الأوروبية الذين مازال حلم بسمارك يداعب أحلامهم. إن الوحدة الأوروبية ستكون مكسباً للشعوب الأوروبية، لو قامت على الأسس المنسجمة مع مبادئ مجتمع المعلومات، وستخلق المشاكل والعداوات والانفجارات الشعبية وربما الحروب، إذا ما تمت هذه الوحدة تحت ضغط الرؤساء الذين يتعجلون حدوثها، دون إدراك للأسس التي تشير إليها .

ونفس الخلط يقع فيه المفكر العربي إزاء ما أسماه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، «النظام العالمي الجديد» في أعقاب حرب الخليج. فبمجرد أن نبتت في رأس الرئيس الأمريكي فكرة تبني هذا

الشعار للتعبير عن الدور الأمريكي في مرحلة اهتزاز التوازن في القوى، نتيجة الانهيار المفاجيء لقوى الدول الاشتراكية، بمجرد حدوث ذلك، وبرغم معرفة الجميع أن ما يعنيه الرئيس الأمريكي هو الإعلان عن انفراد أمريكا بالهيمنة على أوضاع العالم، إلا أن المفكرين العرب اندفعوا يؤيدون ويهاجمون ما قاله بوش، باعتباره نظاماً عالمياً جديداً فعلاً، وليس استيلاء على رصيد ما طرحه المفكرون المستقبليون عن «النظام العالمي الجديد» النابع من خصائص مجتمع المعلومات، لأغراض انتخابية ودعائية مؤقتة. لقد خلط العديد من المفكرين العرب بين مناورة نابعة من مرحلة التحول الحالية، وبين استشراف طبيعة النظام العالمي في المستقبل.

حقيقة الأمر أن فكرة تبني بوش لشعار النظام العالمي الجديد، نبتت في رحلة لصيد السمك في أحد المنتجعات الأمريكية جمعت بين بوش وبرت سكوكروفت، مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وعنت بالتحديد سيطرة أمريكا على ما أطلق عليه «الامن الجماعي في مواجهة العدوان» في أعقاب نجاحها الكبير في حجب سيناريو كل ما حدث في أزمة الخليج، من اللقطة الأولى إلى اللقطة الأخيرة، واستغلالها لمرحلة مؤقتة من الانفراد بالقوة العسكرية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي.. وفي أعقاب النجاح الكامل في تحقيق أهداف ذلك السيناريو.. فهل يعقل أن تصنع هذه المناورة - أو المؤامرة - أساساً لنظام عالمي جديد؟!

إن هذا السطو على شعار «النظام العالمي الجديد» لخدمة المصالح الأمريكية.. والمعركة الانتخابية للرئيس جورج بوش، خلق حالة أشد

من التشويش، وعوق تيار الفهم السليم لما يجري في العالم فعلاً. ونقول حالة أشد من التشويش، لأن التشويش كان قائماً في الفكر العربي، نتيجة لحدة التغيرات وتسارعها وحدوث كل ما هو غير مسبوق، وفشل الخبرات القديمة والتقليدية كأداة لفهم جوهر ما يحدث.

ومن أجل مزيد من الوضوح، نقول إن التغيرات الحالية تقود فعلاً إلى قيام نظام عالمي جديد، ينعكس على جميع مجالات النشاط البشري، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا النظام العالمي الجديد ليس حلماً، ولا هو مدينة فاضلة لاحت لعقل فرد أو جماعة أو حزب، بل هو المحصلة النهائية لمؤشرات التغيير الأساسية التي نلمسها، ونحن نحاول أن نشرح ونحلل هذه المؤشرات لكي نصل إلى العلاقات المتبادلة بينها، بهدف التوصل إلى طبيعة الأسس والمبادئ والعقائد التي تصنع النظام العالمي الجديد. والهدف من ذلك، هو أن تستعد الشعوب العربية لهذا الواقع الجديد، بأن تستفيد من اندفاعه، أو تقاوم هذا الاندفاع، وفقاً لمصالحها، ومن هنا كانت أهمية أن ينتبه الفكر العربي لطبيعة عملية التزوير التي قام بها بوش، عند إعلانه هذا الشعار وغيره من الشعارات الدعائية، التي لا يسندها واقع الأمر.

فخلال الحملة الانتخابية نفسها، قال بوش «لقد غيرنا العالم، والآن دعنا نغير أمريكا»! وحقيقة الأمر أنه لا بوش ولا أمريكا، قد غيرا العالم. إن ما يحدث في العالم من تغيرات هو النتيجة الطبيعية لزحف مجتمع المعلومات، أما كل ما يقوله بوش أو يفعله فهو انعكاس لمرحلة التصادمات والزلازل واهتزاز الرواسخ، التي تنتج عن عملية الانتقال

من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات .

لقد تصور بوش أن الوضع العالمي الحالي، من انهيار للمعسكر الاشتراكي، وتفتت للدول الاشتراكية قد جاء بفضل جهود الحكومة الأمريكية وأجهزة مخابراتها. وحقيقة الأمر أن التغيرات التي تحدثنا عنها، وشرحناها بالتفصيل، هي التي قادت الاتحاد السوفياتي إلى نهايته التي نعرفها، وأن التغيرات التي أحدثت ما أحدثته في الاتحاد السوفياتي، تعمل عملها في جميع المجتمعات البشرية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية .

إذا لم تنتبه القيادة الأمريكية إلى هذا، وإذا لم تتوصل إلى الفهم السليم لحقيقة الظاهرة العالمية، وإذا لم تدرك أن الزلزال بدأ في الاتحاد السوفياتي، باعتباره أضعف النقاط وأكثرها تناقضا مع الواقع الجديد، وإذا لم تشرع الولايات المتحدة الأمريكية في عملية إعادة بناء شاملة على أساس ذلك الفهم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، بكل عظمتها وصلاحها، ستواجه أوضاعاً غاية في الصعوبة، تتجاوز بكثير وقائع الفشل المتتالية التي أشار إليها عالم الاقتصاد الأمريكي جورج ستجلر، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، بقوله : «بعد أعوام من الأبحاث المضنية، وجدنا أن القواعد والتنظيمات التي حاولت الحكومة الأمريكية عن طريقها، على مدى الأعوام، أن تتحكم وتدير وتنظم اقتصادها لم تنجح أي منها، وهذه التنظيمات والترتيبات التي قامت بها الحكومة، كانت إما أن تأتي غير مؤثرة، أو تقود إلى عكس النتائج المرجوة منها» .

خلاصة القول أن التمييز بين ما هو تابع من ترتيبات الماضي،

وبين ما هو ناتج من فوضى واضطرابات مرحلة الانتقال، وبين ما هو في صلب مجتمع المعلومات الزاحف، يحمينا من خلط الأفكار، والوقوع في التناقضات .

(٧) الوعي المستقبلي ضرورة

عندما نكتب عن المستقبل وندعو إلى نشر الوعي المستقبلي، فإننا نلقى تأييداً من معظم المفكرين، في الوقت الذي يبدي فيه السياسيون تمللاً من حديث المستقبل. إن المجامل من رجال السياسة قد يبدي إعجابه بما يقال، لكنه يعتبر كل ما نقوم به نوعاً من التدريبات الذهنية، أو التفلسف، الذي لا يضر ولكنه لا يفيد السياسي في حياته اليومية، وسعيه العملي.

إلى هذا التصور يعود معظم ما نناقشه في حياتنا السياسية من فشل، ومن توالد للمشاكل يوماً بعد يوم .

هل يخطئ هؤلاء السياسيون والمسؤولون عندما يتصورون إمكان حل مشاكل بلادهم وتنميتها، اعتماداً على خبراتهم السابقة، ودون تبني تصور أو رؤية مستقبلية؟، إن الخطأ يعود إلى الزمن، فلو أنهم كانوا يعيشون منذ نصف قرن أو أكثر عندما كانت قواعد وخبرات المجتمع الصناعي قد ترسخت على مدى قرنين من الزمان، لكان موقفهم هذا سليماً. المشكلة أننا الآن في حالة من التغيرات القوية المتسارعة نتيجة ارتباط الموجة الصناعية بموجة المعلومات.

منذ نصف قرن، أو منذ قرن، كانت هناك تغيرات في كل مجال، ولكنها كانت تغيرات خطية، أي أنها تشكل تزايداً أو تناقصاً نسبياً

قياساً على ما كان، ولكن وفق الأسس والمبادئ والعقائد نفسها. في ذلك الوقت، كان بإمكان السياسي أو صانع القرار أن يتصدى للمشاكل والمهام التي تواجهه مستعيناً بخبرته وبخبرة من سبقوه، أو بخبرة نظائره في الدول الأخرى، وكانت السوابق - مع بعض التعديل الطفيف - تصلح أداة لمعالجة المشاكل وتحقيق الأهداف. وفي ذلك الوقت كان من الممكن اعتبار حديث المستقبل نوعاً من الرفاهية الفكرية، لذلك لم تكن نجد هذا القدر من كبار المفكرين المنشغلين بالمستقبل في جميع أنحاء العالم، ولا هذا الطوفان من الكتب والدراسات والأبحاث المستقبلية الذي يخرج من المطابع كل شهر.

في عصر التغيرات الثورية الذي نعيشه، تفقد الخبرات السابقة جدواها، ويسقط القياس بوصفه أداة لاتخاذ القرار، ولهذا يكون من الضروري أن يتزود صانع القرار والسياسي بالحد الأدنى للفهم المستقبلي، حتى يستطيع أن يتخذ قراره إزاء مشكلة ما، فلا يقود هذا القرار إلى خلق مشاكل أفدح في المستقبل القريب .

من هم الذين كانوا أكثر حرصاً على استشراف المستقبل في العالم؟.. لم يكونوا رجال السياسة أو الأحزاب ولا صناع القرار في الدول، لأن هؤلاء لا يحاسبون عادة عن أخطائهم، وإذا حدث وقادت الظروف إلى محاسبتهم، فإن ذلك يتم بعد زمن طويل، ربما بعد أن يختفوا من الحياة العامة، أو ينتقلوا إلى رحمة الله. لقد بدأ الاهتمام بالمستقبل - جدياً - على أيدي أصحاب النشاطات الاقتصادية، وخاصة في الدول الصناعية المتطورة، وغالباً في المؤسسات الاقتصادية الكبرى، ذلك لأن صاحب المال يكون أكثر حرصاً على ماله من حرص المسؤول على مال دولته .

في الثلث الأخير من هذا القرن، بدأ أصحاب ومديرو المؤسسات الاقتصادية يواجهون بعض الظواهر الغريبة التي لم تمر بهم من قبل، وجدوا أن معدلات النمو في شركاتهم آخذة في التناقص، وأرباح مؤسساتهم آخذة في الانخفاض، وقدرتهم على إدارة مؤسساتهم لم تعد بالكفاءة السابقة، على الرغم من أنهم يفعلون كل ما كانوا يفعلونه من قبل لتحقيق النجاح الاقتصادي والنمو.

لقد تصور بعضهم أن مرجع ذلك إلى ظروف كساد طارئة كالتى يمر بها الاقتصاد الصناعي بين الحين والآخر، والتي لم تكن تقتضي سوى اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية المؤقتة، لكنهم اكتشفوا بعد قليل أن المسألة أكبر من ذلك، وأنه من الضروري التعرف على طبيعة التغير في الأسس التي قام عليها عملهم .

في ذلك الوقت، بادر رجال الاقتصاد باللجوء إلى العدد المحدود من المفكرين والباحثين المستقبليين حينئذ، فتدعمت الدراسات المستقبلية بفضل إمكانات وأموال المؤسسات الاقتصادية، وإلحاحها على هؤلاء المفكرين والباحثين، بهدف مواجهة التدهور في أوضاع هذه المؤسسات.

ويدهي، أن هذا الجهد لم يثمر في البداية، إلا على المستوى القريب من الزمن، لأن معظم الباحثين حصروا جهودهم في بيئة المؤسسة الاقتصادية المباشرة وأوضاعها الداخلية، دون تعرف على علاقة ذلك بالصورة الكلية المتكاملة للتغيرات، لكن التجارب الأولى في هذا المجال، صححت مسار البحث، وبدأ تراكم المعارف المستقبلية، وراج الفكر المستقبلي، بعد أن اكتشف هؤلاء المفكرون والباحثون المعنى الحقيقي للظواهر المتغيرة.

لقد اكتشف أصحاب ومديرو المؤسسات أن التغيرات الحادثة هي تغيرات بنيوية وليست سطحية أو طارئة، تتصل بجوهر البناء الإداري والاقتصادي الذي سارت عليه المؤسسة من قبل، ويمتد أثرها إلى كل جوانب العمل في المؤسسة: طبيعة ما تنتجه، شكل ونوع ما تنتجه، طريقة الإنتاج والتوزيع، النظام الإداري الذي تلتزم به، البيئة المحيطة بالمؤسسة، طبيعة التغير الذي طرأ على المستهلك. ونتيجة لهذا كله فقد خضعت الدراسات والبحوث المستقبلية لما يسمى «ظاهرة كرة الجليد» التي تندفع على سطح الجبل الجليدي، ضئيلة الحجم في البداية، يتضاعف حجمها بشدة مع اندفاعها إلى أسفل .

كمثال لما نتحدث عنه، نورد ما حدث في أكبر الشركات الأمريكية وربما العالمية، التي كانت تعرف في عام ١٩٦٨، زمن الواقعة التي سنذكرها، باسم «شركة بل» والتي تعرف حالياً باسم «شركة التليفون والتلغراف الأمريكية» ويرمز إليها بالحروف (AT & T).

في ذلك الوقت تلقى الكاتب المستقبلي ألفن توفلر، المعروف في ذلك الحين بكتابه الشهير «صدمة المستقبل» مكالمة تليفونية من إدارة الشركة، قادت إلى لقاء مع نائب مديرها، طلب نائب المدير من توفلر في ذلك اللقاء، أن يتفرغ عدة سنوات لدراسة النظام المعمول به في الشركة، مع وعد بإطلاعه على كافة البيانات المطلوبة، وتوفير مساندة كاملة من كل مديري الشركة.

في عام ١٩٧٢، انتهى توفلر من تقريره - الذي كان سرياً في ذلك الحين - واقترح فيه استراتيجية جديدة للشركة أثارت جدلاً شديداً، لقد تنبأ بضرورة فض احتكار الشركة لنظم «بل» التليفونية، ناصحاً أن

تتبنى الشركة أساليب جديدة للاتصال. وبعد عشر سنوات، كانت الشركة قد تبنت اقتراحات توفلر بنجاح، ورفعت السرية عن ذلك التقرير، الذي اعتبر من كلاسيكيات علوم إدارة مجتمع المعلومات.

بدا توفلر بتأمل الأسس الإدارية التي تلتزم بها الشركة منذ إنشائها، والتي حددها أحد عباقرة الإدارة في القرن التاسع عشر تيودور فيل، الذي وضع شركة بل على أول طريق النجاح عند نهاية القرن الماضي، أي في أوج ازدهار المجتمع الصناعي.

وجد توفلر أن الأساليب الإدارية التي وضعها تيودور فيل كانت ناجحة في الماضي، لأنها كانت قائمة على فهم سليم ودقيق لطبيعة المجتمع الصناعي. ولم تظهر المشاكل إلا عندما بدأت أسس ذلك المجتمع تهتز وتتداعى. وبناء على ذلك وضع توفلر أسسا إدارية بديلة، ومتناقضة في أغلب الأحيان مع الأسس التي وضعها فيل، استمدها من واقع مجتمع المعلومات كما يفهمه، وربما يكون من المفيد أن نطرح هنا نماذج للتغير في الأساليب الإدارية، من واقع ما رآه فيل، ابن المجتمع الصناعي، وما يراه توفلر ابن مجتمع المعلومات.

● **ماذا نطلب من الحياة :** قال فيل إننا نطلب من الحياة الشيء نفسه في معظم الحالات، وإن التشجيع والحفز على العمل يتم من خلال المكافآت المالية والمزايا الاقتصادية. بينما يقول توفلر إنه عندما تتحقق الاحتياجات الأساسية للعيش، يظهر معظم الناس عدم قبول الشيء نفسه من الحياة، ومن ثم فالمكافأة الاقتصادية وحدها لا تكون كافية لإثارة حماس العامل وحفزه على الإنتاج.

● **ضخامة المؤسسة :** قال فيل إنه كلما كانت الشركة أكبر، كلما أصبحت أفضل وأقوى وأكثر تحقيقاً للربح، بينما يقول توفلر إن ضخامة المشروع الاقتصادي في زمننا يكون له حده الأقصى، وأن هذا ينسحب على الشركة والتنظيمات الحكومية في الوقت نفسه .

● **العناصر الأولية للإنتاج :** قال فيل إنها العمالة والمواد الخام ورأس المال وليس الأرض، بينما يقول توفلر إن المعلومات لها نفس أهمية الأرض والعمل ورأس المال والموارد الأولية، بل وربما تكون أهم منها جميعاً .

● **الإنتاج النمطي للبضائع :** قال " فيل " إن الإنتاج النمطي للبضائع والخدمات يعتبر أكثر كفاءة من الإنتاج الحرفي القديم، الذي يتم قطعة بعد أخرى، والذي تختلف فيه كل قطعة عن التالية، ويقول توفلر إننا نتحرك من الإنتاج النمطي الهائل للمصنع، نحو نظام جديد يعتمد على إنتاج يشبه إنتاج الحرف اليدوية إلى حد ما، من حيث خصوصية الإنتاج وتنوعه، وقيامه على المعلومات والتكنولوجيا فائقة التطور. إن الإنتاج لهذا النظام ليس ملايين الوحدات المنتهية المتطابقة، ولكن عبارة عن بضائع وخدمات «حسب الطلب» أو «وفقاً لمزاج المستهلك» .

● **البيروقراطية وتسلسل الرئاسات :** قال فيل إن البيروقراطية هي أكثر التنظيمات كفاءة، وفيها يكون لكل تنظيم دوره الدائم والمحدد بوضوح في سلم تسلسل الرئاسات، بحيث تصبح المؤسسة أو المنظمة في واقع الأمر ماكينة تنظيمية لإنتاج القرارات النمطية، بينما يقول توفلر إن البيروقراطية لم تعد أفضل وسائل التنظيم، والأنسب

الآن أن تصبح المكونات التنظيمية عبارة عن وحدات نموذجية يمكن أن تضاف إلى التنظيم كما يمكن الاستغناء عنها، وكل وحدة من هذه الوحدات تتصل بالوحدات العديدة الأخرى أفقياً، وليس رأسياً فقط من خلال النظام الهرمي لتسلسل الرئاسات، قرارات هذه الوحدات - مثل إنتاجها وخدماتها - تكون متباينة، وفقاً لاحتياج المستهلك، وليست نمطية.

● **التطور التكنولوجي والتقدم :** قال فيل إن التطور التكنولوجي يساعد على نمطية الإنتاج، ويقود إلى «التقدم» بينما يقول توفلر إن التطور التكنولوجي لا يوفر بالضرورة ما نطلق عليه «التقدم». وحقيقة الأمر أنه إذا لم يتم التحكم في التكنولوجيا بحرص، فمن الممكن أن تخرب ما تم الوصول إليه من تقدم .

● **طبيعة العمل :** قال فيل إن العمل بالنسبة لمعظم العاملين يجب أن يكون عملاً روتينياً متكرراً، ونمطياً يخضع لمقتضيات التوحيد القياسي، بينما يقول توفلر إن العمل بالنسبة لمعظم الأفراد يجب أن يكون متنوعاً، وغير متكرر، ويتضمن تحمل المسؤولية، وأن تتوفر فيه التحديات لقدرات الفرد على الاختيار والتقييم واتخاذ القرار .

لقد استجابت شركة التليفون والتلغراف الأمريكية للتصورات المستقبلية التي طرحها ألفين توفلر، فاجتازت أزمتها، وأعادت بناء ذاتها بالكامل، ليتفق تكوينها وإنتاجها وفكرها مع المجتمع الجديد الزاحف. والشئ نفسه فعلته العديد من الشركات العالمية، التي قامت بما يطلق عليه المفكر المستقبلي جون ناسبيت، تعبير «إعادة اختراع الذات» أو «إعادة اختراع المؤسسة» .

هذا مجرد مثال على الأهمية العملية - في زمننا هذا - للدراسات المستقبلية، وأهمية نشر الوعي المستقبلي بين الأفراد والمفكرين ورجال الأعمال وصناع القرار .



عندما يتواصل حديثنا عن المستقبل وأهميته، نجد من يتساءل بشيء من التعاطف والإشفاق «لن توجهون حديثكم؟.. ألا تدركون إن حديثكم هذا لا يلقى قبولا لدى صناع القرار في العالم العربي؟.. ألا ترون أن الأنظمة الحاكمة في العالم العربي تخضع لمتطلبات هي أبعد ما تكون عما تتكلمون فيه؟. إلى هؤلاء نقول إن ما نفعله يستهدف استقطاب أكبر عدد من المفكرين العرب حول هذه الرؤية المستقبلية الشاملة، حتى يساهم المفكرون في كل بلد عربي في إعداد رؤية مستقبلية خاصة بالبلد، تتيح الوصول إلى بدائل التصرف فيما هو كائن، وتكون جاهزة أمام صانع القرار، يلجأ إليها عندما يستهلك كل الوسائل التقليدية دون جدوى. فمن المعروف أن التغيير لا يمكن أن يتم في غياب هذه الرؤية، والمجتمع ينطبق عليه في هذا المجال ما ينطبق على المؤسسة الاقتصادية أو الشركة، من حيث الاشتراطات الضرورية لإحداث التغيير في المؤسسات الكبرى، أو في التنظيمات الحكومية .

يقول المفكرون المستقبليون إن الاشتراطات الضرورية لإحداث تغيير ملموس في الاتجاه السليم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، ثلاثة اشتراطات هي :

● الضغوط الخارجية :

يمكن أن تكون هذه الضغوط على شكل منافسة متزايدة، أو

تنظيمات حكومية جديدة، أو تدخلات طارئة وجذرية من جانب الحكومة، أو مطالب جديدة للمستهلكين أو العاملين أو دعاة الحفاظ على البيئة. وأيضاً من الضغوط الخارجية عدم رضا الزبائن أو حملة الأسهم، أو عدم انتظام الإمدادات، أو تغيير في الوضع الضرائبي أو في سعر الفائدة أو سعر العملة. وهذه الضغوط يجب أن تكون على درجة عالية من القوة، مما يجعل من المستحيل على المؤسسة أن تواصل سيرها، بالطريقة السابقة .

● الضغوط الداخلية :

وهذه قد تتراكم نتيجة لأن الإدارة تفشل في انتهاز الفرص الجديدة، أو لكونها بطيئة ومرتبكة في استجابتها للتهديدات الخارجية، أو خضوع المؤسسة لضغوط نتيجة لسياساتها الداخلية، وللصراعات الدائرة داخلها، من أجل احتلال الوظائف الأعلى.

● الرؤية البديلة :

في جميع الأحوال، وحتى عندما تتجمع الضغوط الخارجية والداخلية، وعندما تظهر معارضة صحية، فإن احتمال حدوث تغييرات جذرية يبقى ضعيفاً، ما لم تستطع العناصر الداخلية التي تسعى إلى هذا التغيير أن تقدم رؤية واستراتيجية مترابطة منطقياً، وما لم تكن لديها رسالة جديدة مقترحة تحل محل الرسالة القديمة، وأهداف مبتكرة مستحدثة محل الأهداف المستقرة. وحتى في حالة رفض القائمين على المؤسسة لهذه الرؤية البديلة، فإنها ستظل تلعب دورها الجذري في بلورة الأفكار، وتحريك العناصر المساندة للتغيير، وإحداث التسارع في السعي إلى التكيف بالظروف الجديدة .

هذه الاشتراطات قد لا تكون متعادلة التأثير، وقد لا تكون كافية لإحداث التغيير الأمثل، لكن بدونها لا يمكن أن يتم التغيير، وهي تنطبق على المؤسسة الاقتصادية، كما تنطبق على المؤسسة الحكومية. وما نحاول أن نقوم به هو أن نسعى بشكل متواصل لاستقطاب أكبر عدد من المفكرين العرب حول مهمة رسم إطار الرؤية المستقبلية البديلة، حتى تكون جاهزة عندما تتوفر الشروط الضرورية للتغيير.

خلاصة القول أن التفكير في المستقبل والسعي إلى إشاعة التوجه المستقبلي بين الأفراد، واجتماع ريادات الفكر العربي لوضع رؤية مستقبلية شاملة، تنبع منها رؤى مستقبلية خاصة بكل بلد... هذا كله جهد في غاية الأهمية - حالياً - ويشكل ضرورة أساسية، وأداة لا غنى عنها لفهم ما يحدث وتصور الحلول للمشاكل الراهنة ورسم إطار عمليات إعادة البناء المطلوبة.

(٨) التباكي على التراث والهوية

في محاضرة ألقيناها على أعضاء نادي هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية، حول «المستقبل ومجتمع المعلومات»، وبعد أن انتهينا من طرح مؤشرات التغيير التي تشكل في علاقاتها المتبادلة معالم مجتمع المعلومات، نهض أحد الأساتذة سائلاً «وأي الحل الإسلامي فيما تقولون؟» أجبنا «قل لنا أنت أين الحل الإسلامي فيما قلناه، نحن لا نعرف بالتحديد ما تعنونه بالحل الإسلامي، لكننا نسأل: هل تجدون فيما قلناه ما يتناقض مع الحل الإسلامي الذي تتصورونه؟.. إذا ما قلنا إننا في انتقالنا من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات نتحول

من المركزية إلى اللامركزية، ومن التركيز إلى التوزع والانتشار، ومن الانحصار بين خيارين إلى الخيارات المتعددة، ومن التخصص الضيق إلى التخصص المرن والمعرفة الشاملة، ومن النمطية إلى التنوع والتمايز والتعدد، ومن التزامن الميكانيكي إلى الزمن المرن، ومن العمل الجسدي إلى العمل العقلي، ومن الصناعات الكهروميكانيكية إلى الصناعات الإلكترونية ميكانيكية، ومن التعليم التقليدي إلى التعليم المثير للتفكير والإبداع.. فهل في هذا الذي قلناه ما يتعارض مع الحل الإسلامي؟..
أجاب الأستاذ نفيًا.

قلنا «لن نصل إلى المعرفة العملية التي تساعدنا على الخروج من حالة التخلف التي فرضها علينا نفوذ واستعمار الدول الصناعية الكبرى، إلا إذا التزمنا الترتيب الصحيح في النظر إلى الأحوال، وذلك بأن نبدأ بفهم الذي تغير، ثم نرى الوضع فيما هو قائم على ضوء فهمنا لذلك التغير.. وهذه هي الآلية التي يلتزم بها البشر في كل ما يفعلون. عندما يهتم المرء بالخروج من داره، يهتم أن يعرف طبيعة التغير في الطقس، ليتكيف مع ذلك التغير، أو ليستعد له بالملابس المناسبة، أو حتى ليقرر أن يمتنع عن الخروج.. هذا هو المفروض أن نقوم به إزاء المتغيرات العالمية المتلاحقة التي يمر بها العالم هذه الأيام، نفهم هذه المتغيرات ونتأمل العلاقات المتبادلة بينها، لنصل إلى المنطق أو القانون الذي ينبع منه التغير، حتى نحاول التعرف على مستقبل ذلك التغير... بعد ذلك - وبعد ذلك فقط - ننظر إلى واقعنا على ضوء ما وصلنا إليه، ننظر إلى ما نتصوره الحل الإسلامي أو الحل القومي أو الحل الماركسي لنرى العلاقة بين هذا التصور والواقع الزاحف علينا،

وأيضاً ننظر إلى ما نسميه تراثنا أو هويتنا لنرى مدى الاتفاق أو التناقض مع التغيرات المستقبلية.. هنا، نكون أحراراً في قبول ما نقبله من هذه التغيرات، ونستفيد من دفعها وعزمها، وفي رفض ما نرفضه منها مما يتناقض مع ما نتمسك به، فننتصدي له قدر طاقتنا.. وهكذا نتحمل بوعي مسؤولية القبول أو الرفض..



وفي مناسبة أخرى دار الحديث حول الموضوع الذي يلتذ به المفكرون منذ قرون، ولا يصلون إلى رأي فيه، موضوع «التراث والمعاصرة» وفي هذه المناسبة قلنا إن ما نطلق عليه كلمة «التراث» هو مخزن هائل للمخلفات، بعضها ثمين وبعضها لا يساوي عناء الاحتفاظ به، هذه المخزونات تراكت لدينا على مر آلاف السنين، منذ أيام الحضارة الفرعونية، وعبر العصر القبطي والعصر الإسلامي، وعلى امتداد عصور الاحتلال المختلفة، ولا ندري معنى التباكي على هذا التراث، دون تفهم السياق الذي نبع منه كل عنصر من عناصره، وربما اكتشفنا صلاح حالنا لو أسقطنا الكثير منه.

المتأمل لهذا التراث، يجده حافلاً بالشيء وضده، وبالأمر وعكسه، ذلك لأنه تراكم على مر القرون، واستمد حصيلته من مختلف الموجات الحضارية التي مرت علينا، بل وربما مما هو قبل هذه الموجات بكل ما في ذلك الخليط من تناقض في القيم والمعايير.

المطلوب من كل شعب عربي أن يتأمل ما يسميه تراثه وهويته وخصوصيته، من خلال عمليات التفكير الناقد التي سبق أن فصلناها،

ليتعرف على السياق الذي تنبع منه كل الآراء والمواقف والعقائد والتوجيهات، وليسأل نفسه في مصارحة كاملة، هل هذا الذي نسميه هويتنا، هو فعلا هويتنا، التي بدونها نفقد كياناتنا .

* * *

عندما وضحت الإمكانيات الكبيرة للأقمار الصناعية في مجال الاتصال، وبدأت في نقل البرامج التلفزيونية إلى أنحاء العالم، تصاعد حوار محتدم حول ما نفعله في مواجهة هذه الظاهرة، وتصاعدت الصيحات تحذر من هذا الغزو الفكري والثقافي الشامل الذي تتعرض له الشعوب. ومن واقع التجربة المتكررة، بمقدورنا اكتشاف أن رفع شعار «التصدي للغزو الفكري» يستهدف في معظم الأحيان تكريس التخلف الفكري الذي نعيشه، وإقامة ساتر أمام فيض المعلومات والمعارف التي يمكن أن تقود إلى الفهم السليم الجديد، والنابع من الظروف المجتمعية الجديدة التي تتشكل من حولنا. وقد أضحكنا - وآلمنا في الوقت نفسه - ذلك التحقيق الصحفي الذي ظهر في إحدى الجرائد اليومية، يتضمن مجموعة من الأحاديث مع كبار المسؤولين إعلاميا، حول كيفية مواجهة الغزو الفكري والثقافي القادم عبر الأثير، قال أحدهم لابد من إقامة حزام إعلامي حول الشعوب العربية يحجب عنها ما تنقله هذه الأقمار، وقال آخر إن الحل يكمن في إعداد برامج مضادة، إذا ما فشلنا في منع وصول ماتحملة إلينا هذه الأقمار الصناعية، وخاصة ما يتناقض مع تراثنا وهويتنا وذاتيتنا، مختص واحد من بين الذين أدلوا بأرائهم، هو الذي قال إنه من الناحية التكنولوجية، سيكون مصير مثل هذه الجهود هو الفشل الأكيد،

فالأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات تتطور يوماً بعد يوم، وتزداد قوة بثها، كما أن وسائل استقبال هذا البث تتطور أيضاً، بحيث سيصبح في إمكان الفرد - في مستقبل قريب جداً - أن يستقبل ما تبثه هذه الأقمار مباشرة، ودون حواجز، بواسطة لوحة معدنية في مساحة الكتاب تثبت على حائط شرفة البيت أو بجوار إحدى نوافذه.

في ذلك الوقت القريب ستنتهي الحاجة إلى الأطباق الضخمة والتجهيزات المصاحبة لها، ومن ثم ستنتهي قدرة الدولة على مجرد معرفة عدد الذين يستقبلون بث الأقمار الصناعية في أي مكان.

وعندما دعينا للحديث عن «الإعلام ومجتمع المعلومات» أمام مجموعة من قيادات الإعلام المسموع والمرئي، كان من الطبيعي أن يثار الموضوع نفسه، موضوع الفزو الفكري وكيف سنتمكن من مواجهته حماية لثراثنا وهويتنا، إلى آخر ذلك. قلنا إن السؤال يحتاج إلى إعادة صياغة، لماذا لا نسأل نفسنا عن كيفية تربية أجيالنا القادمة بطريقة تتيح لهم - ودون تدخل من رقيب - أن يختاروا بين الغث والسمين مما تحمله إلينا موجات الأثير... إن رعبنا من فيض المعلومات والمعارف وأساليب الحياة التي تحملها إلينا هذه الأقمار، يعكس انعدام ثققتنا فيما نسميه ثراثنا وهويتنا.

وأغلب الظن أنك إذا سألت عدداً من هؤلاء المتحدثين عن التراث والخائفين عليه، عما يقصده بتعبير «التراث» لحصلت على تعريفات وتصورات بعدد هؤلاء المتحدثين، ولاكتشفت في آخر الأمر أن الهدف المشترك هو إبقاء الأوضاع على ما هي عليه، خوفاً من اقتحام المتغير المجهول.

* * *

إننا نتحدث عن تراثنا وكأنه شيء هش يتداعى عند لمسه، مما يوحي بأن ثقتنا فيه ضعيفة، أو رأينا فيه أنه لا يحتمل تسليط أضواء معاصرة عليه. الحقيقة - والنتيجة - أننا نتعصب لشيء اسمه «التراث» دون رغبة في الدخول إلى تفاصيل ذلك الشيء، وهذه - في الأغلب - عقدة ترسبت لدينا من أثر نمطية عصر الصناعة .

النمطية أو القولبة أو التوحيد القياسي، كانت من الخصائص الأساسية بالنسبة لمصالح الاقتصاد الصناعي، الأمر الذي سنشرحه بالتفصيل فيما بعد، هذه النمطية كان ثمنها غاليا على البشر، لقد كانت خيراً على الإنتاج والتوزيع الصناعي، وكانت شراً عندما عمدت المجتمعات الصناعية إلى تطبيقها على البشر العاملين فيها، وعلى البشر العاملين في المستعمرات وباقي أنحاء العالم غير الصناعي.

عندما استعمرت الدول الصناعية الشعوب العربية على مدى القرنين الماضيين، أعملت في هذه الشعوب مبدأ النمطية والقولبة، وحاولت فرض أنماط للحياة ترى أنها تحمل معنى التقدم، وإن كانت متناقضة مع خصوصية الشعوب، حتى شعوب الدول الصناعية، ومن ثم كانت أكثر تناقضا مع خصوصية الشعوب العربية التي لم تكن قد دخلت بعد إلى عمق الحياة الصناعية .

ومع هذا فلا بد من الاعتراف بأن جهود قولبة البشر هذه لم تنجح في الدول الصناعية ذاتها، لأنها ضد طبيعة البشر، والآن، ونحن عند الأطراف الأخيرة للمجتمع الصناعي، يمكننا أن نتبين مدى التمايز بين الإنسان الفرنسي والإنسان الأمريكي والإنسان الإيطالي والإنسان الياباني والإنسان الروسي. مع كل جهود القولبة والتنميط، بقيت

بعض الخصائص الذاتية الأعمق لكل شعب من الشعوب، وسقطت
القشور التي تتصل باحتياجات المجتمع الزراعي .

إن عقدة الخوف على خصوصيتنا، ترسبت في نفوس أبناء الشعب
العربي، وترسخت، حتى بعد أن انسحبت جيوش المستعمر، وبعد أن
اهتزت دعائم المجتمع الصناعي الذي استوجبتها. بل بقيت لدينا هذه
المقاومة المجردة مع زحف مجتمع المعلومات، على الرغم من أن طبيعة
هذا المجتمع تتناقض مع النمطية وتشجع الخصوصية والذاتية
والتنوع والتمايز، لأنها هي التي تحقق النجاح للأفراد والمجتمعات في
إطار عصر المعلومات .

إن مجتمع المعلومات يسعى إلى تشجيع التمايز والتباين والذاتية،
لأن هذا هو السبيل إلى ازدهار الإنتاج العقلي الابتكاري الذي يمثل
الجسم الأكبر للعمل فيه .

ولهذا... لا معنى الآن لذلك الخوف المرضي على ما نطلق عليه
تراثنا وهويتنا وذاتيتنا. المهم أن نلتزم بالشجاعة، والتفكير
الناقد، في تأمل هذا التراث وهذه الهوية، لكي نتعرف بالتحديد
على مصادر عناصرها، والافتراضات التي تقوم عليها هذه
العناصر، والسياق الذي خرجت منه هذه الافتراضات .

* * *

....وبعد

فلقد طرحنا الضوابط، وأساليب التفكير، التي تسمح لنا بالنظر
السليم لما يجري من حولنا، وبتفهم جوهره، وحاولنا في هذا الفصل أن

نحصر بعض الحقائق الأساسية التي تصلح أساساً لحوار حقيقي بناءً، حتى نصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق حولها. وسيساعدنا هذا، على فهم طبيعة التحولات الأساسية التي طرأت على الجنس البشري، تمهيداً للفهم المتكامل لطبيعة مجتمع المعلومات، الذي لابد أن نستعد لدخوله، حتى نتخلص من صفة التخلف التي لحقت بنا ظلماً.

لقد تخلفنا من قبل، على الرغم من إرادتنا، ونتيجة لما فعله بنا استعمار الدول الصناعية، فهل يكتب علينا أن نتخلف اليوم وغداً، بإرادتنا، نتيجة لإحجامنا عن التوصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق حول طبيعة التحولات الحالية التي تنقلنا إلى مجتمع المعلومات، مما يصلح أساساً لتأمل واقعنا، وهادياً في عمليات إعادة البناء المطلوبة في جميع مجالات نشاطنا... ١٩.

الفصل الثالث

من الزراعة إلى الصناعة

من الزراعة إلى الصناعة

أوضحنا فيما سبق الرؤية التي نتبناها للتتابع الموجات الحضارية الكبرى، والتي نرى أنها كفيلة بتوضيح طبيعة المرحلة الحالية التي يمر بها الجنس البشري، وسنطرح فيما يلي، تفاصيل كل موجة من الموجات الحضارية الكبرى، وكيف تتميز عن الموجات الأخرى، وعلاقة كل موجة بطبيعة التطور البشري.

إلا أننا سنعطي أهمية كبرى لآلية التحول من موجة حضارية كبرى إلى موجة جديدة، حتى يمكن أن نعتمد على هذه الآلية في فهم ما يحدث اليوم في العالم من أحداث غير مسبقة ومن تغيرات عميقة متسارعة.

ولنبدا الحكاية من أولها.....

كان البدائيون يعيشون في قبائل وتجمعات صغيرة، ويعتمدون في حياتهم على صيد الحيوانات والأسماك، وجني ثمار الأشجار البرية حثيما وجدت، لذلك كانوا يتنقلون بصفة دائمة من مكان إلى آخر، سعيا وراء الصيد المتوفر، وهكذا، لم يتح لهم الاستقرار اللازم لتشكيل حضارة خاصة بهم، أو مجتمع بالمعنى الذي نتكلم عنه، لكن ذلك لم يمنع أن تقود طبيعة حياتهم، وجهودهم للحصول على طعامهم، إلى أن تخضع حياتهم لأسس متقاربة، رغم التباعد الجغرافي بالنسبة لتجمعاتهم على سطح الأرض.

وعندما تحول الإنسان من القنص والصيد إلى الزراعة، وعندما استقر لأول مرة فوق رقعة من الأرض، يزرعها ويخدم زراعته وينتظر المحصول ليعيش عليه.. عندما حدث ذلك بدأت أطول موجة من الموجات الحضارية الكبرى التي عرفها الإنسان، فقد استمرت لما يقرب من عشرة آلاف سنة.

في إطار هذه الموجة الحضارية الكبرى، قامت حضارات واطمحت وتحاربت واندمجت، من الصين والهند ومصر، إلى المكسيك واليونان وروما.. ووراء الاختلافات الشديدة التي تظهر بين هذه الحضارات، توجد دائماً أوجه شبه أساسية، في كل منها كانت الأرض هي أساس الحياة والاقتصاد والثقافة والأسرة والنشاط السياسي، وفي كل منها كانت الحياة تنتظم حول القرية. ساد كل منها تنظيم بسيط للعمل وتبلورت فئات وطبقات محدودة، وأيضاً في كل منها كانت السلطة شمولية، يخضع الفرد فيها لمصلحة الجماعة، وفي كل منها كان مولد الإنسان يحدد وضعه في الحياة. كان الاقتصاد غير مركزي، بمعنى أن كل مجتمع صغير كان ينتج معظم احتياجاته.

في المجتمع الزراعي، كان المزارع يعرف بوضوح من الذي بيده مقاليد الأمور في مجتمعه المحدود، الملك أم الإقطاعي أم رجل الدين. لم يكن المزارع في حاجة إلى خبير في العلوم السياسية، ليدله على صاحب النفوذ الفعلي في مجتمعه، وكانت للمجتمع الزراعي تعريفاته بالنسبة للعقيدة والعدالة والسلطة والحب والجمال.

كانت القوة البشرية وقوة الحيوان، بالإضافة إلى طاقة الشمس والرياح والأنهار، هي المصادر الأساسية للطاقة، بالإضافة إلى بعض التكنولوجيات البسيطة، والتي كان تطورها بطيئاً للغاية .

كان الطفل في المجتمع الزراعي يشب في قرية بطيئة التغير، مقيماً
تصوره للواقع وفقاً للصور التي يتلقاها من مصادر ضعيفة محدودة:
معلم القرية أو رجل الدين أو رأس القرية، هذا بالطبع بالإضافة إلى
المعلومات التي يتلقاها من أسرته كبيرة العدد. القليل جداً من أهل
القرية هو من أتيح له أن يرى مدينة أخرى.. والنتيجة.. هي أن أهل
القرية لم يكن لديهم حتى العدد المحدود من البشر الذين يختلفون
عنهم، ويمكن أن يتخذوهم نموذجاً أو يحاكوهم... وهكذا كانت صورة
العالم التي يكونها الطفل في القرية محدودة، وضيقة إلى أبعد حد.

كانت هناك بعض الصناعات الحرفية البسيطة، وكان يتم إنتاجها
قطعة بقطعة وحسب الطلب في معظم الأحيان. ومن ناحية أخرى،
كانت الأسرة وحدة إنتاجية استهلاكية خدمية متكاملة، تنتج
ما تحتاجه وتستهلك معظم ما تنتجه، وتعتمد على بعض إنتاجها في
تلبية احتياجاتها المحدودة من المصنوعات التي لا يمارسها أفراد
الأسرة... وكانت الأسرة الزراعية تتولى كافة الخدمات من تعليم وعلاج
ورعاية للمسنين والعاجزين.

ساد هذا النمط من الحياة، على اتساع الكرة الأرضية، لمدة عشرة
آلاف سنة، فنظر البشر إلى ما هو سائد وكأنه القانون الأبدي للحياة.

خلال ذلك الزمن الطويل، كان هناك تغير وتطور، وكان هناك تنوع
وتمايز بين الحضارات المختلفة التي قامت وازدهرت ثم ماتت، وظهر
العديد من العقائد السماوية وغير السماوية في أماكن مختلفة من
العالم. قامت الحروب، وسيطرت شعوب على شعوب، وتعاقب ظهور

الحكام والقادة العظام... لكن هذا كله لم يغير من الأسس والمبادئ
الرئيسية التي نخضع لها البشر، نعني بذلك أسس ومبادئ وعقائد
المجتمع الزراعي .

الزلازل الأولى

وفجأة... اهتزت الأرض نتيجة لزلازل أشاع الفوضى فيما كان قد
استقر، وقلب الموازين وغيّر الأسس الراسخة، وبذل المبادئ التي
طال عمر الأخذ بها ..

لقد ظهرت الآلة البخارية !...

وكانت الآلة البخارية بمثابة رأس الرمح لمجتمع جديد، يختلف
تماماً عن المجتمع الزراعي، هو المجتمع الصناعي. ظهر نظام جديد
للعمل غير النظام الذي استقر على مدى عشرات الآلاف من السنين،
ونشأت وسائل جديدة للعملية الإنتاجية، وانهار الأساس الراسخ
للسرة التقليدية، وتبدلت علاقة الإنسان بأرضه وبطبيعته وبحكامه .

ومع هذا، وربما بسببه، لم ينتبه المفكرون إلى علاقة ما حدث
بتاريخ الإنسان الحضاري على الأرض، بقي التاريخ في نظر معظم
المفكرين، حضارات تقوم هنا وهناك، وجيوش تزحف، وإمبراطوريات
عظمى، وحكام يسيطرون ثم يسقطون.. ولهذا، جرى النظر إلى زحف
عصر الصناعة باعتباره حدثاً من بين تلك الأحداث .

عندما ظهرت الآلة البخارية الأولى، لم تكن توحي بأنها بداية موجة
حضارية جديدة، إلا أنها سريعا ما تطورت تكنولوجيا، مما أتاح

الإنتاج الغزير على نطاق واسع، للبضائع النمطية المتكررة، وقاد هذا إلى قيام توزيع على نطاق واسع أيضا، للمستهلكين في كل مكان من الأرض. ومن هنا، حدث التغير الأكبر الذي تولدت عنه عديد من الأوضاع الجديدة، نعني بذلك انفصال الاستهلاك عن الإنتاج، وضرورة البحث عن وسائل للربط ما بين الإنتاج والاستهلاك، فظهرت السوق بمستوياتها وآلياتها، وقاد هذا بدوره إلى قيام المؤسسات الكبرى والنظم الإدارية الضخمة، التي نشأت على قممها الحكومة المركزية.

ولم يكن سوق البضائع هو الانفصال الوحيد الذي أحدثته الثورة الصناعية في الأوضاع السابقة للمجتمع الزراعي، فقد أحدثت انفصالا بين العاملين وصاحب العمل مما استوجب قيام سوق العمالة، وأيضا تزايد الانفصال بين المدخرين والمستثمرين مما قاد إلى قيام سوق المال.

إلا أن عمليات التفتت التي استوجبتها مصالح الصناعة لم تقف عند هذا الحد، فقد جرى تفتت الأسرة الكبيرة التي عرفها العالم الزراعي، إلى أسرة نووية صغيرة، مكونة من الوالدين وابن أو ثلاثة، تكون سهلة الحركة وقادرة على تلبية احتياجات العمل الصناعي في أي مكان جديد، وترتب على ذلك أن انسلخت عن الأسرة الكبيرة، وظائف التعليم والرعاية الصحية، ورعاية العجزة والمسنين، وتولت أمرها مؤسسات مركزية على شكل مدارس ومستشفيات وملاجئ.

وبديهي أن نمو الصناعات الجديدة كان يقتضي وجود مصادر مناسبة للطاقة، فحلت محل القوة العضلية للإنسان والحيوان وطاقة

الشمس والرياح والأنهار، طاقة الحفريات التي تكونت في باطن الأرض عبر عشرات الملايين من السنين، من فحم وغاز وبترول.

لقد جاءت الثورة الصناعية معها بعدد من التغيرات الثورية في كل المجالات الإنتاجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذه التغيرات هي التي تراكمت، بعد ذلك لتشكّل ما نطلق عليه «المجتمع الصناعي». كانت الصناعة أكثر من مجرد مداخن وخطوط تجميع.. كانت نظاماً اجتماعياً خصبا له أكثر من وجه، أثر على كل جوانب الحياة البشرية، وهاجم كل معالم الموجة الحضارية الزراعية .

تصادم الموجات

عندما بدأ انتشار الموجة الصناعية عبر المجتمعات، أثار ذلك حرباً شعواء بين المدافعين عن الماضي الزراعي، وبين رواد المستقبل الصناعي، إن هذا التصادم العنيف بين الزراعة والصناعة، قد أزاح في طريقه، بل وأهلك في أغلب الأحيان، مجتمعات ما قبل الزراعة، ممن نطلق عليهم اسم البدائيين.

ويرى بعض الكتاب المستقبلين، ومنهم ألفن توفلر، أن الحرب الأهلية الأمريكية لم تنشب أساساً، كما يخیل للجميع، حول مبدأ أخلاقي هو موضوع العبيد والعبودية، أو حول موضوع الرسوم والتعريفات. لقد نشبت لتحسم سؤالاً أكثر أهمية: هل يحكم القارة الغنية الجديدة الفلاحون أم الصناعيون؟ هل تنشأ الحضارة الأمريكية على أساس الموجة الأولى أم الموجة الثانية؟ وبمجرد انتصار جيوش الشمال، حسمت القضية، وتأكد المستقبل الصناعي للولايات

المتحدة، وتكرر الشيء نفسه في اليابان عام ١٨٦٨، بإلغاء الإقطاع، وتبني أساليب الحياة الأوروبية. كما يرى توفلر أن الثورة الروسية عام ١٩١٧، كانت مناظرة للحرب الأهلية الأمريكية، ويرى أنها قامت أساساً من أجل إرساء الحضارة الصناعية، أكثر مما قامت للسبب الذي شاع دائماً، وهو تسييد النظام الشيوعي.

ودائماً، كان الانتقال من الموجة الأولى إلى الموجة الثانية على شكل صدام في كل بلد من البلاد، تصاحبه الأزمات السياسية والانقلابات والاضطرابات والحروب. ويهمننا هنا أن نتمهل، لنتعرف على كل شيء يتصل بمرحلة التصادم بين الموجة الزراعية والموجة الصناعية، حتى يمكن أن نستفيد بهذه المعارف عند تأملنا للتصادم الحالي بين الموجة الصناعية والموجة المعلوماتية.

يقول توفلر إنه عندما تسود إحدى موجات التغير مجتمعاً ما، يسهل أن نميز بطريقة نسبية شكل التطور في هذا المجتمع مستقبلاً... وقد استطاع كثير من الكتاب والفنانين والصحفيين أن يستشعروا «موجة المستقبل»، وظهر أثر هذا في عديد من كتاباتهم وأعمالهم، لذلك كان لدى العديد من المفكرين، وكبار رجال الأعمال والساسة وبعض الأفراد العاديين في القرن التاسع عشر بأوروبا، فكرة واضحة سليمة في أساسها عن المستقبل. لقد شعروا أن التاريخ يتحرك في اتجاه النصر النهائي للصناعة على زراعة ما قبل الميكنة. وفي دقة ملموسة، قالوا أيضاً بالعديد من التغيرات التي ستحملها معها موجة الصناعة: المزيد من التكنولوجيات العالمية، المدن الأكبر، المواصلات الأسرع، التعليم الجماعي.. وهكذا..

إن وضوح الرؤية هذا، كانت له تأثيراته السياسية المباشرة، فقد

أتاح للأحزاب، والحركات السياسية أن تنسق مواقفها بالنسبة للمستقبل. ومن ناحية أخرى، نظمت المصالح الزراعية حركة مقاومة ضد التصنيع المقتحم، وضد رؤساء الاتحادات والنقابات، وضد مدن الخطيئة والإثم الناشئة في أحضان الصناعة.. وفي الوقت نفسه، سعى العمال ومديرو المشروعات الصناعية إلى إحكام قبضتهم على مفاتيح القوة في المجتمع الصناعي البازغ.

وعلى العكس من هذا، عندما يفاجأ مجتمع ما باصطدام موجتين أو أكثر من موجات التغيير، لم يكتب الفوز النهائي والسيادة الكاملة لأي منها، تتفتت وتتشرد صورة المستقبل، ويصبح من أشق الأمور استنباط معنى التغيرات والصراعات الناشئة.

إن الاصطدام الناشئ عن صدر موجة مقتحمة يحيل حياتنا إلى محيط صاخب متلاطم، حافل بالتيارات والعواصف الصاخبة، التي تخفي وراءها حركة المد التاريخي الأكثر أهمية والأكثر عمقاً.. وهذا هو ما يحدث حالياً في معظم المجتمعات العربية .

وعن الوضع الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول الصناعية، يقول توفلر: إن التصادم الذي يحدث بين الموجتين الثانية والثالثة (أي بين مجتمع الصناعة ومجتمع المعلومات) يخلق توترات اجتماعية، ومتناقضات خطيرة، وتيارات سياسية جديدة وغريبة، وهذا كله يمزق التقسيمات التقليدية للطبقات والأجناس، والأحزاب. هذا التصادم يحيل المفردات السياسية التقليدية إلى مجرد لغو، ويجعل من الصعب علينا أن نفرق بين التقدمي والرجعي، وبين الأصدقاء والأعداء.

جواهر المجتمع الصناعي

لن نفهم طبيعة مرحلة التحول الحضاري التي نعيشها، والتي تقودنا إلى مجتمع المعلومات، إلا بعد أن نفهم جيداً جواهر المجتمع الصناعي، وهذا يقتضي منا ما هو أكثر من النظرة السطحية. إننا في أشد الحاجة إلى صورة تفصيلية دقيقة، بالأشعة السينية التي توضح لنا ما يختفي تحت السطح.

إن لكل حضارة قوانينها أو شفرتها الخفية، والتي تخضع لها كل النشاطات خضوعاً مطلقاً.. ومع سيادة الحضارة الصناعية، أصبح من الممكن اكتشاف ستة مبادئ، تحكم حياة الملايين من البشر، جاءت أساساً من انفصال الإنتاج عن الاستهلاك.. وهي المبادئ التي يدافع عنها ويتمسك بها حالياً أبناء المجتمع الصناعي، ويتحداها ويهاجمها أبناء مجتمع المعلومات.. هذه المبادئ هي :

- التوحيد القياسي أو النمطية.
- التخصص الشديد الضيق .
- التزامن ، وضبط توقيت حدوث الأشياء بشكل محكم.
- التركيز في الكيانات الصناعية والاقتصادية، والحياة بشكل عام.
- السعي نحو الضخامة والحدود القصوى في كل شيء.
- المركزية الشديدة وتسلسل الرئاسات وفقاً للتنظيم الهرمي.
- إن أهم معالم المجتمع الصناعي، وأكثرها تأثيراً في حياة البشر، وشيوعاً في جميع النشاطات، مبدأ التوحيد القياسي أو النمطية.

فالمجتمعات الصناعية تفرز ملايين المنتجات المتطابقة، التي على النمط نفسه، إلا أن مبدأ النمطية يتجاوز ذلك لينسحب على كل شيء في الحضارة الصناعية: نظم العمل، حياة الإنسان، وجميع النشاط البشري، فتكون هناك طريقة (قياسية) أفضل لأداء كل وظيفة، وأداة (قياسية) أفضل تنجز بها هذه الوظيفة، وزمن (قياسي) لإتمام هذه الوظيفة.

وقد لعبت وسائل الإعلام الجماهيري دوراً هاماً في تكريس صورة التوحيد القياسي، وقولبة البشر والمجتمعات، عندما يقرأ أو يسمع أو يرى ملايين البشر، في الوقت نفسه، التوجيهات والأخبار والإعلانات والروايات نفسها. وقد ترتب على هذا اختفاء عديد من اللهجات الإقليمية والمحلية، بل وبعض اللغات. وبالتدريج، صبغت أساليب التنميط والتوحيد القياسي كل شيء في الدولة بالصبغة نفسها، المدارس نفسها، محطات خدمة السيارات نفسها، طراز المباني نفسه، المطاعم والملاهي نفسها.

ومع تزايد تقسيم مراحل العمل، استبدل المجتمع الصناعي ابن المجتمع الزراعي القادر على القيام بعدة أعمال متنوعة، بصاحب الاختصاص الضيق، بالعامل الذي يؤدي عملية واحدة محدودة، ويظل يكررها طوال حياته. وهكذا قام الصرح الصناعي على التخصص الشديد.

والانفصال بين الإنتاج والاستهلاك قاد إلى فرض تغيير في الطريقة التي يتعامل بها إنسان عصر الصناعة مع الزمن. لم يعد من الممكن الأخذ بمعايير الزمن التي كانت سائدة بين أهل الزراعة، أو بطرقهم في

التوقيت. ففي النظام الاجتماعي الذي يعتمد على السوق، يصبح الزمن معادلاً للمال، وبعد انتشار المصانع، ومع التكلفة العالية للألات، واعتمادها على العمال، اقتضى الأمر أنظمة أشد دقة في ضبط الوقت، وحساب التزامن بين العمليات المختلفة. إذا تخلف عامل عن القيام بعمل في الوقت المحدد، تعطل عمل مجموعة كاملة من العمال.

وظهور السوق وسيطاً بين المنتج والمستهلك، استوجب مبدأ التركيز: تركيز السكن في المدن الكبيرة حول مراكز النشاطين الصناعي والتجاري، وتركيز التلاميذ في المدارس، والمجرمين في السجون، والعجزة في الملاجئ، بالضبط كما يجرى تركيز وتجميع العمال في المصانع، ورؤوس الأموال في شركات كبرى، واحتكارات عظيمة.

كما خلقت الهوة بين الإنتاج والاستهلاك حالة من عشق كل ما هو ضخم وهائل وكبير. وأصبحت الضخامة مرادفاً للكفاءة، وهكذا اندفع أبناء المجتمع الصناعي للوصول إلى الحدود القصوى والعليا في كل شيء، فظهرت ناطحات السحاب العملاقة، والسدود الهائلة والملاعب شديدة الاتساع.

وأخيراً، سعت كل الدول الصناعية إلى تطوير المركزية، حتى أصبحت من الفنون الرفيعة.. فالسعي نحو الضخامة والتركيز اقتضيا خلق أشكال تنظيمية جديدة مبنية على مركزية المعلومات والقرارات. وانتقلت المركزية إلى مجال السياسة، فقد دفعت عملية التصنيع بالنظام السياسي إلى المزيد من المركزية، فوضعت الحكومات في يدها عدداً متزايداً من مفاتيح القوة ومن المسؤوليات، ومن ثم احتكرت يوماً بعد يوم سلطة اتخاذ القرار المركزي، وانتقلت السلطة في

كل النظم، الرأسمالية والاشتراكية، إلى أجهزة السلطة التنفيذية. ويعتبر البنك المركزي رمزاً للمركزية في جميع الدول الصناعية.

إن هذه المبادئ الستة هي التي بدأت تتحلل على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، مما يقود إلى انسحاب المجتمع الصناعي، وزحف مجتمع جديد له مبادئه الخاصة.

وسنحاول فيما يلي أن نرى آثار تطبيق هذه المبادئ الستة في صياغة الجوانب المختلفة للحياة، مما قاد إلى الشكل الذي نعرفه الآن للمجتمع الصناعي. سنطرح بعض النماذج من المؤسسات التي قامت على مبادئ العصر الصناعي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكي نفهم السر في بناء تلك المؤسسات على الصورة التي كانت عليها. ومن ثم، يمكننا أن ندرك أسباب التغيرات الحادة التي تلحق بها هذه الأيام ونحن ننتقل إلى أساس مجتمع جديد. سنلقي الضوء على ثلاث مؤسسات في المجتمع الصناعي، عرفناها ولمسناها، وتصورنا من فرط شيوعها، واستمرارها، أنها الشكل الأوحى للنشاط في مجالاتها وهي: المدرسة، والسوق القومية، والأجهزة الديمقراطية .

● المدرسة :

مع خروج العمل من الحقل والبيت، كان من الضروري إعداد الأبناء للعمل في المصنع. وتمخض عن هذا هيكل مركزي من الهياكل المركزية العديدة في المجتمعات الصناعية، إلا وهو التعليم الجماعي. فأقيمت المدرسة على شكل المصنع الذي ينتج التلاميذ. كان على هذا التعليم العام الجماعي أن يلحق التلاميذ أساسيات القراءة والكتابة

والحساب، وشيئاً من التاريخ والموضوعات الأخرى. لكن، خلف ذلك المنهج الظاهر، كان هناك منهج خفي أكثر أهمية.

هذا المنهج الخفي تضمن - ومازال يتضمن - في جميع الدول الصناعية ثلاثة دروس هامة :

(١) التدريب على الالتزام بالمواعيد .

(٢) طاعة الرئيس .

(٣) التعود على العمل المتكرر.

والسر في هذا هو أن العمل في المصنع يتطلب عمالاً يصلون إلى عملهم في الوقت المحدد، خصوصاً أولئك الذين يعملون على خطوط التجميع، كما يتطلب عمالاً يتلقون التعليمات من رؤسائهم وفقاً للتسلسل الوظيفي، فيطيعونها دون تساؤل أو استفسار. ويحتاج إلى رجال ونساء على استعداد للعمل عبيداً لآلة أو للمكتب، يقومون بالعمل المتكرر كل يوم، دون احتجاج أو تذمر.

لقد كان نظام التعليم الشبيه بنظام المصنع، وسيلة لإعداد الصغار حتى يحتلوا أماكنهم بكفاءة في المجتمع الصناعي.

● السوق القومية :

قبل أن يزحف المجتمع الصناعي عبر أوروبا، لم تكن معظم مناطق العالم قد ترابطت على شكل دول، ولم تكن الحدود واضحة تماماً بين المقاطعات والإمارات، ولم تكن قد تحددت معالم سيطرة الدولة، أو تحدد شكل التحكم السياسي في نمط قياسي.

ولما كان من المستحيل تحقيق التكامل الاقتصادي بدون التكامل السياسي، فقد تبين أنه من الصعب أن يمارس رجال الأعمال والصناعة نشاطهم خلال عصر الصناعة، دون ظهور الوحدات السياسية المناظرة للوحدات الاقتصادية. وعندما بدأت مجتمعات عصر الصناعة في بناء اقتصادها القومي، حدث تحول أساسي في وعي الجماهير، فقد تضاعف لديهم الإحساس بالمطية، وتساعد التيار القومي .

وهذا هو سبب ماساد أنحاء العالم الصناعي في القرن التاسع عشر من موجة حماس قومي. فألمانيا التي كانت تتكون من ٣٥٠ إمارة صغيرة، شعرب بالحاجة إلى أن تتجمع في سوق قومية واحدة، وحدث الأمر نفسه في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، وترنم الشعراء بالوطن، وعملوا على إنكاء الروح القومية، وراح المؤرخون يبحثون عن الروابط التاريخية، ويطرحون سير قدامي الأبطال، وعمل المفكرون على جمع شذرات الفنون والآداب التي يمكن أن تنسب للوطن الجديد... حدث كل هذا - بالتحديد - عندما جعله التصنيع واجبا ضروريا.

بمجرد أن نفهم حاجة الصناعة إلى التكامل، يتضح لنا على الفور معنى الوضع القومي. إن ما نسميه دولة حديثة، هو ظاهرة من ظواهر المجتمع الصناعي... ولم يصنع الدولة الحديثة إلا التهام النظام السياسي الموحد بالاقتصاد الموحد.

ومن الواضح أنه لم يحدث أن انتشرت حضارة جديدة بلا صراع. لقد شنت الحضارة الصناعية حربها الشاملة على المجتمعات الزراعية، فانتصرت، وفرضت إرادتها على الملايين والبلايين من البشر.

قبل بدء عصر الصناعة بـ زمن طويل، ابتداء من القرن السادس عشر، شرع حكام أوروبا في بناء إمبراطورياتهم الاستعمارية الواسعة.. الإسبان والفرنسيون والبريطانيون والهولنديون والبرتغاليون والإيطاليون.. لقد انتشروا في أنحاء العالم يستعبدون أو يفتنون شعوبا بأكملها، ويضعون أيديهم على مساحات واسعة من الأرض، يرسلون منها الهدايا إلى حكامهم.

إلا أن هذا كله يبدو بلامعنى، إذا قيس بما حدث بعد ذلك، فالكنوز التي كان هؤلاء المغامرون يرسلونها إلى بلادهم كانت لا تزيد عن كونها غنائم فردية، يعتمد عليها في تمويل الحروب والثروات الخاصة، وبناء القصور الشتوية والصيفية، وإقامة المهرجانات الصاخبة.. كانت تخدم أسلوب حياة البلاط الفارقة في الفراغ، والمفتقرة إلى العمل، إلا أن هذا لا يشبه في شيء اقتصاد الدول الاستعمارية المكتفي ذاتيا .

كان استعمار الموجة الأولى ثافها، لكون الموجة الصناعية قد حولت ذلك الاستعمار التافه إلى استعمار قوى ضخم. لم يعد الاستعمار نشاطا هامشيا، بل أصبح عنصرا بنويا في الكيان الاقتصادي الأساسي للدول الصناعية، تعتمد عليه حياة الملايين من شعوبها.

إن وراء كل النشاط الاستعماري، مهما تعددت مصادره ومبرراته، تكمن حقيقة واضحة، وهي أن حضارة الموجة الثانية لا يمكن أن تعيش في عزلة، وتغلق فيها الدول الصناعية حدودها عليها مكتفية بما تحتاج إليه من داخلها. فالمجتمع الصناعي يحتاج بشكل ملح إلى الموارد الرخيصة من الخارج، كما يحتاج إلى سوق عالمية متكاملة يستطيع من خلالها أن يصدر إنتاجه .

والمجتمع الصناعي بمعاملته باقي العالم باعتباره مضخة بترول أو غاز، أو مزرعة، أو منجماً، أو مرعى أو مصدراً للعمالة الرخيصة، قد أحدث تغييرات عميقة في الحياة الاجتماعية لسكان الدول غير الصناعية..

إن الحضارات التي عاشت في أمان لآلاف السنين، مكتفية ذاتياً، تنتج ما تحتاج إليه من الطعام، وجدت نفسها تنجرف مرغمة إلى نظام التجارة العالمي، وكان عليها إما أن تتاجر أو تفنى.

● الممارسة الديمقراطية :

لقد عمدت الحضارة الصناعية، كما رأينا إلى تفتيت المجتمع إلى آلاف الأجزاء المترابطة، مصانع، دور عبادة، مدارس، اتحادات ونقابات، سجون، مستشفيات... إلى آخر ذلك.. وفتتت المعرفة إلى نظم تعتمد على الاختصاصيين. وفتتت الوظائف إلى شظايا من فروعيات العمل المنفصلة عن بعضها، وفتتت العائلات إلى وحدات أصغر. لهذا اقتضى الأمر أن يتولى أحد ما مسألة تجمع كل ما قامت الحضارة الصناعية بتفتيته، في كيان موحد جديد.

إن هذه الحاجة فتحت الباب أمام أنواع جديدة من الاختصاصيين، الذين ينحصر عملهم في الربط بين الجزئيات، وإجراء التكامل بينها، والذين يطلق عليهم توفلر اسم «التكامليون» ونحن نجدهم في الحضارة الصناعية، منفذين وإداريين ومنظمين ورؤساء ومديرين. لقد شاع وجود التكامليين في كل عمل خاص وحكومي، وعلى كل المستويات الاجتماعية، واستطاعوا أن يقنعوا الكل بأنه لا غنى عنهم.

في منتصف القرن التاسع عشر، فكّر ماركس في أن كل من يملك أدوات الإنتاج والتكنولوجيا يستطيع أن يسيطر على مكوناته، فبإمكان العمال أن يعطلوا الإنتاج، ويستولوا على أدوات الإنتاج من أصحاب العمل. وبمجرد امتلاكهم لأدوات الإنتاج، يمكنهم أن يحكموا المجتمع. إلا أن التاريخ قد خدع ماركس، فقد قادت الأوضاع في عصر الصناعة إلى ظهور فئة جديدة من البشر، تقود النظام وتتكفل بتحقيق التكامل بين عناصره. وفي آخر الأمر لم يسيطر أصحاب المصانع ولا العمال، في الدول الرأسمالية والاشتراكية على السواء. لقد ثبت في النظامين أن من صعد إلى القمة هم أخصائيو التكامل، أي أن مصدر السلطة في المجتمع الصناعي، لم يكن امتلاك وسائل الإنتاج، ولكن التحكم في وسائل التكامل.

لقد شهدت المشروعات تكاثراً لا يصدق لمجموعات الخبراء والمديرين الذين ظهروا بين صاحب العمل وعمله، بعد أن أصبحت العملية الإنتاجية أكثر تركيبياً، وبعد أن أصبح تقسيم العمل أكثر تخصصاً. ومع تضخم المشروعات الإنتاجية لم يعد بإمكان الأفراد، بمن فيهم المالك أو كبار المساهمين، أن يفهموا العمليات الدائرة بأكملها.

ومع تزايد قوة المدير، تناقصت أهمية حملة الأسهم وانتقلت مقاليد السلطة من يد المالك والعمال إلى يد أخصائي التكامل .

على أساس الحاجة الملحة لتكامل الحضارة الصناعية، طلع علينا أكبر كيان تنظيمي معروف، وهو ماكينات التكامل التي يعتمد عليها النظام بأكمله: الحكومة الكبرى. وعلى نسق هذه الحكومة الكبرى،

قامت حكومات أخرى على مختلف مستويات المجتمع، امتداداً لهذه الحكومة الكبرى.. حتى في البلاد التي تتبع الاقتصاد الحر، ظهرت الحاجة الشديدة إلى هذه الحكومة الكبرى، فهي أقدر على الإسراع بتطوير السكك الحديدية، وبناء الموانئ، وشق الطرق، والقنوات وتنظيم خدمات البريد والبرق، والتليفون، والإذاعة، والقيام بالتوحيد القياسي للسوق.. إلى آخر ما تقوم به حكومات المجتمع الصناعي.

وعندما نتأمل النظم السياسية، لا تتشابه دولتان من الدول الصناعية في شيء. ومع ذلك إذا نزعنا القشرة الخارجية لهذه الأنظمة المتباينة، اكتشفنا عدداً من عناصر الشبه القوية وراء هذه الاختلافات، بل سنرى أن كل النظم السياسية لدول عصر الصناعة أقيمت وفقاً لتخطيط خفي واحد، وأنها قامت وفق مزيج من الافتراضات الخاصة بالمجتمع الزراعي، مع بعض الأفكار التي شاعت في عصر الصناعة.

لقد كان من الصعب على واضعي النظم السياسية للموجة الثانية أن يتصوروا نظاماً سياسياً مقاما على أساس العمل ورأس المال والطاقة والمواد الخام، وليس على الأرض. لهذا بقيت الأرض وتقسيماتها في صميم قلب الحياة، ومن ثم لا يجب أن ندهش عندما نجد أن الأساس الجغرافي بقي ماثلاً في كل نظمنا الانتخابية المختلفة.

لقد انبهر رجال الأعمال والمثقفون الثوريون في بداية عصر الصناعة انبهاراً كاملاً بالآلة والمكينات. وعلى هذا الأساس، أقاموا عديداً من نظم حياتهم. ولذلك فلم يكن من الغريب أن يبتكروا مؤسسات سياسية تشترك في ملامح عديدة مع آلات مطلع العصر الصناعي، ومن بين هذا ما يطلق عليه توفلر «لعبة التمثيل السياسي»،

وهو يمضي في هذا التشبيه الطريف للممارسة الديمقراطية في عصر الصناعة بالماكينة، فيقول إن لعبة التمثيل السياسي تنحصر مكوناتها في:

- الأفراد الذين يتسلحون بأصواتهم.
 - الأحزاب التي تجمع هذه الأصوات.
 - الأفراد والزعماء الذين بمجرد فوزهم بالأصوات، يتحولون فوراً إلى «ممثلين» أو «نواب» لأصحاب الأصوات.
 - الهيئات البرلمانية التي يقوم فيها النواب بإنتاج القوانين على أساس التصويت.
 - المنفذون، رؤساء، ورؤساء وزارات ووزراء، الذين يلقمون آلة صنع القوانين هذه بالمادة الخام، على شكل سياسات، ومن ثم يفرضون ما يصدر من قوانين.
- ويرى توفلر أن النظم السياسية لعصر الصناعة، مهما تحورت، تستمد عناصرها مما يسميه «صندوق عدة» الانتخابات، تمثيلاً مع تشبيه الآلة، ويعتقد أن «صندوق العدة» هذا هو الأساس الذي يستخدم في صناعة الماكينة السياسية التقليدية في جميع الدول الصناعية. وكما يرمز المصنع إلى المجال التكنولوجي الصناعي بأكمله، فقد أصبحت الحكومة قائمة على التمثيل النيابي رمزاً لكل الدول «المتحضرة».

إن الحكومة القائمة على التمثيل والانتخاب، والتي ولدت من الأحلام التحررية لثوار الموجة الصناعية، كانت تقدماً مدهشاً بالنسبة لنظم السلطة الأسبق في عصر الزراعة. لقد كانت نصراً تكنولوجياً أكثر

إثارة من الآلة البخارية أو الطائرة. لقد أتاحت هذه الحكومة تتابعا منظما، يختلف كثيرا عن حكم السلالة الوراثي، وفتحت قنوات الاتصال في المجتمع بين القاعدة والقمة، ووفرت طقوسا يتيح التعامل مع الخلافات بين الجماعات والفئات المختلفة على أساس سلمي.

وبفضل تمسك هذه الحكومة القائمة على التمثيل الانتخابي بمبدأ حكم الأغلبية، وبحق كل إنسان في إعطاء صوته، فقد ساعدت بعض الفقراء والضعفاء في استدراك بعض المنافع من أخصائيي السلطة الذين يريدون آلة التكامل في المجتمع؛ ولهذا ظهرت الحكومة بمظهر الثورة الإنسانية في التاريخ .

ومع ذلك، ومنذ البداية الأولى، عجزت هذه الحكومة دائما عن الوفاء بالتزاماتها، ولم تستطع، في أي مكان، أن تغير البناء التحتي للسلطة في الدول الصناعية، بناء الصفوة والصفوة العليا. وهكذا، تحولت الانتخابات بصرف النظر عن يكسب فيها، إلى أداة قوية في يد الصفوة.

وقاد مبدأ الانتخاب والتمثيل السياسي إلى ابتكار أداة جديدة أخرى أكثر فاعلية للتحكم الاجتماعي.

ذلك لأن مجرد اختيار بعض الأفراد لتمثيل الآخرين، فإن هذا يضيف أعضاء جددًا لطبقة الصفوة. فالأفراد الذين يتم انتخابهم لا يكتفون بمجرد التمثيل السياسي لمن انتخبوهم، بل يدخلون وسطاء بينهم وبين الصفوة في مجال العمل والمجال الحكومي، مما يحولهم إلى أعضاء في صفوة أخصائيي التكامل، ويجعل منهم - شاءوا أم أبوا - أخصائيين في السلطة.

ولكي نرى الصورة بشكل أوضح، علينا أن نرجع قليلاً إلى الوراء لنلخص ما سبق أن قلناه. فنقول إننا أمام حضارة تعتمد أساساً على وقود الحفريات، وعلى إنتاج المصانع، والأسرة النووية، والشركات الكبرى، والتعليم الجماعي، ووسائل الاتصال الجماهيري. حضارة تقوم على فجوة يتزايد اتساعها بين الإنتاج والاستهلاك، ويديرها نظام من الصفوة مهمته خلق التكامل بين هذا العناصر. في هذا النظام تعتبر الحكومة القائمة على التمثيل النيابي، هي المعادل السياسي للمصنع، والحكومة في ذاتها، عبارة عن مصنع كبير لإنتاج القرارات الجماعية المتكاملة، وكما في معظم المصانع، تدار الحكومة من أعلى.

عقائد المجتمع الصناعي

كما قلنا من قبل، عندما نتحدث عن مجتمع ما، زراعي أو صناعي أو معلوماتي، لا يجب أن يقتصر حديثنا على النواحي التكنولوجية أو الاقتصادية أو الإنتاجية. وكما رأينا، تكون لكل مجتمع مبادئه التي تنسق بين نشاطاته، وتكون له أيضاً عقائده التي تشكّل الأساس الفكري لحركته. وفهم مجتمع ما من هذه المجتمعات الثلاثة يقتضي التعرف على عقائده.. تلك العقائد التي تختلف من مجتمع لآخر، إلى حد التناقض.

عندما اندفعت الدول الصناعية إلى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث المناطق غير الصناعية في العالم، كانت تحمل جميعاً المجموعة نفسها من الفروض الأساسية، يبشرون جميعاً بتفوق الحضارة الصناعية على كل الحضارات، ويلعبون دور الحواريين المتحمسين للرؤية الصناعية.

وكانت نظرات هذه الدول للعالم، التي عمدت إلى إشاعتها، مبنية على ثلاث عقائد متبادلة التأثير، تابعة من الرؤية الصناعية، ثلاث أفكار ربطت بين جميع دول الموجة الصناعية، وفرقت بين هذه الدول وبين باقي دول العالم. إن هذه العقائد الثلاث كانت تتصل بالتالي : النظر إلى الطبيعة وعلاقة الإنسان بها، ومبدأ سيادة الإنسان، وشعار التقدم.

علاقة الإنسان بالطبيعة :

مع كل الاختلافات التي قامت بين الاشتراكيين، والرأسماليين، - بعنف في أغلب الأحيان - حول طرق الاستفادة من ثمار الطبيعة، فإن كلا منهما نظر إلى الطبيعة بنفس الطريقة.. لقد آمن كل منهما بحقيقة أن الطبيعة شيء موجود في انتظار من يستغله.

وعلى الرغم من أن الحضارة الزراعية لم تكن رفيقة بالطبيعة، وعلى الرغم من ما كان يحدث من استغلال للأرض المزروعة باجتثاثها أو حرقها، وعلى الرغم مما كان يجري من قطع لأشجار الغابات، إلا أن قدرة تلك الحضارة على التخريب كانت محدودة، فلم يكن هناك ما يدفع أبناء تلك الحضارة إلى وضع أيديولوجية خاصة تبرر التخريب الذي يحدثونه.

ولكن ما إن حلت الحضارة الصناعية، حتى اندفع الرأسماليون الصناعيون إلى ابتزاز الموارد الطبيعية على أوسع نطاق.. نفثوا السموم القاتلة في الغلاف الجوي للأرض، وقطعوا أشجار غابات واسعة، يحيلون مناطق بأكملها إلى أرض جرداء من أجل الربح، دون تفكير في عواقب هذا على المدى الأبعد. وكانت فكرة أن الطبيعة ما وجدت إلا لكي

تستغل على أيدي البشر هي التبرير العقلي لكل ما أظهره من قصر نظر وأنانية.

لا ينسحب هذا على الرأسماليين وحدهم، فإن رجال الصناعة الماركسيين، رغم اقتناعهم أن الربح هو أساس كل الشرور في المجتمع، فقد تصرفوا بالطريقة نفسها. لقد كان الصراع مع الطبيعة في صميم سياستهم.

وهكذا، نجد على جانبي الانقسام الأيديولوجي في العالم، الصورة نفسها: البشرية في مواجهة الطبيعة... البشر يسعون إلى السيطرة على الطبيعة واستغلالها حتى النهاية.. هذه الحقيقة تعتبر من مفاتيح مكونات الرؤية الصناعية، والأيديولوجية التي يستمد منها الصناعيون افتراضاتهم.

سيادة الإنسان

العقيدة الثانية تمضي إلى ما هو أبعد من العقيدة الأولى، فهي لا تكتفي باعتبار الإنسان مسؤولاً عن الطبيعة، ولكنها تضعه أيضاً على قمة عملية التطور الطويلة، التي مرت بها الكائنات على سطح الأرض.

وعلى الرغم من أنه كانت هناك عدة نظريات قديمة في التطور، إلا أن دارون الذي ظهر في منتصف القرن التاسع عشر، والذي نشأ في أكثر الدول الصناعية تطوراً حينذاك، هو الذي قدم الأساس العلمي لسيادة الإنسان على باقي كائنات الطبيعة. لقد تكلم عن مبدأ «الانتخاب الطبيعي» الذي تطبقه الطبيعة بطريقة عمياء، تكلم عن عملية حتمية تجتث بلا رحمة الأشكال الضعيفة، وقليلة الكفاءة من الحياة. قال

دارون إن الكائنات التي اجتازت مثل هذه الامتحانات، وفقاً لهذا التعريف، هي أنسب الكائنات.

وعلى الرغم من أن دارون في نظريته هذه كان يتكلم عن التطور البيولوجي، إلا أن أفكاره كانت منطلقاً لتطبيقات اجتماعية وسياسية، أسرع آخرون إلى القيام بها. فتكلم الاجتماعيون الدارونيون عن مبدأ انتخاب طبيعي يفعل فعله في المجتمع أيضاً، وأن أكثر الناس غنى وقوة، بفضل هذا التفكير، هم أنسب الناس وأكثرهم استحقاقاً.

وفقاً لهذا المبدأ، اعتبرت الحياة الصناعية أعلى مرتبة في التطور، بالنسبة للمجتمعات غير الصناعية التي تحيط بها. وباختصار، اعتبرت الحضارة الصناعية أسمى الحضارات المعروفة.

لم تكتف الفلسفة الدارونية الاجتماعية بتبرير وجود الرأسمالية، بل فلسفت قيام مبدأ الاستعمار. فقد كان النظام الصناعي الآخذ في التوسع محتاجاً إلى الشرايين التي تغذيه بالموارد الرخيصة، وكانت هذه الفلسفة تقدم تبريراً أخلاقياً لاستنزاف هذه الموارد، بأقل الأسعار من المجتمعات الأخرى، حتى لو كان ثمن ذلك القضاء على المجتمعات الزراعية.

شعار التقدم:

وكان مبدأ «التقدم» هو العقيدة الثالثة للرؤية الصناعية، والذي يربط بين عقيدتي الطبيعة والتطور، ويعتمد على فكرة تقول إن التاريخ يندفع - بلا رجعة - نحو حياة أفضل للبشر.

وإذا كان لفكرة «التقدم إلى الأفضل» هذه إرهاباتها السابقة على

عصر التصنيع، إلا أنها لم تصبح شعار شائعاً إلا مع تقدم الموجة الصناعية وزحفها.

ما إن سادت الموجة الصناعية أنحاء أوروبا، حتى ارتفعت آلاف العقائد بالأغاني التي تمجد «التقدم». واقتصر النقاش حول ما إذا كان «التقدم» حتمية نافذة، أم أنه يحتاج إلى أن تمتد له يد المساعدة من الجنس البشري. أما «التقدم» فقد كان الجميع يتفقون عليه .

لقد هلّل للعقيدة الجديدة، وبشر بها كل الناس، المؤمنون والملاحدون، الطلبة والأساتذة، السياسيون والعلماء، وقام الرأسماليون وقوميسيرات الاشتراكية معاً، بالتهليل لكل مصنع جديد، وكل إنتاج جديد، وكل مجمع سكني جديد، وكل طريق أو سد جديد... هلّلو لذلك باعتباره مثلاً على التقدم الذي لا يقاوم من السوء إلى الجيد، ومن الجيد إلى الأجود. وهكذا شاع شعار «التقدم» لكي يعطي تبريراً لكل ما يصيب الطبيعة من أضرار، ولكل غزو استعماري للحضارات «الأقل تقدماً».

وأيا كانت مزايا ونواقص حضارة الموجة الصناعية، فمن الضروري فهم أن لعبة الصناعة قد انتهت، وأن طاقاتها قد تبذرت، وأن قواها تتلاشى في كل مكان، في الوقت الذي تستجمع فيه موجة حضارية كبرى قواها الفتية .

الفصل الرابع

من الصناعة إلى المعلومات

الفصل الرابع

من الصناعة إلى المعلومات

وأخيراً، نصل إلى المرحلة التي تهمنا أكثر من غيرها، والتي نعيشها حالياً، مرحلة الانتقال من الصناعة إلى المعلومات، بكل ما فيها من ظواهر غير مسبوقة، وأحداث لا نجد لها تفسيراً كلما اعتمدنا على ما كان شائعاً بيننا من أدوات الفهم، ومستقبل غامض - ومخيف أحياناً - لا يخضع في تصوره للمعايير التقليدية .

ومع اعترافنا أن مرحلة التحول الحالية لن تكون سهلة، وأن تغيير الأسس المجتمعية التي يعتمد عليها البشر، أي تغيير كل شيء في حياتنا، لن يكون نزهة مثيرة في قطار المفاجآت بإحدى مدن الملاهي، بل سيجري من خلال اصطدامات وصراعات، وربما حروب وثورات، ودفاع مستميت من أصحاب المصالح في المجتمع الصناعي الذين يطمعون في مد أجل منافعهم على حساب أي شيء، وأزمات اقتصادية حادة وهلع في أسواق المال وإفلاس لأكبر المؤسسات الاقتصادية، وسقوط لأنظمة سياسية، وحالة من الفوضى الثقافية. مع اعترافنا بهذا كله، فإن إشاعة الفهم الأكثر شمولاً وتكاملاً حول ما يجري، وتغليب التوجه المستقبلي، يمكن أن يوفر على البشر الكثير من الآلام .

لقد شهدت الإنسانية مثل هذا المخاض المؤلم عند اندفاع الثورة الصناعية، وبدء تشكيل المجتمع الصناعي، وانتصرت الصناعة في وجه مقاومة شديدة من أصحاب المصالح في المجتمع الزراعي، إلا أن آلام مخاض مولد مجتمع المعلومات ستكون أشد وأقسى، لأن التغيرات ستكون أهدأ وأكثر تسارعاً.

الأول مرة في تاريخ الفكر البشري، تصبح لدينا تجربة سابقة نقيس عليها، ونحن نتأمل التغيرات الحادة التي تسود حياتنا، وهي تجربة التحول من المجتمع الزراعي، إلى المجتمع الصناعي. ولأول مرة، يتأسس لدينا وضوح حول عمق المعاني التي يتضمنها حديثنا عن «مجتمع زراعي» أو «مجتمع صناعي». وهذه هي حكمة طرح ما طرحناه فيما سبق من فصول الكتاب: لكي نفهم طبيعة مرحلة التحول التي نمر بها، ولكي نستقر على منهج يتيح لنا فهم مستقبل العلاقات المتبادلة بين التغيرات الأساسية التي يفرضها هذا التحول، وحتى نستطيع من خلال هذا أن نتعرف على خصائص ومبادئ مجتمع المعلومات الزاحف، إذ إن هذا سيجعل انتقالنا إليه أقل صعوبة ومشقة، ويتيح لنا أن نتأهب للاستفادة مما يوفره هذا المجتمع، ونستعد للتصدي لسلبياته، وما يحمله من مخاطر مستجدة غير مسبوقة.

نقول هذا للتأكيد على أن حديثنا عن مجتمع المعلومات، ليس من قبيل الدعوة إلى إقامة مدينة فاضلة، أو الحض على عقيدة مثالية، ولكنه حديث واقعي عن مجتمع زاحف بحكم طبيعة الأمور، وقوانين التغيير. ولهذا، فعندما نتحدث عن طبيعة المبادئ والعقائد التي يحملها إلينا مجتمع المعلومات، فإننا لانصفها بأنها خير أو شر، بل يقتصر دورنا على شرحها وبيان أبعادها، أما الحكم الأخلاقي عليها، فهذا متروك لأبناء كل مجتمع بشري في كل مكان من الأرض، ورهن بالأحلام التي يتمسك بها أبناء هذه المجتمعات.

وفي هذا الصدد نحب أن نشير إلى قاعدة أثبتت التجارب صحتها، حول الأحلام والقيم الإنسانية، وإمكانات تحقيقها. فالثابت من تأمل وتحليل تاريخ تحقيق القيم والأحلام البشرية، أنها تظل مجرد أحلام

تعمل في نفوس البشر جيلاً بعد جيل، يعبر عنها المفكرون والأدباء والشعراء والفنانون في أعمالهم، ويدعو إليها المصلحون في مدنهم الفاضلة، ولا تتحقق هذه الأحلام على أرض الواقع إلا عندما تتغير أسس الحياة، بحيث تشكل هذه الأحلام منفعة اقتصادية، وكما يقول جون ناسبيت «يتحقق التغيير عندما يحدث التأثير المتبادل بين قيم التغيير والضرورة الاقتصادية، وليس قبل ذلك». عندما تتضافر القيم الشخصية أو الإنسانية مع القيم الاقتصادية، يتحقق التغيير في اتجاه تلك القيم الإنسانية.

وخير مثال لهذا، حلم تحرير العبيد والقضاء على الرق، وإنهاء استعباد الإنسان لأخيه الإنسان. لقد ظل هذا الحلم يعمل في وجدان البشر على مدى آلاف السنين، دون أن يحدث أي تغيير في هذا المجال. وعلى الرغم من قصائد الشعراء، ومقالات وروايات الأدباء ومواظم الأخلاقيين، فقد ظل الرق أمراً معمول به طوال آلاف السنين التي سادت فيها المجتمع الزراعي، وعلى الرغم من دعاوى تحرير العبيد التي رددتها المبادئ الفلسفية، والأديان السماوية والعقائد غير السماوية، ورغم الثورات والانفجارات التي قام بها العبيد، فقد كانت تحدث بعض الأزمات، ثم تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه، ويتواصل الرق عنصراً من عناصر الإنتاج في المجتمع الزراعي.

لم يحدث التغيير، ولم يتوقف البشر عن الأخذ بنظام الرق، إلا بعد أن قامت الثورة الصناعية، فلم يعد نظام الرق يشكل مصلحة اقتصادية في الإنتاج، كما كان الأمر في المجتمع الزراعي، فطبيعة العمل في المصنع، قد تتضمن أنواعاً من الاستعباد الجديد، لكنها لا تحتاج إلى نظام الرق القديم. وهكذا التقت أحلام البشر مع الضرورة الاقتصادية.

أسرار انهيار المجتمع الصناعي

سنطرح نماذج محددة للتحويلات التي تتم في انتقالنا من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، وسنتكلم بشيء من التفصيل حول آليات وحقائق مجتمع المعلومات في كل مجال من مجالات النشاط البشري، ولكن، هل يمكن أن نكون أكثر طموحاً، فنزيد مهمتنا صعوبة، ونحاول أن نتعرف على أسرار وأسباب انقضاء المجتمع الصناعي، ونحف مجتمع المعلومات؟

على الرغم من صعوبة تحديد عوامل انقضاء مجتمع ما، ونحف مجتمع جديد، وعلى الرغم من أن هذا يحدث نتيجة للعديد من العوامل المتشابكة، إلا أن محاولة التعرف على الأسباب الرئيسة - على الأقل - يفيدنا في فهم جوهر مجتمع المعلومات الذي ننتقل إليه .

وبديهي، أن ما سنحاول طرحه هو مجرد اجتهاد، يحتمل الخطأ والصواب، لكنه يصلح أساساً للنقاش، وسبيلاً للتطوير والاستكمال.

عند الحديث عن سبب قيام الثورة الصناعية، وانقضاء سيادة المجتمع الزراعي، يتساءل توفلر عن السبب الذي جعل الموجة الصناعية تمضي في اندفاعها لتسود الحياة البشرية. وقال إن أي بحث عن «سبب» قاد إلى قيام الثورة الصناعية، محكوم عليه بالفشل، ذلك لأنه لا يوجد سبب واحد يمكن أن يعزى إليه قيامها.

إن التكنولوجيا وحدها ليست القوة الدافعة للتاريخ، وليست الأفكار والقيم هي المحرك الوحيد، ولا الصراع الطبقي، كما أن التاريخ ليس مجرد تسجيل لتغير وتحول العلاقات بين الكائنات الحية

وببیتها، أو الأوضاع السكانية، أو الاختراعات في مجال الاتصال. والاقتصاد، لوحده، لا يمكن أن يفسر ظاهرة التحول الحضاري الكبرى هذه. ليس هناك متغير مستقل متميز وحيد يمكن أن تتوقف عليه المتغيرات الأخرى، لكن يوجد متغيرات تتبادل التأثير، لا حدًا لتعقيدها وتركيبها.

إن كل ما نملكه في هذا الصدد، هو أن نركز على التغيرات التي تبدو أكثر اتفاقاً مع أغراض بحثنا، مع حرصنا على تبين الخطأ الضمني الناشئ عن اختيارنا. بهذا المنطق، يمكن القول بأن المتغير الذي كانت له أكبر الآثار في تشكيل حضارة الموجه الثانية الصناعية، هي تلك الهوية المتسعة التي نشأت بين الإنتاج والاستهلاك، وما تبع ذلك من نمو خرافي لشبكة المبادلة التي نسميها السوق، سواء أكان ذلك السوق في شكله الرأسمالي أم الاشتراكي.

ويقول توفلر إن هناك تغييرين أساسيين يجعلان الاستمرار «العادي» للحضارة الصناعية غير ممكن بعد الآن؛ أولهما، أننا وصلنا إلى نقطة تحول في «حربنا مع الطبيعة»، والغلاف الجوي للكرة الأرضية لن يتحمل المزيد من الإفساد والذي تجلبه الصناعة، وثانيهما: أننا لن نستطيع بعد الآن الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة، والتي مازالت العماد الأساسي للتطور الصناعي.

ولا يعني هذا نهاية المجتمع التكنولوجي، أو نهاية الطاقة، ولكنه يعني أن كل التطورات التكنولوجية المستقبلية ستتشكل وفقاً لمدي حفاظها على البيئة. ويعني أيضاً أنه لكي تصل إلى مصادر بديلة، ستعاني الدول الصناعية كذلك من أعراض الانكماش المتتابة، وربما

العنفية، والبحث عن أشكال جديدة بديلة للطاقة سيجعل في إحداث التحولات الاجتماعية والسياسية .

وفي الوقت نفسه، ستعاني الحضارة الصناعية من نقص المواد الخام الرخيصة. فمع انحسار نفوذ الاستعمار والإمبريالية الجديدة، سيكون على الدول المتطورة إما أن تتجه إلى داخلها بحثاً عن بدائل وموارد جديدة، فتشتري من بعضها البعض، وتقلل بهذا من روابطها الاقتصادية مع الدول غير الصناعية، أو أن تستمر في الشراء من الدول غير الصناعية، ولكن وفق شروط تجارية جديدة تماماً، وفي كلتا الحالتين سترتفع التكاليف بشكل ملموس.

إن هذا الضغط الخارجي على المجتمع الصناعي، تصاحبه ضغوط محطمة من داخل النظام نفسه.. نرى هذا بشكل مأساوي في الصراع الدائر لتحديد دور كل من الجنسين في الحياة، وفي الحركات النسائية، إلى آخر ذلك. ومؤسسات المجتمع الصناعي تعاني الأزمات واحدة تلو الأخرى، أزمات في نظام التأمين الاجتماعي، وفي نظم البريد والدراسة، أزمات في نظم الخدمة الصحية وفي أساليب الحياة الحضرية، أزمات في النظم النقدية الدولية، بالإضافة إلى أن كيان الدول والمؤسسات الدولية يعاني ذاته من أزمة حادة .

ونحن نتفق مع توفلر فيما أورده من أسباب، لكننا نطمح في تقصي تتابع الأسباب الرئيسة التي قادت إلى تناقض مبادئ وأسس وعقائد المجتمع الصناعي مع واقع الحياة الراهنة .

ثورة المعلومات

تعتبر ثورة المعلومات من الأسباب الهامة في إحداث التغيرات المجتمعية التي تقود إلى قيام مجتمع المعلومات. ولقد رأينا - فيما سبق - المراحل الثلاث لأثر تكنولوجيا المعلومات (كمبيوتر - اتصال) في استحداث النظم المجتمعية .

لكن، ماذا نعني بثورة المعلومات؟... نعني تراكم المعلومات وتكاثرها بأكثر مما يحتمل العقل البشري، أو بأبعد من قدرة العقل البشري على الاستقبال المنظم لهذه المعلومات، حتى يحولها إلى معارف، ويستخدمها لصالح حياته وتطورها، الأمر الذي استوجب ظهور الكمبيوتر، وتطوره في أجيال متعاقبة لمواجهة التزايد والتسارع في المعلومات والمعارف. لقد تطور الكمبيوتر، بحيث لم تعد وظيفته مجرد العمل كآلة حاسبة، أو مجرد اختزان المعلومات والبيانات، لاستردادها منظمه عند الحاجة، بل أصبح يشكل تغيراً نوعياً في الذاكرة الاجتماعية للبشر.

ولكي نفهم معنى الذاكرة الاجتماعية نقول إن كل الذكريات يمكن تقسيمها إلى تلك التي تعتبر شخصية أو خاصة جداً، وتلك التي نشارك فيها الآخرين، وهذه الأخيرة هي التي يطلق عليها الذاكرة الاجتماعية، والذكريات الشخصية تختفي بموت الشخص، أما الذكريات الاجتماعية فهي التي يكتب لها دوام الوجود. وقدرة الإنسان على تسجيل وتصنيف الذكريات المشتركة، هي سر نجاح الإنسان في تطوره الأكبر بالنسبة لباقي الكائنات الحية، لذلك فإن أي تغيير ملموس يطرأ على طريقتنا في استنباط وتخزين واستخدام الذاكرة الاجتماعية، يمس صميم ينباع التطور البشري.

فيما قبل الحضارة الصناعية، لم تتح للإنسان إمكانية تسجيل الذاكرة الاجتماعية إلا في أضيق نطاق، ولكن ما أن حلت الثورة الصناعية، حتى هيات وسائل جديدة لحفظها، مما أتاح لها امتداداً يتجاوز حدودها السابقة بكثير.

وإذا كانت الحضارة الصناعية قد نجحت في حفظ الذاكرة الاجتماعية خارج جمجمة الإنسان، عن طريق الطباعة، وباقي وسائل التسجيل المتطورة، فإن ذلك الحفظ كان يتسم بالسلبية. لقد بقيت الذاكرة الاجتماعية محنطة فوق صفحة جريدة أو كتاب أو على صورة فيلم سينمائي، ولم يكن متاح لرموز هذه الذاكرة أن تدب فيها الحياة، إلا عندما يستقبلها مخ بشري.

أما تكنولوجيايات ثورة المعلومات، فقد أحدثت انقلاباً عندما جعلت الذاكرة الاجتماعية، بالإضافة إلى التزايد الكبير في قدرها، حية متفاعلة طوال الوقت .

فالكومبيوتر لا يقف عند حد مساعدتنا على تنظيم شذرات المعرفة في شكل نماذج متكاملة للواقع. إنه يعمل أيضاً على توسيع الحدود البعيدة للممكن. لم نر من قبل مكتبة تفكر، أو ملفاً يتعقل ما به من معلومات أو إحصائيات... لكن الكومبيوتر يمكن أن يستجيب إذا ما طلبنا منه «أن يفكر فيما لا يمكن التفكير فيه»، أي فيما لم يفكر فيه البشر من قبل.

لهذا تجدنا لا نستريح للمعنى القاموسي لكلمة كومبيوتر، لذي اشتق منه الاصطلاح العربي «الحاسوب»، لأنه يقف عند حد الوظائف الأولى

للكمبيوتر، عندما كان يعمل كآلة حاسبة كبيرة، تلك الوظيفة التي تجاوزناها إلى حد بعيد .

لكن، ما هي العلاقة متبادلة التأثير بين هذه التكنولوجيا والبشر؟.

لقد رأينا فيما سبق كيف كان ضعف المعلومات المتوفرة في الأسرة والقرية خلال المجتمع الزراعي، سببا في ندرة المعلومات المضافة إلى الجيل الجديد، وسببا في التشابه الكبير لما يدور في عقول أبناء الأسرة أو القرية. لقد كانت محدودية المعلومات والمعارف عاملاً هاماً في استاتيكية الفكر الزراعي. ولهذا فإن الاحتكاكات القليلة بين المجتمعات الزراعية، نتيجة النزوح في وجه كارثة طبيعية أو نتيجة للحروب والغزوات واختلاط المجتمعات.. هذه الاحتكاكات كانت تتسبب في تدفقات معلوماتية ومعرفية غير مألوفة .

وعندما تصاعد تراكم المعلومات في المجتمع الصناعي، نتيجة خروج البشر من مجتمع القرية المغلق، والتعامل مع ظروف مجتمعية مختلفة، جاء مبدأ النمطية والتوحيد القياسي الذي يقتضيه صالح الاقتصاد الصناعي، ليحد من تأثير هذه المعلومات والمعارف المضافة على عملية تنوع البشر وتميزهم .

ولقد رأينا كيف كانت وظيفة المدرسة في المجتمع الصناعي هي ترسيخ النمطية والقولبة بين الصغار، حتى يشبوا رجالا نافعين، منسجمين مع احتياجات العمل الصناعي وطبيعته.. وعلى الرغم من انتشار الكتب والمجلات والصحف والمحطات الإذاعية ، نتيجة لتطور تكنولوجياها، إلا أن المجتمع الصناعي كان حريصا على تغليب أنماط

الحياة التي رسمها، والتي تتفق مع مصالحه، سواء بالقانون أو عن طريق الإعلام الجماهيري الذي يحاصر الأفراد برؤية المجتمع الصناعي، على اعتبار أنها السبيل الأقوم.

كان هذا هو الوضع على مدى ما يقرب من مائتي سنة، لكن جهود الحكومات الصناعية لم تستطع أن تقاوم تدفق المعلومات عبر أنحاء العالم، عند منتصف هذا القرن. ونعتقد أن الحرب العالمية الثانية قد ساعدت على كسر ذلك الحصار الذي تقيمه الدول الصناعية، نتيجة لانتقال الجنود من قارة إلى أخرى، وتعرّف هؤلاء الجنود على أنماط حياة جديدة ومختلفة تماماً عن أنماط الحياة التي تعتمدها دولهم. وأيضاً، يمكننا أن نقاوم أثر ابتكار محدود، هو الراديو الترانزستور، الذي أصبح بإمكان الفرد أن يحمله معه في أكثر الأماكن عزلة، وأن يدير مؤشره ليستمع إلى أحاديث البشر القادمة من كل مكان على الأرض.

الذي يهمنا الآن في هذا المجال أن نتابع أثر هذا على تنوع البشر.

فأنت عندما تحتك بمجتمع راكد نسبياً، مثل مجتمع القرية، ستجد أن معلوماتك التي تستمدّها من أحد أفراد المجتمع، لا تختلف كثيراً عن المعلومات التي تستمدّها من باقي أفراد مجتمعه، لكنك عندما تحتك بمجتمع ديناميكي، في مدينة كبرى حالياً، فستجد أنه في كل احتكاك بأحد الأفراد، يمكن أن تستمد معلومات جديدة، وتتعرف على توجه مختلف.

لقد أحدث تدفق المعلومات والمعارف تغيراً وتنوعاً في البشر، نتيجة

لخصوصية تفاعل الفرد مع هذه المعلومات والمعارف. وهذا التنوع بين البشر، يخلق بالتبعية، الجديد من المعلومات والمعارف، ومع الزمن، ومع تدفق المعلومات، نشأ ما يمكن أن نطلق عليه تعبير «الدائرة النشطة».

و«الدائرة النشطة» تعمل وفق التتابع التالي في دائرة متصلة: تزايد في المعلومات والمعارف، يقود إلى تنوع وتمايز بين البشر، يقود بدوره إلى المزيد من المعلومات، يقود إلى تطوير تكنولوجيات التعامل مع المعلومات حتى يمكن مواجهة هذا التزايد، وهذا يقود بدوره إلى تزايد المعلومات والمعارف، بفضل الكمبيوتر مثلاً، وهذا يقود إلى مزيد من التنوع والتمايز بين البشر..

وهكذا... حلقة نشيطة دائمة من التأثيرات المتسلسلة .

هذه الحلقة النشيطة قد ضاعفت من تنوع البشر وتمايزهم بصفة دائمة، بل وسارعت في تغيير الفرد الواحد لموقفه ورأيه وعاداته ومزاجه واختياراته. إن هذه الآلية شكلت طعنة قوية لأهم دعائم المجتمع الصناعي، وأشاعت الفوضى في أنظمتها المستقرة ومؤسساتها التقليدية، وخلقت حالة من الحيرة الدائمة للحكومات، وأفقدت صانع القرار القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وهزّت الأساس التنظيمي للمجتمع الصناعي، الذي يعتمد على البيروقراطية المركزية، وهرم تسلسل الرئاسات.

لقد كان لتنوع البشر وتمايزهم وتمردهم على نمطية المجتمع الصناعي، أكبر الأثر في إحداث هزّات كبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الصناعي. لقد تأثرت السوق

وعمليات الانفصال بين الإنتاج والاستهلاك، نتيجة للتنوع والتبدل الذي طرأ على المستهلك، وتدهورت نظم الإدارة المركزية الضخمة نتيجة لعجز القيادة المركزية عن التنبؤ بمواقف وتوجهات الأفراد في القواعد، حدث هذا في الحكومة والمؤسسات الاقتصادية معا.

وبالإضافة إلى هذا كله، فقد قادت ثورة المعلومات وتطور تكنولوجيا الكمبيوتر والروبوت، إلى ثورة في مجال العمل الذي عرفه عصر الصناعة.

ثورة في مجالات العمل

خلال عصر الصناعة، كان العمل في المصنع والمكتب، عبارة عن مهمات جزئية متكررة وروتينية، تعتمد على الجهد البدني أو البدني. لم يكن مطلوباً من العامل أن يفكر، أو يستفسر عن شيء من مراحل العمل السابقة أو اللاحقة لعمله. كان عليه أن يتحمل تكرار العملية الموكلة إليه دون تفكير، ودون أخطاء في الأداء، ودون ملل، مع إبداء الطاعة الكاملة لرؤاسته المباشرة، ولتسلسل الرئاسات في عمله.

ولعل خير صورة مكثفة لطبيعة هذا النوع من العمل، هي التي تكشف عنها بصيرة الفنان العبقرى شارلي شابلن، وقدمها بأسلوبه الساخر اللاذع. لقد شعر، في أوج ازدهار المجتمع الصناعي، بلاإنسانية العمل الذي يرغب العامل على القيام به في المصنع. ولعلنا نذكر المشهد الشهير الذي كان يمسك فيه بمفتاح أمام خط التجميع المتحرك، وتقتصر مهمته على ربط مسمار أو (صامولة) بشكل سريع متكرر، دون كلل أو ملل .

لقد انسحب الشيء نفسه على معظم جوانب العمل في المكاتب. كان جهد الموظف الكتابي في أغلبه جهداً روتينياً متكرراً، لا يحتاج إلى تفكير أو ابتكار، وهو هنا أيضاً جهد جزئي، لا يطلب فيه من الموظف أن يعرف شيئاً عن المراحل السابقة عليه أو التالية له، ويمضي وفق النسق القياسي الذي وضعته الإدارة، يوماً بعد يوم، وسنة بعد سنة .

فما الذي حدث بعد ذلك ؟

مع تطور تكنولوجيات الكمبيوتر والإنسان الآلي (الروبوت)، أصبح بإمكان هذه التكنولوجيات القيام بكل الأعمال القياسية الروتينية المتكررة، في المصنع والمكتب، بشكل أدق وأقل تكلفة وأقل تعرضاً للخطأ النابع من الطبيعة البشرية .

وابتداء من منتصف خمسينات هذا القرن، أخذت الصناعات التقليدية تتناقص داخل الدول الصناعية التقليدية، تتناقص داخل الدول الصناعية، باعتبارها صناعات متخلفة، وجرّت محاولات لنقلها إلى الدول النامية. وقد صاحب هذا ظهور صناعات جديدة في الدول الصناعية المتقدمة، تحل محل تلك الصناعات المتخلفة ذات المداخل، والتي تستهلك الوقود والمواد الخام بشراهة، وتنفث عوادمها ملوثة بيئتها.

إن هذه الصناعات الجديدة تختلف بشكل ملحوظ عن سابقتها في عدة أوجه: فهي ليست صناعات كهروميكانيكية ولا تقوم على العلوم التقليدية لعصر الموجة الصناعية، بل تعتمد على التقدم المتصاعد لخليط من العلوم التي كانت محدودة الرواج، أو غير معروفة، منذ

خمسين عاما فقط، مثل الميكانيكا الكمية، والديناميكا الحرارية، ونظرية المعلومات، وعلم الأحياء الجزيئي، وعلوم الفضاء.

بفضل هذه العلوم الجديدة، نشأت صناعات جديدة، مثل صناعة الكمبيوتر، وطيران الفضاء، والبتروكيميائيات المتطورة، وأشباه الموصلات وصناعة وسائل الاتصال المتطورة... إلى آخر ذلك.

إن هذه الصناعات الجديدة يتزايد الاهتمام بها، مما يوحي بأنها ستصبح عماد النشاط الصناعي في عصر المعلومات.

إن هذه التحولات الثورية في مجال العمل، تلعب دورا أساسيا في هز دعائم المجتمع الصناعي. فالتحول من العمالة البدنية إلى العمالة العقلية، تكون له آثاره على كل شيء، في أنماط الحياة التي يفرضها المجتمع الصناعي، من حيث نوع العمل، ونوع العلاقة بين العامل العقلي وصاحب العمل، وجدوى الاتحادات والنقابات العمالية، ونوع الدراسة والنظم التعليمية القادرة على بناء الإنسان المبدع القادر على الابتكار في عمله.

من هذا كله يمكننا أن نلمس تتابع الأسباب التي تهز أركان المجتمع الصناعي، والتي تعمل بشكل متزايد على تغيير كل ما فرضه ذلك المجتمع من أسس ومبادئ وعقائد، وفي الوقت نفسه تنشق الطريق لأسس ومبادئ وعقائد جديدة نابعة من مصالح وطبيعة مجتمع المعلومات .

الفصل الخامس

مجتمع المعلومات

الفصل الخامس

مجتمع المعلومات

منذ أكثر من ثلاثة عقود، بدأ المفكرون المستقبليون في الإعلام عن مقدم مجتمع جديد، نتيجة للتحويلات التي كانت قد جرت في ذلك الحين. انصب اهتمامهم على دراسة العلاقات والتأثيرات المتبادلة، عند التصدي للنظر في المشاكل العارضة، وعند البحث عن مستقبل يعتمد على الحلول الباقية، غير المؤقتة، لتلك المشاكل. حدث هذا بعد أن فشل العلماء التقليديون في ذلك، اعتماداً على أدواتهم التي تعودوا عليها، وعندما ظهر أن هذه المشاكل تتجاوز إمكانيات الأهداف الأكاديمية التقليدية. بدأت هذه المحاولات للبحث عن حلول للأوضاع القائمة، والمشاكل الشاملة، على أيدي أفراد من خارج الإطار الأكاديمي .

حاول هؤلاء المفكرون أن ينظروا إلى المشاكل بطريقة جديدة غير تقليدية، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم "مستقبليين"، ليميزوا أنفسهم عن المفكرين التقليديين، الاشتراكيين والرأسماليين، واليساريين الجدد والليبراليين والمحافظين، ذلك أن وجهات نظرهم تتجاوز هذا التصنيف، وفقاً للمعايير التقليدية .

وكانت الاستجابة لرؤى المستقبليين ضعيفة في أوساط الأكاديميين، ربما باعتبارها رؤى غير شرعية، خارجة عن القوانين الأكاديمية، وربما بحكم بكارتها وجدتها، واقتحامها للمجهول. وكان من الممكن أن تفقد رؤى المستقبليين مصداقيتها، لولا أنها تدعمت نتيجة لجهود بعض العلماء، الأكاديميين المحترفين، الذين تحولوا بعلم

الطبيعية، من الديناميكا التي وضع قوانينها اسحق نيوتن، إلى علم طبيعة جديد قائم على الميكانيكا الكمية والديناميكا الحرارية، أي تحولوا من النظرة الميكانيكية للطبيعة إلى النظرة الكلية الشاملة، أو كما قلنا في مطلع الحديث «منظور عين الطائر». كما أن جهد العلماء في مجال نظرية المعلومات، قد أعاد اكتشاف المعلومات عنصراً جديداً لتفسير الكون، بالإضافة إلى العنصرين التقليديين: المادة والطاقة .

لقد لعب هذا التحول في أنماط ونماذج علم الطبيعة الجديد، في ارتباطه بنظرية المعلومات الموسعة في العلوم الطبيعية، وعلوم الكمبيوتر، والعلوم الاجتماعية، لعب هذا كله دوراً كبيراً في طريقة تفهم الناس لأنفسهم، ولعلاقاتهم بالبيئة والطبيعة، بشكل شامل. لقد تبين الناس أن رؤى المستقبلين وثيقة الصلة بهذا التوجه العلمي الجديد. وبدون مساندة العلم، وبدون التحول في أنماطه ونماذج، كان من الممكن أن ينظر الناس إلى رؤى المستقبلين باعتبارها مجرد خيال علمي بلا جذور، ومن ثم تضعف استجاباتهم لها.

في البداية، تحدث المفكرون عن مؤشرات التغيير الأساسية التي أمكنهم حصرها، عن طريق الرصد اليومي للواقع، والقيام بعمليات تحليل المضمون. ثم حاولوا الربط بينها، لاكتشاف العلاقات المتبادلة بينها، وتحدثوا عن تغيرات جذرية في أسس المجتمعية لحياة البشر، وعن تشكل واقع مجتمعي جديد. تكلموا عن هذا المجتمع الجديد الذي يتشكل ليحل محل المجتمع الصناعي، وأطلقوا عليه عدة أسماء «مجتمع ما بعد الصناعة» أو «مجتمع الثورة الصناعية الثالثة» أو «مجتمع ما بعد الحداثة» أو «مجتمع الموجة الثالثة». إلا أن إطلاق اسم

«مجتمع المعلومات» لم يتم إلا أخيراً، بعد أن تراكمت معلومات المستقبلين حول طبيعة القوة المحركة الأساسية للمجتمع الجديد .

وكان الكاتب المستقبلي الياباني يونيغي ماسودا من أوائل الذين تمسكوا بإطلاق هذا المسمى المحدد «مجتمع المعلومات» على المجتمع الذي تقود إليه التغيرات المجتمعية الحادثة. وفي تساؤله عن صورة مجتمع المعلومات، يقول إن رؤيته لذلك المجتمع تقوم على فرضين أساسيين :

(١) مجتمع المعلومات سيكون طرازاً جديداً من المجتمعات البشرية، يختلف كلياً عن المجتمع الصناعي الحالي الذي نعرفه. وبعكس التعبير الغامض «مجتمع ما بعد الصناعة» فإن تعبير مجتمع المعلومات، كما نستخدمه هنا، يعبر باصطلاحات محددة عن خواص وبنية المجتمع القادم. وأساس هذا الافتراض هو أن إنتاج القيم المعلوماتية، وليس القيم المادية، سيكون القوة المحركة وراء المعلومات وتطور المجتمع.

إن النظم السابقة للتكنولوجيا الابتكارية كانت دائماً تهتم بقوة الإنتاج المادية. لكن مجتمع المعلومات المستقبلي يجب أن يقوم من خلال إطار مختلف كلياً، وعن طريق التحليل العميق لنظام تكنولوجيا (الكمبيوتر - الاتصالات) الذي يحدد الطبيعة الأساسية لمجتمع المعلومات، هذا هو الافتراض الأول لماسودا.

(٢) أما الافتراض الثاني، فهو أن نمط النمو في المجتمع الصناعي، هو النموذج المجتمعي، الذي يمكن أن نستنبط منه التكوين الكلي

لمجتمع المعلومات، ومن هذا ننتقل إلى الفرض التاريخي الشجاع الذي يفيد: أنه من الممكن استخدام نمط النمو السابق للمجتمع البشري باعتباره نموذجاً تاريخياً، يصلح للمضاهاة والمقابلة والمقارنة، في سعيها إلى تصور المجتمع المستقبلي .

وهو يقول إن وضع مكونات مجتمع المعلومات جنباً إلى جنب، باستخدام المقابلة التاريخية، يمكن أن ييسر لنا طريقة فعالة للغاية في رسم الإطار الأساسي لمجتمع المعلومات .

وهكذا، يمكننا عن طريق إجراء المقارنة والمقابلة بين جزئيات المجتمع الصناعي وجزئيات مجتمع المعلومات، أن نصل إلى التعرف على الكثير من صور المجتمع الزاحف. والمقارنة التالية تشمل كل شيء في الحياة البشرية، وليس المقارنة التكنولوجية فقط.

(١) جوهر التكنولوجيا الابتكارية :

كانت الآلة البخارية هي الابتكار التكنولوجي الأساسي، وكانت جوهر المجتمع الصناعي. وظيفه هذه التكنولوجيا الابتكارية كانت أن تحل محل القوة الجسدية للإنسان، وأن تضخمها. أما في مجتمع المعلومات، فإن تكنولوجيا الكمبيوتر هي التي ستكون التكنولوجيا الابتكارية التي تشكل جوهر تطوره، وستكون وظيفتها أن تحل محل العمل العقلي، وأن تسعى إلى تضخيمه. أي الانتقال من العمل الجسدي إلى العمل العقلي .

(٢) القوة الإنتاجية :

في المجتمع الصناعي كانت ثورة القوة المحركة، الناتجة عن اختراع

الآلة البخارية، هي السبيل إلى التنمية السريعة لقوى الإنتاج المادي، وهي التي مكنت الإنسان من الإنتاج على نطاق واسع للبضائع والخدمات، وسرعة نقل هذه البضائع. أما في مجتمع المعلومات، فإن «الثورة المعلوماتية» التي نتجت عن تطوير الكمبيوتر، ستقود إلى التعجيل بانتشار قوة الإنتاج المعلوماتية، بحيث يمكن إنتاج المعلومات المعرفية المنظمة، والتكنولوجيا، والمعرفة، على أوسع نطاق، أي الانتقال من إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات .

(٣) مركز الإنتاج :

في المجتمع الصناعي، كان المصنع الحديث، بآلاته وتجهيزاته، هو الرمز الحقيقي، وكان مركز إنتاج البضائع. وفي مجتمع المعلومات، تحل المرافق المعلوماتية (أي البيئة التحتية المعتمدة على الكمبيوتر)، والتي تتكون من شبكات معلومات، وبنوك بيانات، محل المصنع بوصفه رمزاً مجتمعياً، وتصبح هذه المرافق المعلوماتية مركز الإنتاج والتوزيع للبضائع المعلوماتية، أي الانتقال من المصنع إلى المرافق المعلوماتية .

(٤) السوق باعتبارها بنية (اجتماعية - اقتصادية) :

اتسعت الأسواق في المجتمع الصناعي نتيجة لاكتشاف قارات جديدة، والاستيلاء على المستعمرات. وكانت زيادة القدرة الشرائية عند المستهلكين، هي العامل الرئيس في توسع السوق. أما في مجتمع المعلومات، فستصبح الجبهة المعرفية هي السوق المحتملة، وتصبح الزيادة في فرص حل المشاكل لمجتمع ينمو بشكل دائم وديناميكي، هي

العامل الأساسي وراء اتساع سوق المعلومات، أي الانتقال من سوق الاستهلاك إلى سوق المعرفة .

(٥) الصناعات القائمة :

الصناعات القائمة في التنمية الاقتصادية، بالنسبة للمجتمع الصناعي، هي صناعات الآلات والمواد الكيميائية. والبناء الكلي، لهذه الصناعات يتضمن صناعات أولى وثانية وثالثة. وفي مجتمع المعلومات ستكون الصناعات القائمة هي الصناعات العقلية، وسيكون جوهرها الصناعات المعرفية، وستضاف الصناعات المتصلة بالمعلومات عنصراً جديداً في البناء الكلي للصناعات، باعتبارها المجموعة الرابعة بالنسبة للمجموعات الأولى والثانية والثالثة. وهكذا سيتضمن البناء الصناعي، صناعات متصلة بالمعلومات على المحور الرأسي، وصناعات متصلة بالصحة والإسكان وما أشبه على المحور الأفقي. أي الانتقال من الآلات والكيميائيات إلى المعلومات والمعرفة .

(٦) البنية الاقتصادية :

إن الهيكل الاقتصادي الصناعي يتميز بالتالي : (أ) اقتصاد السلع والمعتمد على المبيعات (ب) والتخصص في أقسام العمل لحساب الإنتاج، (ج) والانفصال الكامل للإنتاج عن الاستهلاك، وبين المؤسسة والبيت. أما في مجتمع المعلومات فنجد الآتي :

(أ) المعلومات - التي هي محور التنمية الاجتماعية الاقتصادية - سيتم إنتاجها عن طريق المرافق المعلوماتية، (ب) تزايد الإنتاج الشخصي للمعلومات عن طريق مستخدميها، وهكذا ستترامق

المعلومات، (جـ) هذا التراكم في المعلوماتية سيشيع من خلال الإنتاج التعاوني، والمشاركة في المرافق المعلوماتية (د) سيتغير الاقتصاد بنوييا من اقتصاد تبادل أو مقايضة، إلى اقتصاد تعاوني، أي الانتقال من فصل الإنتاج عن الاستهلاك إلى اقتصاد تعاوني.

(٧) المبدأ الاجتماعي الاقتصادي :

في المجتمع الصناعي يكون قانون السعر، وهو المبدأ الاجتماعي الاقتصادي العام، اليد الخفية التي تحقق التوازن بين العرض والطلب. ويكون النمو في الاقتصاد وفي المجتمع ككل خاضعا لهذا النظام الاقتصادي. أما في مجتمع المعلومات، فيكون مبدأ الهدف، (وهو في حقيقته مبدأ الهدف والوسائل معا)، هو المبدأ الرئيسي في المجتمع، وفيه تعمل التغذية الراجعة التعاونية، التي تعيد توزيع الواجبات من أجل تحقيق الهدف العام، هي التي تعمل لتوفير النظام في المجتمع. أي الانتقال من قانون السعر إلى مبدأ التعاون .

(٨) الأداة الاجتماعية الاقتصادية :

في المجتمع الصناعي يعتبر المشروع الاقتصادي، أو المجموعة الاقتصادية، أكثر الأدوات أهمية للنشاط الاجتماعي، وبه ثلاث مجالات، المشروع الخاص، المشروع العام، بالإضافة إلى المجال الثالث الذي يتضمن ملكية الحكومة من خلال إدارة خاصة. أما في مجتمع المعلومات فسيكون أهم أدوات النشاط الاجتماعي، «المجتمع التطوعي» وهو يعني مجموعة اجتماعية اقتصادية، يمكن تقسيمها بشكل واسع إلى مجتمعات محلية، وإلى مجتمعات معلوماتية، أي أننا ننتقل من المؤسسة الاقتصادية إلى المجتمع التطوعي .

(٩) النظام الاجتماعي الاقتصادي :

إن النظام الاجتماعي الاقتصادي لمجتمع الصناعة، هو نظام المشروع الخاص، الذي يتميز بالملكية الخاصة لرأس المال. والتنافس الحر، وتعظيم الأرباح، أي السعي إلى أقصى الأرباح. أما في مجتمع المعلومات، فسيكون النظام الاجتماعي الاقتصادي، قائما على المجتمع المدني التطوعي، الذي يتميز بتفوق البنية التحتية، باعتبارها نمطا يجمع بين رأس المال العام، ورأس المال البشري ذي التوجه المعرفي، وبإطار أساسي يجمع بين مبدأي التعاون والمنفعة الاجتماعية، أي أننا ننتقل من استهداف تعظيم الأرباح، إلى التعاون والمنفعة الاجتماعية.

(١٠) شكل المجتمع :

إن المجتمع الصناعي هو مجتمع السلطة المركزية وتسلسل الطبقات. أما مجتمع المعلومات فسيكون مجتمع المراكز المتعددة والتكامل التطوعي. وهو مجتمع يعمل بشكل أفقي، وليس بشكل رأسي كما في حالة المجتمع المركزي، ويحقق النظام الاجتماعي من خلال عمليات الاستقلال الذاتي والتكامل، التي يتميز بها المجتمع المدني التطوعي. أي أننا ننتقل من المركزية إلى المراكز المتعددة، ومن الطبقات إلى التكامل التطوعي.

(١١) الهدف القومي :

إن هدف المجتمع الصناعي هو إقامة مجتمع الرفاهية القومي، مستهدفا أن يحقق المجتمع عالي الرفاهية من المهد إلى اللحد. أما

مجتمع المعلومات فيستهدف تحقيق مبدأ قيمة الزمن (وهذا يعني القيمة التي ترسم وتحقق الزمن المستقبلي)، لكل إنسان. سيكون هدف المجتمع هو أن يستمتع بحياة ذات قيمة في سعيه إلى إمكانات مستقبلية أعظم. أي أننا ننتقل من الرفاهية إلى قيمة الزمن.

(١٢) شكل الحكومة :

إن النظام السياسي للمجتمع الصناعي هو نظام التمثيل النيابي وحكم الأغلبية. أما في مجتمع المعلومات فسيكون النظام السياسي هو ديمقراطية المشاركة، أو السياسة القائمة على مشاركة الجماهير، وسياسة الإدارة الذاتية للمواطنين، التي تقوم على الاتفاق، والمشاركة والتعاون، وهي سياسة تدخل في حسابها آراء الأقليات. أي أننا ننتقل من التمثيل النيابي إلى المشاركة.

(١٣) قوة التغيير الاجتماعي :

تقوم اتحادات ونقابات العمال في المجتمع الصناعي، باعتبارها قوة التغيير الاجتماعي، وتكتسب الحركات النقابية توسعا في نفوذها، بالاعتماد على نزاعات العمال مع أصحاب العمل، كسلاح لها.

أما في مجتمع المعلومات، فستكون حركات المواطنين، والتي ستكون أسلحتها التقاضي أو اللجوء إلى القانون، وحركات المشاركة. أي أننا ننتقل من النقابة العمالية إلى قوة حركة المواطنين .

(١٤) المشاكل الاجتماعية :

توجد ثلاثة أنواع من المشاكل الاجتماعية في المجتمع الصناعي، البطالة الناشئة عن الكساد، والحروب الناتجة عن الصراع الدولي،

ودكتاتورية النظم الفاشية. أما مشاكل مجتمع المعلومات، فستكون صدمات المستقبل الناتجة عن عدم قدرة الأفراد على الاستجابة بسهولة للتحويلات الاجتماعية السريعة، وأعمال الإرهاب من الأفراد والمجموعات، مثل خطف الطائرات والرهائن، والاعتداء على الخصوصية الفردية، وأزمات المجتمع المحكوم التي يمكن أن تنشأ من سيطرة قلة من المتحكمين في بيانات ومعلومات الكمبيوتر، مما يعيد إلى الذاكرة مخاوف الكاتب أورويل. أي أننا ننتقل من البطالة والحروب والحكم الشمولي، إلى صدمات المستقبل والإرهاب ومخاوف المجتمع المحكوم.

(١٥) أعلى مراحل البنية الاجتماعية الاقتصادية تطوراً

إن أعلى المراحل تطوراً في المجتمع الصناعي هي مرحلة الاستهلاك الجماهيري العالي على نطاق واسع، التي تنصب على السلع المعمرة، كما هو واضح في مجال السيارات. أما أعلى مراحل المجتمع المعلوماتي تطوراً، فستكون تأسيس مجتمع خلق المعرفة الجماهيرية على نطاق واسع، وفيه يلعب الاستخدام المتنوع للكمبيوتر، الدور الأساسي في خلق المعرفة لدى الجميع، مما يحقق إشباع الذات. أي أننا ننتقل من مجتمع الاستهلاك، إلى مجتمع خلق المعارف وإشباع الذات.

(١٦) المعايير القيمية :

في المجتمع الصناعي، تكون القيم المادية لإشباع الحاجات النفسية والبدنية، هي المعايير العامة للقيم الاجتماعية. لكن في مجتمع المعلومات، ستنبع المعايير العامة للقيم الاجتماعية من السعي إلى

الإشباع الناتج عن تحقيق الأهداف. أي أننا ننتقل من إشباع الحاجات المادية إلى إشباع تحقيق الأهداف .

(١٧) روح العصر :

إن روح المجتمع الصناعي كانت هي روح عصر النهضة التي تقوم على تحرير البشر، مما يعني - أخلاقيا - احترام الحقوق الأساسية للإنسان - والتأكيد على كرامة الشخص، وإشاعة روح المحبة الأخوية لعلاج الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. أما روح مجتمع المعلومات فستكون الروح العالمية، أي التكافل الذي يحقق التوافق بين الإنسان والطبيعة، والذي يتضمن - أخلاقيا - ضبط النفس والمساهمة الاجتماعية . أي أننا ننتقل من روح عصر النهضة إلى روح العالمية.



لقد حرصنا على طرح هذه الدراسة المقارنة، بشكل مكثف ودون الدخول في التفاصيل اللازمة لتوضيح كل اصطلاح أو تعبير، حتى نستطيع أن نتعرف بشكل كلي على طبيعة مجتمع المعلومات الزاحف، اعتمادا على منظور عين الطائر .

وإذا كانت الصياغة التي نقدمها، قد توجي بأننا نقوم بما يشبه الدعوة إلى مجتمع المعلومات، أو تزيين الآتي في مقابل ما هو كائن، فيهمنا في هذا المجال أن نقول ثانية إن الذي نتكلم عنه ليس مدينة فاضلة، أو عقيدة نحض الآخرين على الأخذ بها، إنما نطرح الواقع الزاحف، بصرف النظر عن الحكم الأخلاقي عليه. ذلك لأن الحكم الأخلاقي، والقبول والرفض، هو مسؤولية الأفراد والمجتمعات والشعوب، كل بما يرتضيه لنفسه .

ثم مسألة ثانية، نرجو ألا يقود طرح عناصر مجتمع المعلومات متجاوزة، إلى غياب العلاقات المتبادلة بينها. إن فهم هذه العلاقات المتبادلة هو السبيل إلى الرؤية المستقبلية الكلية الشاملة.

لقد طرحنا - فيما سبق - نموذجاً لهذا التناول، عندما أوضحنا أثر ثورة المعلومات بالنسبة لتباين وتنوع البشر، وأثر ذلك بالتبعية على الاقتصاد وعلى الإدارة، وعلى السياسة، وعلى التعليم.

المهم الآن، أن نعود إلى نقطة البداية، لنسأل انفسنا ثانية: لماذا هذا الحديث عن المستقبل، وعن مجتمع المعلومات؟.

الإجابة التي لا يجب أن ننساها، هي أن هدفنا من هذا كله أن نفهم التغيرات، العالمية الحادثة، وأن نتعرف على أثرها علينا، تمهيداً لرسم إطار رؤية جديدة، تساعدنا على التخلص من مشاكلنا، بطريقة لا تخلق لنا مشاكل مستجدة في المستقبل، وتساعدنا على إعادة البناء الشامل في جميع مجالات حياتنا، تاهباً للمجتمع الزاحف، وتخلصاً من التخلف الذي لحق بنا.

منهج للرؤية المستقبلية

لكي نفهم أثر هذه التغيرات التي طرحناها على المجالات المختلفة لحياتنا، يحسن أن نلتزم بمنهج واضح، في استنباطنا صورة المستقبل، في هذا المجال أو ذاك، وبالنسبة لهذا الشعب أو ذاك. وكنا نتمنى - لو سمح لنا حين هذا الكتاب - بتضمين تفصيلي لتطبيقات

على هذا الذي نقوله في مختلف المجالات... في التعليم والاقتصاد والإدارة والممارسة الديمقراطية والحروب والإعلام والمرأة، لكي تؤكد طبيعة المنهج الذي ندعو إلى الأخذ به، لهذا، نحيل كل من يهتم بذلك التطبيق التفصيلي النوعي، إلى كتابنا «أفيقوا.. يرحمكم الله!» (دار الشروق - ١٩٩٢) فسيجدون فيه مثل ذلك التطبيق .

لكن هذا لا يمنع أن نورد هنا حصراً مركزاً، لمؤشرات التغيير الأساسية الأكثر تأثيراً من غيرها، والتي يمكن أن نعتد عليها في تصور مستقبل أي نشاط من النشاطات البشرية، في أي مجتمع من المجتمعات .

(١) التحول من النمطية إلى التنوع والتباين :

لقد أشرنا من قبل إلى أثر ثورة المعلومات على مبدأ من أهم مبادئ المجتمع الصناعي، ونعني بذلك النمطية، أو التوحيد القياسي، للأشياء والبشر، أو حصر البشر بين خيارين على أحسن الفروض. ورأينا كيف يؤثر ذلك التداعي لمبدأ النمطية على منطق التنظيمات الاجتماعية في المجتمع الصناعي، سواء بالنسبة للعلاقة بين صناع القرار عند القمة وأفراد الشعب عند القاعدة، أو العلاقة بين قيادة المؤسسة الاقتصادية والعاملين فيها، أو العلاقة بين المؤسسة الإنتاجية ومستهلكي إنتاجها. ورأينا أيضاً كيف يؤثر ذلك التحول على التعليم الذي أقامه المجتمع الصناعي لصالح اقتصاده، مما يقتضي إعادة بناء العملية التعليمية بشكل شامل .

إن هذا التحول إلى التنوع والتباين ينسحب على كل شيء، على نوع

الطاقة التي نستخدمها، وشكل الصناعات وحجمها ونوعيتها، وعلى أساليب الحياة التي نرتضيها لأنفسنا، وعلى مجالات اختياراتنا في السلع والسكن، ووسائل الثقافة والترفيه، وعلى عادات وأوقات العمل وأماكنه، وعلى العقائد التي نعتنقها، والطعام الذي نتناوله .

(٢) من المركزية إلى اللامركزية، ومن الهرم البيروقراطي إلى الشبكية :

لقد قامت مركزية المجتمع الصناعي على أساس شيوع وسيادة النمطية، مما يتيح لصانع القرار في الحكومة أو الحزب أو المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية أن يصدر قراراته السليمة في الوقت المناسب، مطمئنا إلى تعرفه على طبيعة القواعد التي تتولى تنفيذ هذه القرارات، وقد ساعد هذا على تسهيل إقامة المؤسسات العملاقة، والدول الكبرى، باعتبار أن ضخامة حجم المؤسسة أو الدولة يعني المزيد من الكفاءة والمزيد من القدرة التنافسية.. هذه المؤسسات العملاقة كانت تتخذ لتنظيماتها شكل الهرم البيروقراطي، قلة صغيرة عند القمة تتولى القيادة وتنفرد بصناعة القرار، وأفراد عند القاعدة أقرب إلى الأحاد المتطابقة، يقومون بالعمل الإنتاجي.. وبين هذين المستويين عدة مستويات من الإدارة الوسيطة، التي تنقل قرارات القمة إلى القاعدة، وتراقب كم ونوع إنتاج الأفراد عند القاعدة .

ومع التحول من المركزية إلى اللامركزية، نتيجة لتنوع الأفراد وتمردهم على قيود القوالب، أصبح من الضروري أن نتحول من الهرم البيروقراطي ونظام تسلسل الرئاسات، إلى أشكال تنظيمية جديدة متنوعة ومتباينة، يناسب كل منها شكل النشاط الذي تطبق عليه.

وقد ظهر أساس جديد لإدارة وتنظيم البشر في الدولة والمؤسسة، أي كانت هذه المؤسسة، أكثر اتفاقاً مع الواقع المجتمعي الجديد الذي يتشكل، هو التنظيم الشبكي، الذي يقوم على وحدات صغيرة متكاملة تتمتع باستقلال ذاتي، وحرية واسعة في الحركة والتصرف، استجابة للواقع سريع التغير، في إطار تخطيط ينسق بينها، وبين الأهداف التي تحدد لها، تقوم به قيادة ذلك النشاط، من قلب هذه الشبكة، ومن خلال اتصال مباشر بين هذه القيادة، وكل وحدة من هذه الوحدات. هذه الوحدات الصغيرة شبه المستقلة، يعتمد استمرارها على بقاء وظيفتها، وإلى حين تحقق هذه الوظيفة، وتكون قابلة للانقسام أو الاندماج في وحدات أخرى وفقاً للمهام واحتياجات تحقيق الأهداف. كما أن هذه الوحدات يكون لها حق الاتصال المتبادل مع باقي الوحدات داخل المؤسسة أو خارجها، اتصالاً أفقياً، بالإضافة إلى اتصالها بقيادتها على أساس رأسي.

(٣) من العمل الجسدي المتكرر إلى العمل العقلي المبدع :

كانت طبيعة العمل في الصناعات التقليدية، التي شاعت على مدى عصر الصناعة، لا تقتضي من معظم العاملين أكثر من إتقان جزئية العمل الصغير جداً التي توكل إلى كل منهم، والقيام بها وفقاً للنمط القياسي بشكل روتيني يوماً بعد يوم، دون ملل أو كلل، مع الإطاعة التامة للرؤساء المباشرين، واحترام تسلسل الرئاسات، والالتزام بالتزامن الدقيق الذي تفرضه طبيعة العمل النمطي ومراحلها المتتابعة .

ومع التحول من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الجديدة، أي التحول من الصناعات الكهروميكانيكية إلى الصناعات

الإلكتروميكانيكية، التي تحتم صفة النمطية عن العامل، وتتطلب منه القدرة على التفكير والابتكار والإبداع، والإلمام الشامل بعلاقة العمل الذي يقوم به بغيره من الأعمال المتصلة بعمله... مع كل هذا التحول، تنشأ أسس جديدة للعمل والعمالة، وتقوم إدارة العمل - أيا كان - على أساس شبكي وليس هرمياً. هذا هو ما يفرضه تحول الصناعات القائمة من الصناعات التقليدية إلى الصناعات المعلوماتية .

وبتداعي مبدأ التزامن المحكم الذي فرضه صالح الصناعات التقليدية، يحل مبدأ الزمن المرن في كل شيء، في ساعات العمل ، وتوقيتها، وفي مكان العمل وأسلوبه. وأيضاً تنتفي الحاجة إلى واحد من أهم أسس المجتمع الصناعي، نعني بذلك مبدأ التركيز الشديد، ويصبح الانتشار والتوزع ممكناً ومربحاً ومفيداً، في ظل قيام المرافق المعلوماتية المطلوبة .

(٤) من التعليم النمطي إلى التعليم الابتكاري :

مع التحول من النمطية إلى التنوع والتباين، ومع التحول من العمل الجسدي إلى العمل العقلي الابتكاري، تتغير الأسس التي قامت عليها العملية التعليمية في المجتمع الصناعي، ويصبح من الضروري إعادة بناء العملية التعليمية على أسس جديدة، تتفق مع الواقع الجديد .

فالهدف من التعليم هو إعداد الطفل لكي يكون قادراً - عند انتهاء سنوات دراسته - على التعايش مع المجتمع الذي يعمل فيه، والتوافق مع الواقع الذي يسود مجتمعه، وأن يكون مؤثراً وفاعلاً في ذلك المجتمع. ومن ثم، فإن التحولات التي تكلمنا عنها، تحتم أن يكون

للتعليم أهداف أخرى جديدة، غير التي عرفناها عن التعليم على مدى القرنين الماضيين .

إن طبيعة العمل في مجتمع المعلومات، تقتضي إعداد التلميذ بطريقة تجعله مبتكرا مبدعا، يعترض ويناقش، ويفكر ويقارن، ويختار الوسائل الأقرب إلى طبيعته في تحصيل المعلومات والمعارف، ونتيجة لتدفق المعلومات والمعارف وتسارعها في مجتمع المعلومات. ونتيجة للتغير والتطور الدائم في التكنولوجيات التي يقوم عليها العمل، ونتيجة لاختفاء صناعات بأكملها وظهور صناعة جديدة تماما حل محلها.. نتيجة لهذا كله تصبح العديد من التخصصات غير مطلوبة، وتظهر مكانها تخصصات جديدة لم تكن معروفة من قبل.

لهذا يصبح من الضروري أن يكون التعليم عملية مستمرة على مدى الحياة، وأن تصبح حياة الفرد سلسلة متصلة من التعليم والعمل والتدريب، ثم إعادة التدريب. وهكذا يكون بإمكان الفرد أن ينتقل من تخصص إلى تخصص آخر جديد، عندما ينقضي الاحتياج إلى تخصصه السابق.

ومع نشوء مشاكل جديدة في الحياة، نتيجة للتغيرات المتلاحقة في المجتمع، يصبح من غير المفيد تلقين التلميذ طرقا لحل المشاكل الحالية، التي لن تصادفه عندما يدخل إلى معترك الحياة. لهذا يصبح من أهم أهداف التعليم، هو أن يتدرب التلميذ على دراسة المشكلة - أي مشكلة - والبحث عن بدائل الحلول المتاحة لهذه المشكلة، ثم اختيار الحل المناسب، والذي يتفق مع إمكانياته وفهمه لمستقبل هذه المشكلة، ثم التدريب على تنفيذ الحل الذي يختاره.

(٥) من ديمقراطية التمثيل النيابي إلى ديمقراطية المشاركة :

ديمقراطية التمثيل النيابي، بكل ما فيها من انتخابات دورية وأحزاب، ونواب، ومجالس نيابية، وحكومة مركزية، نبعت من احتياجات المجتمع الصناعي. ومع التحولات التي تهاجم المجتمع الصناعي، تفقد ديمقراطية التمثيل النيابي، في كل مكان. من العالم صلاحياتها، وتخضع عملية اتخاذ القرار لمقتضيات التنوع والتباين في توجهات البشر، وللتحول من الأساس التنظيمي الهرمي إلى التنظيم الشبكي، ومن السعي إلى الضخامة إلى الإيمان بكفاءة الأصغر، والأكثر قدرة على حرية الحركة وإعادة البناء وفقا للظروف المتغيرة، وللتحول من التركيز الشديد إلى الانتشار الجغرافي والفئوي.

إن هذه التحولات تفرض أسسا جديدة للحياة، وتحتم الأخذ بنظام ديمقراطي جديد، يختلف عن النظام الديمقراطي الذي عرفه عصر الصناعة. وهو نظام يستوجب هبوط جانب كبير من مسؤولية اتخاذ القرار، من القمة إلى القواعد الجغرافية، والفئوية، بحيث يتولى الأفراد في القواعد - بأنفسهم - اتخاذ القرارات في كل ما يؤثر على حياتهم، دون أن يتركوا هذا لمن يمثلهم وينوب عنهم. وهذا هو ما نطلق عليه اسم «ديمقراطية المشاركة».

ويرتبط بتطبيق هذا النوع من الممارسة الديمقراطية، أن يشيع التوجه المستقبلي بين الأفراد في القواعد. فالإنسان - خاصة ذلك الذي لم يتعود على اتخاذ القرارات - يكون أميل إلى اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحه القريبة والمباشرة، دون النظر إلى العواقب الأبعد والأثار الأشمل، مما يعتبر تناقضا مع طبيعة التغير التي يتسم بها

مجتمع المعلومات. ويطلق بعض المفكرين المستقبليين على الجمع بين ديمقراطية المشاركة والتوجه المستقبلي، اسم «الديمقراطية التوقعية».

المهم، أن انتزاع نسبة من مسؤولية اتخاذ القرار، ونقلها من المستوى القيادي إلى القاعدة، يعني الحد من صلاحيات الدولة التي عرفها عصر الصناعة، وينهي صفتها بوصفها سلطة تحكم مركزية. وبهذا تتحول القيادة من التحكم والأمر والانفراد باتخاذ القرار، إلى التنسيق بين المستويات القاعدية، ووضع الخطط العامة، وتيسير مهمة القواعد في اتخاذ القرارات.

إلا أن الحكومة لا يقف انتقاص صلاحياتها عند هذا الحد، فإن قدرا من صلاحياتها التقليدية يضاف إلى المؤسسات والهيئات والكيانات العالمية، التي تتضاعف فعاليتها مع التحول إلى العالمية.

(٦) من القومية إلى العالمية :

تحدثنا من قبل عن التحول إلى العالمية (جلوباليزم) في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية، ورأينا كيف أن التطورات التكنولوجية المتلاحقة، في مجالات الكمبيوتر، والاتصالات والانتقالات، قد حققت ما يمكن أن نطلق عليه «الواقع العالمي» في مكان الواقع القومي، ورأينا تطبيقاً على ذلك في مجال البيئة، وكيف تحولت قضية التلوث والحفاظ على البيئة من قضية قومية تمس شعباً بعينه، إلى قضية تمس الجنس البشري من سكان الكرة الأرضية كلها.

وقد أشرنا إلى عملية التحول في مجال الاقتصاد، من اقتصاد دول إلى اقتصاد عابر للدول، لا تكون للدول ولاية عليه، بل ويكون عليها

أن تنسق أوضاعها معه. لن يكون بإمكان دول وحيدة أن تسيطر على اقتصاد العالم ومقاديره، كما فعلت الولايات المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

في البدء كانت القرية المكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية، ثم كانت المدينة، ثم الدولة. وقد أوصلنا هذا إلى تنوع من الاقتصاديات الكبرى للدول القومية، التي كانت مكتفية اقتصاديا إلى حد بعيد، وقد جرى تقسيم الواجبات الاقتصادية بين الدول، والسعي في اتجاه الاعتماد الاقتصادي المتبادل، الذي يفرضه هذا التحول.

ويترتب على هذا، وعلى تغير طبيعة العمل والإنتاج أن نعيد النظر في النظريات الاقتصادية التي بين أيدينا حاليا، رأسمالية واشتراكية، تلك التي مازالت تفترض أن الدولة القوية ذات السيادة هي الوحدة الوحيدة، أو الأكثر تأثيراً، في تبني السياسات الاقتصادية الفعالة.

إن الانتقال من القومية إلى العالمية، بالإضافة إلى التحولات التي سبق شرحها، يقتضي البحث عن نظريات اقتصادية جديدة، تدخل في اعتباراتها الاقتصاد عابر الدول، والطبيعة المختلفة للسلعة الرئيسة في مجتمع المعلومات، ألا وهي البيانات والمعلومات والمعارف، من السلعة الرئيسة في المجتمع الصناعي ألا وهي البضائع والمصنوعات .

وما يهمنا - عرباً - في هذا، هو أنه لم يعد بإمكان شعب ما أن ينغزل عن الواقع العالمي. لم يعد بإمكان حكومة ما أن تقيم الحواجز والحدود المصطنعة، وأن تنغل على ذاتها، وأن تعتمد في حل مشاكلها على النظرة القومية الضيقة. لم يعد بإمكان شعب أن يعطي ظهره

للتوجه العالمي السائد، منكفئاً على ماضيه ومتشبثاً بواقعه الراهن، ومتصوراً إمكان مواصلة العزلة التي كان يرتضيها لنفسه.

ومن ناحية أخرى، لم يعد بإمكان الدول والشعوب الغنية أن تعيش مستمتعة بالمستوى المرتفع من المعيشة، الذي حققته تاريخياً، نتيجة للاستغلال والاستعمار، خلال عصر الصناعة، متناسية بلايين البشر في الدول النامية والمتخلفة، التي خضعت لذلك الاستغلال والاستعمار.

إذا كنا مازلنا نعاني من بقايا ورواسب هذه الأوضاع، التي مازال بعض قادة الدول الصناعية يتمسكون بها، فإن روح التوجه إلى العالمية تتناقض مع بقاء هذا الواقع غير العادل. وإذا لم تدخل الدول الغنية هذا الأمر في حساباتها، فإن الأغلبية المسحوقة ستظل تؤرق حياة الشعوب الغنية، وتظل قائمة كاللعنة المعلقة فوق رؤوس أبناء هذه الشعوب.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن تطبيق هذه المؤشرات على أي مجتمع عربي، يقتضي رصد خريطة الواقع الراهن لذلك المجتمع، على ضوء رؤية تفاعل الموجات الحضارية الكبرى.

إن العديد من الدول العربية بدأت تشعر الآن بالتصادم المتزامن لموجتين أو ربما ثلاث موجات تغيير مختلفة، تتحرك كلها بمعدلات سرعة مختلفة، وبدرجات قوة متباينة. ولا بد أن يكون واضحاً لمن يتصدى لرسم رؤية مستقبلية لأي شعب عربي، طبيعة الموجات التي تتفاعل وتؤثر على واقع ذلك الشعب. إن مثل هذا الوضوح ضروري عند تصور خطوات الانتقال من الواقع الحالي، إلى واقع مجتمع المعلومات.

يجب أن نحدد طبيعة اندفاع الموجة الزراعية، أي سرعة اندفاعها وقوته، هل تتزايد سرعة الاندفاع أم تتباطأ؟، وهل تتصاعد قوة الاندفاع أم تهبط؟.. والشئ نفسه، بالنسبة لاندفاع وقوة الموجة الصناعية، والموجة المعلوماتية، ويدهي أن الرصد يعتمد على دراسة مدى فعالية وقوة المبادئ والأسس والعقائد المرتبطة بكل موجة من هذه الموجات الحضارية الكبرى، ومدى فعاليتها بين أفراد هذا الشعب.

وهذه مسألة هامة، فلا يكفي عند رصد واقع مجتمع ما أن نتعرف على نسبة اعتماده على الزراعة، أو الصناعة، أو المرافق المعلوماتية في إنتاجه، فعلى الرغم من ارتباط شكل الإنتاج السائد بطبيعة تكوين المجتمع، إلا أننا قد أوضحنا - من قبل - كيف يمكن أن تقوم الزراعة على أسس المجتمع الزراعي، أو على أسس المجتمع الصناعي أو على أسس المجتمع المعلوماتي، كذلك إمكان قيام الصناعة على أسس المجتمع الصناعي أو على أسس المجتمع المعلوماتي. أي أن حساب طبيعة وقوة الموجات الحضارية الكبرى السائدة في مجتمع ما، أو بالنسبة لشعب ما، يجب أن يعتمد على درجة شيوع أسس ومبادئ وعقائد هذه الموجة أو تلك، في حياة ذلك الشعب .

إن استيراد التكنولوجيات الجديدة على مجتمع ما، لا تعني أن أبناء ذلك المجتمع قد انتقلوا - ميكانيكياً - إلى تبني الأسس والمبادئ التي تشيعها هذه التكنولوجيا، أي تبني الموجة الحضارية التي تقوم على هذه التكنولوجيا، فالدخول إلى موجة حضارية كبرى، هو المحصلة النهائية لتفاعل العديد من العناصر التي تكون التكنولوجيا الابتكارية السائدة من أهمها.

وباختصار، فإنه عند التصدي لتحليل تفاعل الموجات الحضارية بالنسبة لشعب من الشعوب، لا يكفي تحديد نسب سيادة التكنولوجيات المختلفة التي يعتمد عليها، ولكن يجب التعرف على نسب سيادة الأسس والمبادئ والعقائد السائدة. وإن كان هذا لا يمنع أن التكنولوجيا الابتكارية الواردة، تشيع أسسها ومبادئها وعقائدها على المدى البعيد.

الدول النامية...

والتنمية الصناعية المعلوماتية المتزامنة

بعد تحديد طبيعة تدافع الموجات الحضارية الكبرى على مجتمع ما، تأتي مهمة رسم الرؤية المستقبلية التي تساعد على تسهيل مهمة انتقال هذا المجتمع إلى الموجة الحضارية المعلوماتية، حتى في غياب انتقاله الكامل أو النسبي من مجتمع الزراعة إلى المجتمع الصناعي، وهو ما ينسحب على وضع عديد من الشعوب العربية.

وفي هذا المجال نطرح رؤية للكاتب المستقبلي الياباني يونيجي ماسودا، الذي شارك في وضع خطة تحول اليابان إلى الاعتماد على الكمبيوتر والمرافق المعلوماتية، وعمل مديراً تنفيذياً للهيئة التي أشرفت على إنجاز هذه المهمة من عام ١٩٧٢، وحتى عام ١٩٨٥، اعتماداً على استثمارات بلغت ٦٥ بليون دولار. وهو يطرح رؤية محددة حول تخطي الدول النامية لفجوة تخلفها عن المجتمع الصناعي ومجتمع المعلومات، بطريقة متزامنة.

يقول ماسودا، إن فجوة التخلف في تكنولوجيا المعلومات بين الدول النامية والدول الصناعية، تعتبر أكثر خطورة من فجوة التخلف الصناعي التي تفصل بينهما.

إن الفجوة الصناعية، تتصل بتكنولوجيات الإنتاج، والعقبة الأساسية أمام تجاوزها هي عجز الموارد المالية في الدول النامية، لكن الفجوة المعلوماتية تعني الغياب النسبي لتكنولوجيا معالجة ونقل المعلومات، الذي يدخل فيه العامل البشري، بما يتضمن مدى التطور الفكري، ومدى تطور الأنماط السلوكية في هذه الدول. وهذه هي العقبة الأكبر في التحول التكنولوجي، إذا قيس على عقبة نقص الموارد المالية.

والمشكلة بالنسبة للدولة النامية تبدو أصعب، لأن الفجوة المعلوماتية تتداخل في الفجوة الصناعية لتكوين فجوة تخلف مزدوجة. الخطير في هذا أن استمرار هذه الفجوة التكنولوجية، المزدوجة بين الدول الصناعية والدول النامية، سيقود إلى خصومات فوضوية حادة، تشيع كالوباء لتصيب الجنس البشري بأكمله، وذلك للأسباب الثلاثة التالية :

أولاً - تزايد انقطاع التواصل الحضاري

إن الفجوة المزدوجة بين الدول الصناعية والدول النامية، تعمل على تعميق الانقطاع الحضاري بينها. ونحن نلمس الفجوة الحادة بين شعوب الدول المتخلفة وشعوب الدول الصناعية. لكننا نلاحظ بين شعوب هذه الدول المتخلفة فضولاً إيجابياً واهتماماً بإنتاج الدول

المتطورة. وهؤلاء باستطاعتهم الآن أن يشرعوا في تنفيذ خطة لدخول العالم الصناعي، لو توفرت لديهم الميزانيات اللازمة. لكن مستقبل الفجوة المجتمعية بين الدول المصنعة والدول النامية يمكن أن يكون أكثر خطورة، بشكل لا يحتمل المقارنة. فمثل هذه الفجوة يمكن أن تحدث انفصاما حضارياً وثقافياً كاملاً، لأن الفجوة هنا تكون في الاتصال العقلي، الضروري لقيام التفاهم المتبادل.

ثانياً - مواجهات الموارد والبيئة والانفجار السكاني :

المواجهة بين الدول المصنعة والدول النامية ستعود إلى قضايا استنزاف الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى اختلال التوازن البيئي، والانفجار السكاني. العديد من الدول النامية قد سعت إلى تحقيق أهدافها القومية للتصنيع والتحديث، وتطوير مستويات الحياة. لكن، إذا ما وصلت الدول النامية اندفاعها في اتجاه التصنيع باتباع المسار نفسه الذي اتبعته الدول المصنعة السابقة، فستصبح مهمتها في حل مشاكلها الجارية، أكثر صعوبة. ونعني بذلك المشاكل من قبيل استنزاف الموارد الطبيعية، وتخريب المحيط الطبيعي، والانفجار السكاني... مما يمكن أن يدفع هذه الدول النامية في أزمت وكوارث .

ثالثاً - تنمية مشوهة في اتجاه العسكرية والنظم الشمولية :

إن دخول الدول الصناعية إلى مجتمع المعلومات قد يتم بطريقة مشوهة للغاية، تقود إلى نظم عسكرية، ذات طبيعة شمولية دكتاتورية، وفي هذه الحالة قد تتمخض التناقضات بين الدول الصناعية والدول النامية، عن خصومات حادة، وصراعات أمنية .

وستكون النتيجة ميلا من جانب الدول الصناعية إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات المتطورة والأقمار الصناعية، لأغراض عسكرية بالدرجة الأولى. كما أن تخلف الدول النامية في انتقالها إلى مجتمع المعلومات يغري الدول المتقدمة باستخدام هذه التكنولوجيات سلميا، للتحكم في حياة الأفراد، والنشاطات الاجتماعية للمواطنين في هذه الدول النامية .

التصنيع والمعلوماتية معاً

لكي نكون قادرين على التصدي لهذه الاحتمالات المخيفة، لابد أن نعمل على تقريب جانبي هذه الفجوة المزدوجة، الصناعية والمعلوماتية، وعلى محاولة تجاوزها نهائياً .

والبديل الأفضل - بل الوحيد - في هذا المجال هو التطوير المتزامن لتكنولوجيا التصنيع وتكنولوجيا المعلومات في الدول النامية. ويمكن أن يتم هذا التطوير والتعزيز دون أن يقود إلى أي نوع من الصراعات بين هذين النوعين من التكنولوجيا. إذاما تم هذا بالوسائل والمناهج المناسب، فإنه سيساهم في خلق نظام عالمي جديد، يتضمن الدول المتطورة .

أما ما يعنيه ما سودا بالوسائل والمناهج المناسبة فهو :

(١) ضرورة إقامة نظم للمساعدات التقنية الدولية، بقيادة حكومية.

(٢) عند إدخال التكنولوجيا الصناعية، يكون التأكيد على :

(أ) الخالية من مسببات التلوث.

(ب) غير المستنفذة للموارد.

(ج) التكنولوجيات الصناعية المعتمدة على العمالة العقلية .

(٣) عند إدخال التكنولوجيا المعلوماتية، يجب إعطاء اهتمام أكبر بالآتي:

(أ) إنشاء بنية تحتية معلوماتية .

(ب) إدخال الأنظمة المعلوماتية الاجتماعية، بما في ذلك النظم الصحية والتعليمية .

بالنسبة للفقرة (١)، لابد من الانتباه إلى عدم القيام بأي محاولة لزرع نظم نمطية في الدول النامية، وعلى العكس من ذلك، تقديم تنوع من أنماط المساعدات التقنية، وبما يتفق مع التباين والتمايز الواسع الذي تتميز به هذه الدول .

مع التنوع الكبير في الدول النامية، إلا أنه من الممكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين:

١ - الدول التي أنجزت فعلا المرحلة الابتدائية الأساسية في التصنيع، مما يجوز معه أن تصنفها بالدول نصف المتطورة .

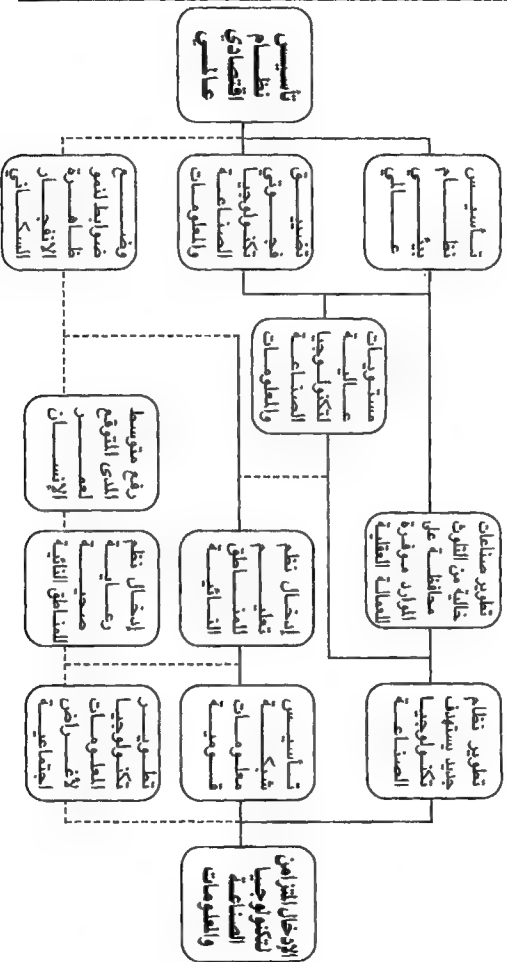
٢ - الدول التي لم تبدأ التصنيع بعد، وهذه يمكن تقسيمها إلى :

(أ) دول غنية بمواردها الطبيعية .

(ب) دول فقيرة تعتمد في الغالب على الزراعة والثروة الحيوانية .

من الضروري أن ندخل كل هذه الظروف في اعتبارنا، بدلا من محاولة إقحام التكنولوجيات الجديدة ، بشكل آلي.

سياسة التكنوبولوجيا الصناعية والعلوم المائية للدول النامية



في حالة الدول نصف المتطورة، قد يكون بإمكانها أن تتبع سياسة تعاون بين رأس المال القومي، ورأس المال الأجنبي. وبالنسبة للدول الغنية بمواردها يجب أن تعتمد سياسة إدخال التكنولوجيات المتقدمة استناداً إلى رأس مال الدولة. أما بالنسبة للدول النامية الفقيرة فلا بد أن تتلقى المساعدة التكنولوجية من الدول المتطورة .

وبالإشارة إلى الدول الغنية بمواردها الطبيعية، يكون من المهم للغاية الاعتماد على التكنولوجيات الصناعية المخففة للعمالة (مهندسين ومديرين) بالنسبة للدول النامية، من أجل تأسيس النظام الجديد لتقسيم العمل الدولي، وأيضاً من أجل التنمية الاقتصادية للدول المعنية.

ويرى ماسودا أنه من المتوقع في النظام الجديد لتقسيم العمل الدولي، أن يوكل أمر صناعات الحديد والصلب وتكرير البترول أساساً إلى الدول التي توجد فيها المواد الخام. لذلك لابد من إعطاء أهمية للمساعدات في التكنولوجيات التي تمنع تلوث البيئة، هذا بالإضافة إلى ضرورة اعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية مسؤولية دولية، يجب أن تتقاسمها الدول الصناعية والنامية معاً .

وبإدخال التكنولوجيا الصناعية، الموفرة للعمالة العقلية، فإنه من المتوقع أن يكون لذلك أثر مزدوج: حل مشكلة النقص في المهندسين والمديرين، دون حدوث التشوه الاجتماعي الناشئ عن البطالة. أما الأثر الثاني فهو أن مثل هذه التكنولوجيات الصناعية لا يمكن فصلها عن التكنولوجيا المعلوماتية شديدة التقدم. ومن ثم فإن الأخذ بهذه التكنولوجيا الصناعية يمكن أن ينظر إليه على أنه أحد أشكال إدخال

التكنولوجيا المعلوماتية .

أما بالنسبة للدول الفقيرة المحرومة من الموارد الطبيعية، والتي تنصدي لإقامة البنية التحتية الأولى للمعلومات، فقد أثبتت التجربة ضرورة قيامها بإنشاء شبكة اتصالات على اتساع الدولة. ويجب ألا تقتصر هذه الشبكة على خطوط الاتصال للبرق والهاتف، بل تتجاوز ذلك إلى إقامة شبكة اتصالات رقمية (إلكترونية)، تسمح باستخدام الكمبيوتر في نقل وتبادل المعلومات.. والسر في هذا هو أننا الآن في عصر شبكات الاتصال الإلكترونية للتعامل مع مجال معلوماتي مركب، وهي تتضمن الهاتف والبرق والتليفزيون والكمبيوتر، وأجهزة الفاكسيميلى. ومن الضروري أن تشكل شبكة الاتصالات هذه جانباً من شبكة المعلومات العالمية بالاعتماد على الأقمار الصناعية للاتصالات.

وعند إدخال نظم معلومات اجتماعية في الدول النامية، تجدر الإشارة إلى وجود احتياجات محتملة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المجالات الاجتماعية، مثل التنمية الإقليمية والرعاية الصحية والتعليم. مع الأخذ في الاعتبار أن الحاجة في الدول النامية إلى تكنولوجيا المعلومات في مشروعاتها، ليست بقدر الحاجة القوية إليها في الدول المتقدمة.

ففي الدول النامية، يندر وجود مشروعات صناعية جديدة كبيرة الحجم؛ لذا فإن الإدارة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات يجب أن تتجه منذ البداية نحو استخدام هذه التكنولوجيا في الأغراض الاجتماعية بحيث يكون التركيز على إدخال تكنولوجيا المعلومات

لخدمة مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم .

ومن المعروف أن الدول المتخلفة الفقيرة يوجد بها قصور شديد في الرعاية الصحية والتعليم، من حيث الجهاز البشري اللازم والإمكانات. وكذلك قصور أشد في المناطق النائية من حيث نظم الرعاية الصحية والتعليم، التي تعتمد بشكل كامل على تكنولوجيات المعلومات. إلا أن المشاكل التي كانت تعتبر مستحيلة في الماضي، مثل محو الأمية، واستئصال الأمراض المتوطنة، أصبح - للمرة الأولى - من الممكن حلها اعتمادا على هذه التكنولوجيا .

نتائج التنمية المتزامنة

إذا ما تعززت عملية الإدارة المتزامنة لتكنولوجيا الصناعة وتكنولوجيا المعلومات في الدول النامية، على الأسس السابق ذكرها، يصبح من الممكن أن تتحقق النتائج المتكاملة التالية :

(١) تضيق الفجوة التكنولوجية الصناعية والمعلوماتية :

إذا ما نجحت الدول النامية في إدخال تكنولوجيا الصناعة الصائنة للموارد، والمحافظة على البيئة، والتي تقلل الاحتياج إلى العمالة العقلية، وفي إدخال تكنولوجيا المعلومات التي تركز على نظم التعليم بالنسبة للمناطق النائية... إذا حدث هذا، أمكن لتكنولوجيا الصناعة وتكنولوجيا المعلومات أن تنمو بشكل سريع.. ورفع مستوى التعليم - بصفة خاصة - سيجعل من الممكن تدريب عمال الصناعة الحديثة، ومهندسي المعلومات، وإرساء أسس الصناعة الحديثة، والتنمية

المستقبلية للصناعات ذات الاعتماد المكثف على المعارف .

(٢) الإعداد لنظام بيئي عالمي :

حيث أن هذه الدول ستتجه إلى تنمية التكنولوجيا الصناعية التي لا تسبب التلوث، وغير المبددة للمواد الخام، فإن مثل هذه التنمية ستساهم - بلاشك - في تأسيس النظام البيئي العالمي.

(٣) كبح الانفجار السكاني :

إن إدخال نظم الرعاية الصحية في المناطق النائية ستكون له نتائج السلبية المؤقتة على المسألة السكانية، إذ إنها ستقود إلى تحسن صحة الأفراد، مما يطيل متوسط المدى العمري، لكن هذا - من ناحية أخرى - سيؤدي مع ارتفاع مستوى التعليم، إلى أن يرتفع لدى الأفراد مستوى الفهم والوعي بالاحتياج إلى تنظيم النسل، مما يقود آخر الأمر إلى كبح الانفجار السكاني.



عن طريق تحقيق هذه النتائج، باستخدام الوسائل المشار إليها، سيصبح ممكنا - آخر الأمر - أن ننجز المهمة البشرية المشتركة، ألا وهي إقامة نظام بيئي للكرة الأرضية كلها. وهذا الهدف ليس حلما مثاليا بعيدا، فهناك ثلاثة عناصر تعزز تحقيقه. الأول هو أن تفاقم أزمة الطاقة يؤكد الحاجة الملحة في عالم اليوم إلى نظام عالمي جديد، ونظام جديد للتعاون الدولي. والثاني، هو أن التكنولوجيا العالية في مجالات الصناعة والمعلومات، الخالية من التلوث، والمقتصدة للمواد الخام، قد مرت بتطورات ملموسة.. واليوم، تعتمد العديد من النظم على استخدام

مثل هذه التطورات التكنولوجية بشكل عملي. والثالث، هو أن تكنولوجيا المعلومات تكون في طبيعتها عامة ودولية معاً. وهذه نقطة يجب أن تحظى منا باهتمام خاص. فالمعلومات بطبيعتها الخاصة ملكية عامة، كما أن لها خصائص تراكمية. ومن هنا، لا تعرف المعلومات الحدود الدولية. ولعل وجود الأقمار الصناعية للاتصال، التي يغلف نشاطها الكرة الأرضية، يفيد أنه قد تحققت فعلاً الظروف المواتية لإنشاء شبكة اتصالات عالمية.

وفي هذا المجال يكون من المتوقع أن تتخذ الدول الصناعية الخطوات التالية، باعتبارها تناولا مرغوبا وقابلاً للتطبيق.

(١) أن تدخل التصنيع الذي يحفظ الموارد، ويوفر في استهلاك الطاقة، ويخلو من تلويث البيئة.

(٢) أن تخفض ميزانيات التسليح إلى النصف على الأقل، وأن تستخدم الميزانيات المتوفرة في تقديم مساعدات تقنية للدول النامية.

(٣) أن تنشئ نظاماً عالمياً للمساعدة في مجال التكنولوجيا المعلوماتية.

ويختتم يونيجي ماسودا حديثه في هذا الموضوع قائلاً إنه إذا ما تعاونت الدول الصناعية والدول النامية، وسارت جنباً إلى جنب في حركتها نحو تحقيق هذه المضامين، فلن يقود هذا فقط إلى تجنب البشرية العديد من الأزمات، مثل استنزاف الموارد الطبيعية، والانفجار السكاني، إلى آخر ذلك، بل سيساعد على مضاعفة فرص تحقق المجتمع العالمي الذي ينتسب إلى الكرة الأرضية كلها، والذي يكون زاخراً بالفرص، والإمكانات الجديدة كلية.

هذا هو ما يطرحه العالم المستقبلي الياباني يونيغي ماسودا، من تصور لكيفية تجاوز الدول النامية للفجوة المزدوجة الصناعية والمعلوماتية. ونحن لا نورد هذا التصور باعتباره القول الفصل في هذا الموضوع، ولكن لكي ينتبه المفكر العربي إلى بعض حقائق العصر، والتي منها:

● أن مصير العالم، أو مصير سكان الكرة الأرضية، أصبح يشكل اهتماما ملحا، بالنسبة للدول الصناعية الغنية. وهذا يعني أن قدر هذه الدول المتطورة الغنية أصبح يتوقف على أحوال الدول النامية والمتخلفة، وما يمكن أن تسببه أوضاعها من مشاكل، يمتد أثرها إلى الدول الغنية. أي أن واقع العالمية الذي يسود الكرة الأرضية، قد جعل من الصعب على أي دولة أن تحل مشاكلها الخاصة، متناسية مشاكل باقي الجنس البشري، ليس على سبيل العطف، أو العمل الخيري، ولكن لأن مشاكل الدول الفقيرة يمكن أن تهدد حياة أبناء الدول الغنية... وهذا هو جوهر معنى التعاون أو التكافل، الذي يتسم به التوجه الحالي إلى العالمية.

● أن فجوة التخلف المزدوجة التي تعانيها الدول العربية، تقتضي من المفكر العربي أن يسهم في تصور الوسائل الكفيلة بتجاوز هذه الفجوة. المسألة ليست قضية نشاط اقتصادي أو سعر صرف أو مشاكل حدود أو أزمة تعليم، المسألة أكبر من هذا وتحتاج من المفكر العربي أن يرتفع إلى مستوى هذا الواقع الزاحف، وأن ينطلق إلى مستوى التصور المستقبلي، ولا يحبس نفسه في الإطار الضيق للتصور السياسي أو العقائدي.

● أننا مطالبون بمناقشة هذا التصور الذي يطرحه ماسودا، ومطالبون بأن نطرح التصورات الأخرى التي نراها أقرب إلى تحقيق تجاوزنا لفجوة التخلف الصناعية المعلوماتية، وفقاً لظروف وإمكانات كل شعب عربي، وعلى أساس فهم طبيعة تصادم الموجات الحضارية الكبرى على أرضه .

وبعد ...

فلقد حاولنا في هذا الكتاب أن نضع أمام نظر المفكر العربي صورة كلية لجوهر التغيرات المتلاحقة السريعة التي يمر بها العالم. كما سعينا إلى طرح بعض الضوابط الأساسية للتفكير، والتي تسمح باستنباط الحقائق والرؤى المستقبلية من وسط دوامة التغيير التي يعيشها العالم بأكمله. والتزمنا بأكبر قدر ممكن من الوضوح، في حصر مؤشرات التغير الأساسية التي ترسم صورة المستقبل، وفي اقتراح المنهج المناسب للاعتماد على هذه المؤشرات في فهم جوهر المجتمع الزاحف، مجتمع المعلومات، بحيث يمكن بناءً على هذا تصور مستقبل أي نشاط بشري في أي مجال من مجالات الحياة.

بقي أن يرتفع المفكر العربي إلى مستوى هذه المسؤولية الجسيمة، وأن يعيد النظر - بكل الشجاعة والأمانة - فيما اعتاد أن يستند إليه من أفكار وتصورات.

وأن يعتمد على ما أوردنا من ضوابط، لإقامة حوار حقيقي يستهدف الوصول إلى الحد الأدنى من الفكر المشترك، الذي يساعد على تصور مستقبل كل شعب من الشعوب العربية، ويلقي الضوء على السبل المناسبة لحل المشاكل الحالية التي يعاني منها الإنسان العربي،

ولإعادة بناء المجتمعات العربية، بما يجعلها تدخل القرن الحادي والعشرين، وقد تخلصت من فجوة التخلف المزدوجة التي تكلمنا عنها.. أو على الأقل قد وضحت لديها الرؤية بالنسبة للخطوات التي تقود إلى تجاوز هذه الفجوة .

علينا في العالم العربي أن نعتزف بأننا لسنا بمنأى عن دوامة التغير الحالية، وأنه لم يعد بإمكان المفكر العربي أن يقف موقف المتفرج من هذه التغيرات. لابد أن نعتزف بأن... *المستقبل: هنا، والآن.*

« المراجع »

BELL, DANIEL.

- * The Coming of Post - Industrial Society. (Basic) 1976.

BROOKFIELD, Stephen.

- * Developing Critical Thinkers. (Jossey - Bass) 1987.

CETRON, Marvin & GAYLE, Margaret.

- * Educational Renaissance. (St. Martin's) 1991.

COSTELLO, NEIL & RICHARDSON, Michael.

- * Continuing Education For The Post - Industrial Society. (The Open University Press) 1987.

DRUCKER, Peter.

- * The New Realities. (Harper & Row) 1989.

FERGUSON, Marilyn.

- * The Aquarian Conspiracy. (Tarcher) 1980.

MASUDA, Yoneji.

- * The Information Society. (World Future Society) 1981.

NAIBITT, John.

- * Re - Inventing The Corporation. (Future) 1985.
- * Megatrends. (warner Books) 1984.
- * Megatrends 2000. (Morrow)1990.

TOFFLER, Alvin.

- * The Third Wave. (Bantam) 1980.
- * Previews And Premises. (Pan) 1983.
- * The Adaptive Corporation. (Pan) 1985.

YAMAGUCHI, Kaoru.

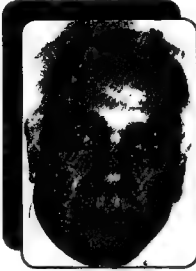
- * Paradigm Shift In Economics Toward An Information Society. (Unesco) 1991.

مستقبلات : راجي منايت

صدر منها حتى الآن

- * أحلام اليوم حقائق الغد (دار الشروق).
- * هذا الغد العجيب (دار الشروق).
- * العالم سنة ٢٠١٠ (دار الشروق).
- * المستقبل بين الشرق والغرب (دار الشروق).
- * ثورة حضارية زاحفة (دار الهلال).
- * حوار مع الصديق الذكي (دار الشروق).
- * أفيقوا... يرحمكم الله! (دار الشروق).

المؤلف في سطور



راجي عنايت إبراهيم

- من مواليد أسوط بجمهورية مصر العربية عام ١٩٢٩ .
- بكالوريوس علوم (رياضيات) عام ١٩٥١ .
- عمل بالصحافة في عدد من الجرائد والمجلات المصرية .
- عمل بوزارة الثقافة في الفترة ما بين ٦٢ ، ١٩٧٠ ، مديراً لمسرح القاهرة للعرائس ، ومديراً للفرقة القومية للفنون الشعبية ، ومشرفاً على قطاع الفنون الشعبية بوزارة الثقافة .
- عمل بدار الهلال منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن ، رئيساً لتحرير مجلة الكواكب ، وكاتبا بمجلة المصور .
- تخصص منذ عشر سنوات في الكتابة عن المستقبل والمستقبلات ، ويظهر مقاله الأسبوعي في "المصور" تحت اسم «مستقبلات» .
- منذ عام ١٩٨٨ ، انتسب عضواً محترفاً في «جمعية مستقبل العالم» وشارك في مؤتمراتها بواشنطن وساليزبرج وبودابست .

المحتوى

- الفصل الأول : المتاهة الكبرى ٧
- الفصل الثاني : حقائق أساسية ٣٧
- الفصل الثالث : من الزراعة إلى الصناعة ٨٩
- الفصل الرابع : من الصناعة إلى المعلومات ... ١١٧
- الفصل الخامس : مجتمع المعلومات ١٣٣
- المراجع ١٧١
- صدر للمؤلف : ١٧٣
- المؤلف في سطور : ١٧٥

ندوة الثقافة والعلوم

مؤسسة ثقافية علمية تأسست في عام ١٩٨٧، وهي تعنى بأمور الثقافة والمشاركة في فعاليات وأنشطة ثقافية وعلمية متعددة، إبرازاً لوجه الدولة الحضاري، واستشراف روح التراث وآفاق المستقبل في آن واحد، وذلك بهدف تعزيز مسيرة الثقافة والعلم بدولة الإمارات، والسعي الدؤوب لترسيخ القيم والمفاهيم الثقافية السامية، والحرص على توطيد الصلات والعلاقات الإيجابية الفاعلة مع المؤسسات المماثلة في البيئة المحلية والبيئة العربية، وربط جهود الندوة مع جهود الجهات الأخرى من أجل خدمة الوطن والمواطن.

● جان الندوة :

- ١ - لجنة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات .
- ٢ - لجنة المكتبة والطبع والنشر .
- ٣ - لجنة المسابقات والجوائز .

● نادي الإمارات العلمي :

وقد تأسس نادي الإمارات العلمي في ١٥ يناير ١٩٩٠ بوصفه أحد أنشطة الندوة وفعاليتها المهمة، ويحوي النادي أحد عشر قسماً ويضم عدداً كبيراً في عضويته من أبناء الدولة، ويشرف على أقسامه نخبة من أبناء الدولة المتخصصين ذوي الخبرة والتجربة العريضة.

الكتاب القادم
في سلسلة
(معارف إنسانية)

**أعلام معاصرون
من الشرق والغرب
في الفكر والأدب**

للأستاذ الدكتور
محمد زكي العشماوي

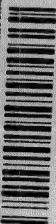
سعر النسخة

الإمارات : ١٠ دراهم	عمان : ريال واحد
الأردن : دينار واحد	قطر : ١٠ ريالات
البحرين : دينار واحد	الكويت : دينار واحد
تونس : دينار واحد	لبنان : ٧٥٠ ليرة
الجزائر : ٢٠ ديناراً	ليبيا : دينار واحد
السعودية : ١٠ ريالات	مصر : جنيهان
السودان : ١٠ جنيهاً	المغرب : ١٥ درهماً
سوريا : ٥٠ ليرة	اليمن : ٨٠٠ فلس
العراق : ٣ دينار	

هذا الكتاب

حاولنا في هذا الكتاب أن نضع أمام نظر المفكر العربي صورة كلية لجوهر التغيرات المتلاحقة السريعة التي يمر بها العالم. كما سعينا إلى طرح بعض الضوابط الأساسية للتفكير، والتي تسمح باستنباط الحقائق والرؤى المستقبلية من وسط دوامة التغير التي يعيشها العالم بأكمله.

والتزمنا بأكبر قدر ممكن من الوضوح، في حصر مؤشرات التغير الأساسية التي ترسم صورة المستقبل، وفي اقتراح المنهج المناسب للاعتماد على هذه المؤشرات في فهم جوهر المجتمع الزاحف، مجتمع المعلومات، بحيث يمكن بناءً على هذا تصور مستقبل أي نشاط بشري في أي مجال من مجالات الحياة.



0526563